

إلخان سلیمانوف
فورغون سلیمانوف



عدوان ارمينيا المسلح
على أذربيجان
والنتائج الصعبة للاحتلال

إلخان سليمانوف
فورغون سليمانوف

عدوان أرمينيا المسلحة على أذربيجان والنتائج الصعبة للاحتلال

المركز الأذربيجاني للترجمة
بأكو - 2013

مستشارون:

جان بول مورمان،

قاضي المحكمة الدستورية في البلجيك

إدوارد لنتنير،

نائب سابق في البرلمان الألماني (1976 - 2009)

د. جينكيز اسماعيلوف

استاذ جغرافيا

في كتاب " عدوان أرمينيا المسلح على أذربيجان و النتائج الصعبة للاحتلال" الذي وضعه إلخان سليمانوف رئيس رابطة انماء المجتمع المدني في أذربيجان و نائب البرلمان عن محافظة شماخي ورئيس الوفد البرلماني الأذري في لجنة الشراكة الشرقية لمجلس الاتحاد الأوروبي وفورغون سليمانوف استاذ الإقتصاد يتم البحث لأول مرة في مجموعة من المسائل الهادفة الى تحديد الاضرار المادية والمعنوية جراء هذا العدوان. يبحث الكتاب في موضوع الجذور التاريخية والجيو- سياسية لنزاع اقليم مرتفعات قرة باغ بين ارمينيا وأذربيجان لافتاً النظر من خلال الوثائق المهمة الى حقيقة اعتراف المنظمات الدولية بالاحتلال الأرمني للأراضي الأذرية.

تم في الكتاب استخدام الصور الخاصة بمواقع وكالة الأنباء الأذرية واللجنة الحكومية لشؤون اللاجئين والنازحين (<http://qmkd.gov.az/>) وبوابة www.azerbaijan.az على شبكة الإنترنت .

470206000 2013

المركز الأذربيجاني للترجمة والعلاقات الأدبية، 2013

العنوان: شارع ش. مصطفىايف، 121/27

الهاتف: 10 23 566 99412+

93 80 566 99412+

إلخان سليمانوف

فورغون سليمانوف

عدوان ارمينيا المسلح على أذربيجان والنتائج الصعبة للاحتلال

باكو — 2013

مقدمة

نتيجة للإعتداء الأرمني المسلح لقد تم احتلال عشرين بالمئة من اراضي أذربيجان بما فيها اقليم مرتفعات قره باغ وسبع محافظات اخرى مما اسفر عن مقتل عشرين الف اذري وخمسين الف جريح ومصاب من الفئات المختلفة وأكثر من خمسة آلاف مفقود وأسير. وبفعل سياسة التصفية الإثنية التي مارسها أرمينيا في اراضيها وفي الأراضي الأذرية المحتلة بحق الشعب الأذري تحول أكثر من مليون شخص الى لاجئين ونازحين. كما اسفرت هذه الحرب الضروس عن دمار ونهب أكثر من تسعمئة قرية وعن حرق وهدم طال بيوتا ومؤسسات حكومية ومنشآت عامة في البقعة التي تربو مساحتها على تسعة ملايين متر مربع . تقدر الأضرار التي تكبدها بلدنا بسبب الإعتداء المسلح و الإحتلال الشائن بعشرات مليارات دولار الا انه يتعذر العثور على معلومات محددة عن ذلك. عندما نقول "الأضرار اللاحقة" نقصد بها اضرارا تكبدتها الدولة الأذرية وأهل البلد والمنظمات الحكومية والمؤسسات التجارية عموماً.

مع ذلك عانت أذربيجان من اضرار مباشرة وغير مباشرة جراء العدوان والإحتلال المسلح الأرمنيين. وتزداد هذه الأضرار كمّاً سنة بعد أخرى طالما لا تزال هذه الأراضي المحتلة غير محررة. منذ زمن طويل تُجرى المباحثات بشأن تحرير الأراضي الأذرية المذكورة بطريقة سلمية وحين فشل تلك المباحثات ستستخدم أذربيجان حق الدفاع عن الذات من أجل انهاء الإحتلال وفقاً للقوانين المتعارف عليها دولياً وفي النتيجة ستستعيد وحدة اراضيها. مهما يكن من الأمر فيحق لأذربيجان رفع الدعوة الى المحاكم الدولية بشأن اضرارها الناجمة عن الحرب والحصول على تعويضات مختصة. ومن هنا سيكتسب اهمية بالغة تحديد قدر هذه الأضرار الناجمة عن الإعتداء والإحتلال الأرمنيين للأراضي الأذرية . لغاية الآن لم تكن دراسة كل المسائل القانونية الدولية الهادفة لتحقيق التعويض عن الاضرار المادية والمعنوية تكبدتها أذربيجان موضع بحث ونقاش . من أجل ملء الفجوة في هذا الصدد فينبغي اعتبار بحث الجوانب السياسية والقانونية (الدولية) والإقتصادية لنزاع اقليم مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان واسس قانونية دولية في مجال تعويض الأضرار التي لحقت بها أذربيجان مسألة ملحة ومصيرية وكيانية. ان دراسة مشكلة التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية عند ادراك أرمينيا مسؤوليتها القانونية المتعارف عليها دولياً بسبب عدوانها على أذربيجان واحتلال اراضيها هي واحدة من المسائل الهامة التي تهدف الى انهاء مغبات هذا الإحتلال وتسوية عادلة لهذا النزاع بين الطرفين. مما يجدر بالإشارة هنا الى انه بُحثت أساساً الجوانب السياسية والحقوقية العامة للمزاعم الأرمنية بالأراضي الأذرية والإعتداء المسلح واحتلال اقليم

مرتفعات قرّة باغ والمناطق المجاورة المنكوبة. مع الأسف، لم تكن دراسة معظم المسائل الهادفة الى المطالبة بالتعويض عن الخسائر المادية والمعنوية بسبب العدوان الأرمني موضع تحقيق ودراسة. ومن خلال هذا البحث الذي في متناول ايديكم يتم السعي الى اجراء دراسة كاملة في هذا الخصوص وذلك سيظهر بدوره مدى اهمية وحداثة البحث وسيسهم في تعزيز المرجعية الثبوتية للموقف الأذري المبرر والشرعي والعاقل في المجتمع الدولي والرأي العام بالنسبة لقضية الإحتلال الأرمني لإقليم قرّة باغ والمناطق الأذرية المجاورة.

1. الجذور التاريخية و الجيوسياسية لنزاع قاراباغ الجبلية بين ارمينيا و اذربيجان

نشأ نزاع مرتفعات قره باغ بين ارمينيا و اذربيجان في عامي 1988 1989 بفعل ترحيل الاذريين خلال عدة اشهر من اراضي جمهورية ارمينيا الحالية التي كانت موطننا تاريخيا قديما لهم و الاعتداء المسلح على اذربيجان باعتباره تكملة لسياسة غصب الاراضي الجديدة بقوة السلاح.

مما جدير بالذكر ان الاعتداء المسلح على اذربيجان انطلق مصحوبا باعمال مضادة للقانون للمجموعات الارمنية الانفصالية في منطقة قره باغ. و كانت الجهات الحكومية الارمنية تساند ارتكابات هؤلاء الانفصاليين من خلال القرارات التي تتعارض مع القوانين الدولية و طرحت ادعاءات غير مبررة بالنسبة للاراضي الاذرية. في هذا الخصوص ينبغي التاكيد بشكل خاص على القرار الصادر من المجلس الاعلى لجمهورية ارمينيا الاشتراكية السوفياتية المؤرخ في ديسمبر 1 عام 1989 الذي ينص على توحيد ارمينيا الاشتراكية و مرتفعات قرى باغ و البيان الخاص بسيادة دولة ارمينيا المؤرخ في اغسطس 23 عام 1990. وفقا لهاتين الوثيقتين اللتين تبنتهما ارمينيا على الرغم من عدم انسجامهما مع المبادئ و القوانين الدولية اعلنت إقليم مرتفعات قره باغ و هي تراب دولة ذات سيادة جزءا لا يتجزأ من ارمينيا.

نفذت القرارات المذكورة للمجلس الاعلى لجمهورية ارمينيا السوفياتية بفضل الاعتداء المسلح للقوات العسكرية لهذه الدولة على اذربيجان. تم تجنيد وحدات مؤلفة من المرتزقة بشكل كبير للمشاركة في المعارك ضد اذربيجان. كما تم تنفيذ الاعتداء الارمني المسلح ليس فقط في الاراضي الحدودية او تلك المحيطة بها من قبل الجهات الاستخباراتية لهذه الدولة و التنظيمات الارهابية الارمنية و انما بعيدا عن خطوط الجبهة و الحدود في ضوء تصعيد الاعمال الارهابية ضد الشعب الاذري.

كانت عمليات الوحدات الارمنية المسلحة واسعة النطاق دائرة في حدود اراضي إقليم مرتفعات قره باغ الاذرية السابقة ذي الحكم الذاتي اواخر عام 1991 و اوائل 1992. تجاوزت العمليات القتالية حدود هذا الإقليم و طالت ربوع المناطق الاذرية الاخرى.

بعد العدوان المسلح احتلت ارمينيا إقليم مرتفعات قره باغ ذي الحكم الذاتي و المحافظات السبع المحيطة بها بما فيها المناطق المطلة على الحدود بين البلدين و جبهة الصراع. و تم التوقيع على وثيقة بشأن وقف اطلاق النار بوساطة من

روسيا في مارس 12 عام 1992 . في الوقت الراهن لا تزال المباحثات جارية بواسطة مجموعة منسك الذي انبثق من منظمة الأمن والتعاون في اوربا من اجل تسوية السلمية للنزاع.

وبخاصة يجب الذكر ان هناك جذور تاريخية وجيو- سياسية لإندلاع حرب قره باغ بين أرمينيا واذربيجان. تجذرت بذور هذا النزاع في اوائل القرن التاسع عشر بمثابة "قنبلة بطنة الانفجار" اي قبل احداث 1988 بكثير. حيث ان روسيا القيصرية ابتداءً من اواخر القرن السابع عشر واولل القرن الثامن عشر خاضت مرات عديدة حروباً ضد تركيا وإيران بغية اقتسام اراضي الدولة العثمانية و والحصول على موطن قدم في الشرق. وفي اعقاب هذه الحروب تم ابرام اتفاقيتي جليستان وتركمانجاي للسلام بين روسيا القيصرية وإيران في العامين 1813 و 1828. بعد ابرام هاتين الإتفاقيتين تم توثيق الظلم التاريخي بحق الشعب الأذري وتم اقتسام الأراضي الأذرية بين الدولتين. بالتالي، نتيجة لتوقيع هتين الإتفاقيتين انقسم الشعب الأذري و التراب الأذري معاً.

مع توقيع اتفاقية تركمانجاي تم ارساء الحجر الأساسي للبعبات الجيو- سياسية بعيدة النظر و المصائب القادمة حيث تم الشروع باستقدام الأرمن الساكنين في تركيا وإيران بشكل جماعي الى القوقاز الجنوبي الذي لقد احتلتها روسيا ابتداءً من العام 1828 .

على مر السنتين على الحرب اي في فترة ما بين 1828 و 1830 تم استجلاب 40 الف ارمني من ايران وأكثر من 84 الف ارمني من تركيا الى القوقاز الجنوبي. تم اسكان الأرمن المستقدمين في محافظتي يليزافيتبول (كنجه) وإيرفان اللتان لهما اهمية استراتيجية في المنطقة. بهذا الخصوص كان الباحث الروسي ن. ن. شافروف يكتب ان "الأجزاء الجبلية من محافظة يليزافيتبول و ضفاف بحيرة جيجه كانت مأهولة بهؤلاء الأرمن". ولاحقاً كان ن. ن. شافروف يشير الى ان مليون ارمني من اصل مليون وثلاثمئة الف موجود في جنوب القوقاز في عام 1908 لم يكونوا سكاناً أصليين، بل تم استقدامهم وإسكانهم فيها من قبلنا (1).

بذلك، اثر استقدام الأرمن من قبل روسيا القيصرية الى القوقاز الجنوبي بما فيها اقليم قره باغ تأثيراً ملحوظاً في الوضع الديموغرافي في المنطقة وكما اسس للمزاعم الأرمنية لتوسيع اراضيهم. خلال 200 سنة الأخيرة تعرض الأذريون بشكل اضطهادي وقسري لأعمال تشريد من اوطانهم القديمة ولتغيير ديموغرافي ملحوظ جراء السياسة المقصودة من روسيا القيصرية قديماً والإتحاد السوفياتي حديثاً. خلال القرن العشرين فقط صار الأذريون عرضة لترحيل واضطهاد خمس مرات على الأقل بحيث تم تشريدهم من اوطانهم القديمة. في الأعوام 1905-1907

نفذ الارمن اعمالا دموية واسعة النطاق في اذربيجان و الاماكن المأهولة بالسكان الاذريين داخل الاراضي الواقعة في ارمينيا الحالية مما اسفر عن مقتل آلاف من الاذريين في وحشية سافرة وهدم مئات قرية و بلدة. كما تم حرق وسحل 200 قرية أذرية في اراضي خانات ايرفان السابقة فقط ابتداء من ديسمبر عام 1917 حتى يونيو 1918. وتحت راية البلشفية وشعارات مكافحة العناصر المعادية للثورة قامت العصابات المسلحة التي كان يرأسها ستيفان شاووميان منذ مارس عام 1918 بتنفيذ مخطط مروع لأجل تصفية الاذريين في محافظة باكو.

تم ارتكاب اعمال الابادة الجماعية بحق الاذريين بلا هوادة في المدن والأقاليم مثل باكو وقوبا وقره باغ و زنكزور و ناخجيفان و لنكران و المناطق الاخرى. كان الاهالي يُقتلون لسبب كونهم أذريين بشكل جماعي و كما احرقت مساكنهم و دمرت الآثار الثقافية و المدارس و المشافي و المساجد و المنشآت الاخرى لهم. في هذه الفترة قتل الارمن أكثر من مئة ألف اذري في القوقاز الجنوبي لسبب اثني بحت.

بعدها اعلنت اذربيجان استقلالها في 28 مايو عام 1918 واجهتها مشكلة ادعاءات ارمينية بخصوص الاراضي من جديد. نظرا للوضع السياسي وقتها ومقابل إنهاء الادعاءات الأرمينية المعروفة ووقف الهجمات الأرمينية المسلحة على الاذريين اتخذ الطرف الاذري قرارا في تسليم مدينة ايرفان الى الارمن. و بذلك تم انشاء دولة ارمينيا بعاصمتها الجديدة اي ايرفان في الاراضي الاذرية التاريخية. ولكن لم تتخل الطرف الارمني عن مزاعم الارض وقام بمواصلة تشريد وطرد الاذريين بصورة عنيفة. و في نهاية الامر احتل الارمن ولاية زنكزور بعد الاعتداء المسلح و بالتالي توقفوا للاستيلاء على البقاع المتاخمة لايران.

ايام انشاء اتحاد القوقاز الجنوبي والغاؤه لاحقا في ظل حكم الاتحاد السوفياتي و تاسيس اذربيجان و ارمينيا السوفياتيتين ضُمت بعض الاراضي الاذرية لارمينيا بحجة ترسيم و تحديد الحدود. كما كان السكان الاذريون المحليون يجبرون بطريقة او باخرى على مغادرة ديارهم. و كانت قيادة الاتحاد السوفياتي تواصل سياسة التصفية الاثنية و التهجير بحق الاذريين القاطنين في اراضي ارمينيا السوفياتية بعد الحرب العالمية الثانية ايضا. على سبيل المثال، من اجل اسكان الارمن القادمين الى ارمينيا السوفياتية اصدر ا. ف. ستالين قرارا رقم 4083 في 23 دسمبر عام 1947 بشأن ترحيل التشاركيين والسكان الاذريين الاخرين من ارمينيا السوفياتية الى سهل كور و آراز الواقعين في اذربيجان السوفياتية. و بالقرار رقم 754 بتاريخ 10 مارس عام 1948 الصادر من مجلس الوزراء للاتحاد السوفياتي بشأن ترحيل المزارعين التشاركيين والسكان الاذريين الآخرين من جمهورية ارمينيا السوفياتية الى سهل كور و آراز الواقعين الاذريين الاخرين من جمهورية اذربيجان السوفياتية تم ترحيل 150 ألف اذري على وجه التقريب من ديارهم التاريخية.

جدير بالذكر انه على الرغم من توفيق روسيا القيصرية لتغيير الوضع الديموغرافي بشكل بالغ في جنوب القوقاز في غضون القرن التاسع عشر وفي اوائل القرن العشرين كان هناك 575 ألف شخص اذري يعيشون في دولة أرمينيا التي كانت تقارب اجمالي مساحتها تسعة آلاف متر مربع وهذا يعني اكثر من ثلث سكان أرمينيا وقتئذ. ولاحقاً في عهد الإتحاد السوفياتي تم توسيع رقعة اراضي أرمينيا على حساب تقليص الأراضي الأذرية من 114 ألف مربع متر الى 86,6 ألف مربع متر وبالتالي تم تنفيذ سياسة التصفية الإثنية بصورة علنية و مخفية وبحجج مختلفة بحق الأذريين الساكنين في هذه الأراضي. وفي نهاية الأمر تم ترحيل اكثر من 250 ألف أذري من اراضي دولة أرمينيا الحالية اواخر عام 1988 واول 1989 . لم يتبق ولا أذري واحد على تراب هذا البلد جراء سياسة التصفية العرقية المستدامة و الممارسة من الجهات الرسمية في إيرفان. بدأت مرحلة جديدة من سياسة التصفية العرقية ومحو الآثار الدالة على كون الأراضي الأرمنية موطن الأذريين القديم في اواخر نوفمبر عام 1988 . بتحريض ودعم من الجهات الرسمية الأرمنية تم ترحيل اكثر من مئتين وخمسين ألف أذري ساكن في ارض دولة أرمينيا في فترة قصيرة جداً من من ارضهم القديمة. كانت عمل الطرد الجماعي الذي يعد مرحلة مأسوية تالية من سياسة التصفية الإثنية الممارسة ضد الأذريين من قبل أرمينيا مصحوبة بقتلهم وتعذيبهم. نتيجة التصفية الإثنية تم قتل 216 أذربياً كانت غالبيتهم بين النساء والأطفال والمسنين: 49 شخصاً منهم تجمدوا في الجبال اثناء الهرب من الأسر و 41 شخصاً قُتلوا ضرباً بلا هوادة و 35 شخصاً ماتوا بفعل التعذيب المضمني و 11 شخصاً منهم حُرِقوا حياً و 16 منهم أعدموا باطلاق الرصاص و 10 اشخاص ماتوا وهم لم يحتملو مشقات التعذيب وإثنان قُتلا من طرف الطبيب في المستشفى وإثنان آخران قُطع رأسهما والآخرين قتلوا بأساليب غير إنسانية. تم ارتكاب جرائم بحق الأذريين في المناطق الأرمنية مثل قوقارك وكالنين وقوروس وسطيانافان وفاردنيس وماسيس وسبيتاك وأارات وكيروفاكين وإجفان وكراسناسيلو ويخكنازور وآماسيا وقافان وأبوفيان وسيسيان وسيفان ونويمبريان ومغري وغيرها من المناطق بلا هوادة. تعمدت وخططت الجهات الرسمية في إيرفان بشكل مقصود كل هذه الأعمال الرسمية الإجرامية المرتكبة على اساس إثني. كان المسؤولون الكبار وزملاء الشرطة والنيابة وأمناء لجان الحزب الشيوعي المحلية يشرفون على هذه الأعمال من ترحيل الأذريين من ارض اجدادهم و الهجمات المنفذة على المناطق المأهولة بهم. لا شك ان القيادات السوفياتية وخاصة الزعيم ميخائيل غورباچوف كانوا على علم بهذه الجرائم. ولكن القيادات السوفياتية لم تتخذ اي قرار بشأن اجراء تحقيقات في ملاحظات التصفية الإثنية المرتكبة بحق الأذريين الساكنين في

الاراضي الارمنية و بقي مدبرو و مرتكبو هذه الجرائم بعيدا عن المسؤولية. طبقا للقانون الدولي، يحسب قتل اعضاء مجموعة قومية او اثنية او دينية و إلحاق أضرار بهم تسبب اختلالا عقليا او عاهات جسدية و خلق ظروف مخططة مسبقا تؤدي الى هلاكهم التدريجي او التام كجريمة ابادة جماعية (3). بالتالي، حسب مبادئ القانون الدولي يجب تقدير الاعمال المقترفة بحق الاذريين من قبل الجهات الرسمية الارمنية بمثابة جريمة ابادة جماعية.

بعد ذلك لم تقتصر الحكومة الارمنية على ترحيل الاذريين الساكنين في ترابها من اوطانهم القديمة بل ذهبت ابعد حيث اقدمت على الاعتداء المسلح على الاراضي الاذرية في الاعوام 1988 1994. الى جانب القوات الارمنية المسلحة شاركت في الحرب على اذربيجان مرتزقة ارمن من الجالية الارمنية المنتشرة في مختلف ارجاء العالم و كذلك من التنظيمات الارمنية الارهابية. و جراء الاعتداء الارمني المسلح على اذربيجان تم احتلال عشرين بالمئة من اراضي اذربيجان بما فيها اقليم مرتفعات قره باغ السابق ذي الحكم الذاتي و المناطق السبع الملاصقة (لاجن و كلبجر و آغدام و فضولي و جبرائيل و قوبادلي و زنكلان). اضافة الى ذلك، تعرضت بعض المناطق الاذرية الحدودية و المجاورة للجهة مثل (جمهورية ناخجوان ذات الحكم الذاتي و قازاخ و طرطر أعجابدلي و جده بك) و كما تضررت مناطق اخرى بشكل ملحوظ مثل أغصطافا و بيلقان و طاموس. حاليا لا تزال اقليم قره باغ الجبلية و المناطق المجاورة و قرية من اصل قريتين محتلتين في جمهورية ناخجيفان ذات الحكم الذاتي و ثمانية قرية من اصل اثنين و ثمانين قرية في منطقة آغدام و اربع و خمسين قرية من اصل ستة و سبعين قرية في منطقة فضولي المحتلة و ثلاث عشرة قرية في منطقة طرطر و سبعة قرى من اصل اثنتا عشرة قرية في قازاخ تحت نير الاحتلال الارمني الظالم.

و بالتالي، تم تأسيس مجموعة منسك لدى منظمة الأمن و التعاون في اوروبا بهدف التسوية السلمية لنزاع قره باغ بين ارمينيا و اذربيجان و اسندت الأمم المتحدة الى هذه المجموعة مهمة إيجاد حل لهذه النزاع. لاحقا تم تكوين مؤسسة الرئاسة المشتركة المؤلفة من روسيا و فرنسا و الولايات المتحدة في اطار هذه المجموعة. طرح الرؤساء المشتركون في المجموعة بين العامين 1997 1998 ثلاث مقترحات بشأن تسوية النزاع و لكنها لم تلق دعما من اية جهة. منذ العام 2007 تجرى مباحثات بين اذربيجان و ارمينيا على مستوى الرؤساء و ذلك من طرف الرؤساء المشتركون في مجموعة مينسك و في اطار "مبدأ مادريد" الذي يشمل تسوية نزاع قره باغ. تمت الإشارة لهذ المبادئ في بيان تبناه رؤساء الولايات المتحدة و روسيا و فرنسا بصورة مشتركة اثناء مؤتمر القمة لمجموعة الثماني الذي انعقد بمدينة أكفيل الإيطالية يوليو 10 عام 2009. اكد الرؤساء الممثلون في

مجموعة منسك في البيان على ضرورة مبادئ عدم استخدام القوة واحترام وحدة التراب وتكافؤ الشعوب و تقرير المصير الذي ورد في القرار الختامي (هلسنكي) لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا من اجل تسوية النزاع (4). ولذلك لكن المباحثات لم تشهد تقدماً ملحوظاً بسبب الموقف الأرمني غير البناء. ولذلك تقدم رؤساء الدول المشتركة بمجموعة منسك اثناء القمة الدول القوية اقتصادياً الذي انعقدت في مدينة موسكو بكندا في يونيو 16 عام 2010 ببيان مشترك داعين الطرفين الى اكمال عمليات التوصل لمبادئ اساسية لتسوية النزاع. وأكد البيان ان تسوية النزاع يجب ان يعتمد على المبادئ الواردة في وثيقة هلسنكي الختامية لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا والمقترحات المذكور ادناها من بيان اكفيل لرؤساء الدول المشاركة في مجموعة منسك: اعادة المناطق الأذرية المحيطة بقاراباغ الجبلية: و منح وضع انتقالي لمرتفعات قره باغ بهدف تأمين الأمن و الإدارة الذاتية: خلق دهليز يربط قاراباغ الجبلية بأرمينيا: تحديد وضع مستقبلي للإقليم من خلال التعبير عن الرأي ذي المفعول القانوني: تأمين حق جميع اللاجئين والنازحين من اجل اعادتهم الى مواطنهم السابقة. ضمان الأمن بما فيه عمليات إرساء السلام على المستوى الدولي.

تقدم رؤساء الدول العضوة في المجموعة اثناء قمة المؤتمر لمجموعة الدول الصناعية الثمانية المنعقدة في دوفيل (فرنسا) في تاريخ ماي 26 عام 2011 ببيان تالي. كان البيان يؤكد على ضرورة تسوية النزاع على اساس المبادئ الواردة في تقرير هلسنكي الختامي الحاص بمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا والمقترحات الواردة في اعلاني آكفيل وموسكوف. دعا رؤساء الدول المشتركة في المجموعة رئيسي اذربيجان وأرمينيا لإظهار ارادة سياسية واكمال عملية الإلتزام بمبادئ اساسية بالنسبة لتسوية نزاع مرتفعات قره باغ من خلال لقاء مزع (6). لم يسفر لقاء رئيسي أرمينيا وأذربيجان بوساطة الرئيس الروسي في تاريخ 24 يونيو عام 2011 بمدينة كازان عن نتائج ملموسة ولكن اشار الرؤساء من خلال تقرير تبؤه الى التوصل لموافقة مشتركة حيال عدد من المسائل واكتفوا بالقول انه سيساعد على تمهيد طريق لإعتماد المبادئ الاساسية لتسوية هذه المسائل.

مما جدير بالذكر ان حالات عدم التزام بوقف اطلاق النار وقتل المدنيين وخاصة الأطفال صغار السن من قبل الأرمن في ازدياد في الوقت الذي تجرى مفاوضات هادفة حول التسوية السلمية بالنسبة للنزاع. في هذا الخصوص يتوجب الإشارة الى ان أرمينيا بدأت في الأونة الأخيرة تستهدف أطفالاً صغار السن خلال العمليات العسكرية الإجرامية. في يوليو 14 اودت المادة المتفجرة التي تم دسها في العوبة شبيهة بالكلب على ضفة نهر طاولس الذي ينبع من أرمينيا بحياة أيجن بنت زره الدين شاهمالييفا (من مواليد 1998) في قرية عليكلي. كما يجب الإشارة الى انه

قتل المواطن الأذري فارض بدلوف (ابن تسع سنوات) بطلقة قناص ارمني في منطقة آغدام المحتلة. تنوه مثل هذه الحوادث بأن الأرمن من خلال استهداف الأطفال صغار السن يرتكبون جرائم ضد البشرية مع العلم في مساعيهم الرامية لعرقلة عمليات المفاوضات من اجل تحقيق السلام في المنطقة.

كما يبدو ان تقارير الدول الرئيسة في منظمة التعاون والأمن في اوروبا مثل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا لم تفرق أبداً بين بلد معتمد وبلد معتدى عليه و لم تطالب المعتدي بالتزام قواعد القانون الدولي و بالانسحاب من الأراضي المحتلة بلا قيد و شرط. اضافة الى ذلك، لم تمارس اية ضغوط سياسية على أرمينيا المعتدية بهدف تحقيق هذه الأهداف.

بدلاً من ذلك القي رؤساء الدول العضوة في مجموعة منسك مسؤولية تسوية النزاع على عاتق رئيسي أرمينيا واذربيجان داعين الطرفين لتنازلات متبادلة يعبرون عن تأييدهم لأي خيار سلمي.

يعود احد اسباب الموقف الحيادي الذي تقفه الدول الرئيسة في مجموعة منسك من تسوية النزاع الى طابعه الجيو – سياسي. حيث ان منطقة القوقاز هي من اكثر بؤر التوتر في العالم مع انها تزخر بالثروات الطبيعية الهائلة. تعد القوقاز الجنوبي الذى يحتضن للدول المستقلة الثلاث – أذربيجان وأرمينيا وجورجيا – نقطة ربط بين روسيا وإيران وتركيا من الناحية الإستراتيجية. كما تتقاطع الخطوط الجنوبية – الشرقية والخطوط الشمالية – الجنوبية في هذه المنطقة بالضبط. وليس من باب المصادفة ان تتعارض مصالح بعض الدول في القوقاز الجنوبية. حيث ان المنطقة تقدر بمثابة اولوية للسياسة الخارجية بالنسبة لروسيا و "صمام الأمن" بالنسبة لإيران و "منطقة الأمن القومي" بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها. وكذلك تعبر خطوط نقل موارد الطاقة الطبيعية (النفط والغاز) من حوض بحر خزر الى الأسواق العالمية (خط باكو – سوبسا و خط باكو – تيبيليسي – جيهان لنقل النفط و خط باكو – تيبيليسي – ارض الروم لنقل الغاز) اراضي الدولتين في القوقاز الجنوبية اي أذربيجان وجورجيا. يكتسب نقل الغاز الطبيعي من القطاع الأذري لبحر خزر ومن آسيا الوسطى بخطوط بديلة اهمية استراتيجية بهدف ضمان امن الطاقة بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي الأمر الذي يمهد لتعارض مصالح مختلف مراكز القوة في منطقة القوقاز الجنوبي. علاوة على ذلك، تلعب منطقة القوقاز الجنوبي دوراً إستراتيجياً من شأنه بناء خطوط مواصلات عابرة القارات تربط بين الشرق الأقصى وآسيا الوسطى والشرق الأدنى واروبا.

كما يبدو واضحاً ان القوقاز الجنوبي منطقة ذات اهمية إستراتيجية. لهذا السبب نشبت حروب بين مختلف الإمبراطوريات على مر العصور من اجل السيطرة على هذه المنطقة وبعد الحاق المنطقة بأي امبراطورية تمكنت سلطات مركزية من تحقيق هدوء و سلم نسبيين في المنطقة. عندما تخلصت المنطقة من

الإمبريالية احتدمت صراعات بين المجموعات الإثنية المتفرقة من أجل استيلاء على أراضي جديدة وانطلق نزاع مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان مصحوباً بمزاعم أرمنية غير مبررة ضد الأراضي الأذرية حين تخلخل الإتحاد السوفياتي وانهياره بمثابة جزء لا يتجزأ من سياسة الجهات الرسمية في موسكو الرامية لإبقاء المنطقة تحت نفوذها.

بالتالي يبدو جلياً أن رؤساء مجموعة مينسك كل من روسيا والولايات المتحدة وفرنسا لها مصالح جيو- استراتيجية في القوقاز الجنوبي. تحاول روسيا جاهدة اثر انهيار الإتحاد السوفياتي استعادة نفوذها المفقود في هذه المنطقة وتعزيزه شيئاً فشيئاً واسترداد هيمنتها على المنطقة. وتسعى الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في دورهما تنفيذ مشاريع عابرة البلدان بغية نقل موارد الطاقة الكامنة في حوض بحر خزر الى الأسواق العالمية كما تحاولان بهذه الوسائل ترسيخ نفوذهما في المنطقة. كما جدير بالذكر أن الساسة الأرمن يقدمون الإعتداء المسلح على أذربيجان واحتلال الأراضي الأذرية بمثابة تقرير مصير لـ "شعب إقليم مرتفعات قره باغ" وحركة التحرر الوطنية له من أجل الإستقلال. عندما يشير الساسة الأرمن الى "شعب مرتفعات قره باغ" يقصدون به الأرمن الساكنين في إقليم مرتفعات قره باغ في أذربيجان. فيما يخص هذا الشأن لا بد من الإشارة الى أن هذا الإقليم الجبلي الأذري كان يقطنه 40688 أذري و145450 أرمني قبل نشوب النزاع بحسب نتائج التقرير الذي أعد عام 1989 من طرف السلطات السوفياتية (7). بذلك في أي حال من الأحوال لا يمكن تسمية الأرمن الساكنين في إقليم قره باغ "شعب مرتفعات قره باغ". إنهم هم الجزء الأرمني من أهالي سكان الإقليم وهم أقلية قومية في جمهورية أذربيجان.

من طرف ، قرر الشعب الأرمني مصيره في إطار جمهورية أرمينيا الحالية. ومن طرف آخر يجب أن يتمتع كل السكان بحق تقرير المصير ليس فقط أي جزء من سكان الأراضي.

وفي نفس الوقت، لا يجوز استخدام ممارسة حق تقرير مصير الشعوب و استغلال مبدأ احترام هذا الحق ذريعة لأعمال تمس وتخل بوحدة تراب أو وحدة سياسية - جزئياً كان أو كلياً - لأية دولة مستقلة وذات سيادة. إضافة الى ذلك تقدم حق تكافؤ الشعوب ومبدأ تقرير المصير من طرف الحكومة الشرعية في نفس الأرض بمنأى عن أي تمييز. وفي النهاية لا يعني مبدأ تقرير المصير بالضرورة بالإنفصال أو فصل أرض الدولة الموجودة. طبقاً للمواثيق الدولية تقتضي ممارسة حق تقرير المصير بالتزام المبادئ الأساسية للقانون الدولي وعلى الأخص وحدة أراضي الدولة.

طبقاً للقانون الدولي تقتضي ممارسة حق تقرير المصير بمراعات مبادئ أخرى من القانون الدولي و خاصة مبدأ وحدة اراضي الدولي (8)، (9). و تشير ما ذكرنا سالفا ان مساعي ارمينيا الرامية لتقدير الاشتباكات المسلحة الدائرة في منطقة مرتفعات قره باغ و المناطق المحيطة بها و تفتيت الاراضي الاذرية بقوة السلاح و ممارسة التصفية الاثنية في حق الاذريين كمحاولة من الارمن القاطنين في هذه الاراضي لتقرير المصير تنافي المبادئ الرئسية للقانون الدولي و لا تعكس الحقيقة بتاتا.

على العكس، تثبت دلائل عديدة ان ارمينيا هي دولة عدوانية احتلت قواتها المسلحة عشرين بالمئة من اراضي اذربيجان. على سبيل المثال، يشير تقرير اعدته منظمة "هيومان فوتش" الدولية في عام 1994 تحت عنوان "سبع سنوات من نزاع قره باغ الجبلية" الى ان مستندات موجودة تثبت ان ارمينيا طرف من النزاع. تتوصل التقرير من خلال ادلة و مشاهدة عديدة الى استنتاجات مفادها ان تواجد القوات الارمنية المسلحة في الاراضي المسلحة يجعل هذا البلد من الناحية القانونية طرفاً من النزاع و من هنا يقدر هذا النزاع نزاعاً مسلحاً دولياً بكون ارمينيا و اذربيجان طرفين فيه.

2. اعتراف المنظمات الدولية باحتلال أرمينيا الأراضي الأذرية

لا شك ان جمهورية ارمينيا تتحمل مسؤولية قانونية دوليا على الاعتداء المسلح على اذربيجان و الاحتلال للأراضي الأذرية. انتهكت جمهورية ارمينيا بشكل وقح القوانين الدولية و نظام الامم المتحدة و شنت الحرب التي تعد مخالفة للسلام و الامن الدوليين و تخلق مساءلة المعتدي طبق القانون الدولي و احتلت عشرين بالمئة من اراضي اذربيجان.

لقد ورد هذا الواقع في قرارات المنظمات الدولية المؤثرة بما فيها منظمة الامم المتحدة و منظمة الامن و التعاون في اوروبا و المجلس الأوروبي و الاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون الاسلامي و منظمة حلف شمال الاطلسي فيما يتعلق بشأن نزاع اقليم مرتفعات قره باغ.

بهذا الصدد يمكن الاشارة في المقام الاول الى القرارات الاربعة الصادرة من مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة بشأن النزاع.

منظمة الامم المتحدة: استنادا الى بيان مجلس الامن الدولي المؤرخ في 29 يناير و 6 نيسان عام 1993 حول نزاع قراباغ الجبلية و اخذا بعين الاعتبار تقريراً اصدره امين عام الامم المتحدة في تاريخ 14 نيسان عام 1993 و تعبيراً عن قلق على الوضع الذي يخل بالامن و السلام في المنطقة و اعراباً عن قلقه على وضع انساني طارئ و نزوح عدد كبير من البشر في المنطقة و بخاصة في منطقة كلبجر و تأكيداً منه على احترامه لسيادة جميع الدول في المنطقة و وحدة ترابها و تشديداً على حرمة الحدود المتعارف عليها دولياً و على حظر استخدام القوة من اجل الاستيلاء على ارض طلب مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة عبر القرار رقم 822 بتاريخ 30 ابريل عام 1993 سحباً عاجلاً لكل قوات الاحتلال من منطقة كلبجر و المناطق الأذرية المحتلة الأخرى (11).

يكتسب هذا القرار الصادر من مجلس الامن للامم المتحدة اهمية سياسية و حقوقية كبيرتين. اولاً، لانه اول قرار يصدره مجلس الامن بالنسبة للنزاع القائم بين ارمينيا و اذربيجان. ثانياً، يحدد هذا القرار الملامح الاولى لمواقف مجلس الامن التابع للامم المتحدة من النزاع بين أرمينيا و أذربيجان. حيث ان مجلس الامن يعبر عن بالغ قلقه على تردي العلاقات بين جمهوريتي ارمينيا و اذربيجان في نفس القرار. يغلب الظن ان الاشارة هنا تعني بكون هذا النزاع نزاعاً بين الدول. ثالثاً، يتم تحديد طابع هذا النزاع و يقدر هذا النزاع على انه حالة تهدد السلم و الامن في المنطقة. رابعاً، انه تؤكد وحدة تراب جميع الدول في المنطقة بما فيها اذربيجان و سيادتها و حرمة حدودها. خامساً، تؤكد عدم استخدام القوة من اجل الاستيلاء على ارض.

بذلك يحدد مجلس الامن الدولي الاساس القانوني لمنع الاستيلاء على ارض أية دولة باستخدام القوة. هذا الاساس القانوني يخول لمجلس الامن طلب انسحاب القوات المحتلة من كل الاراضي الاذرية المحتلة.

يشير القرار رقم 853 الذي اصدرته الامم المتحدة في 29 يوليو عام 1993 الى غضب منطقة قره باغ الاذرية و يؤكد مجددا على سيادة و وحدة اراضي اذربيجان. و في نفس الوقت اكد مجلس الامن على عدم المساس بالحدود الدولية و حظر استخدام القوة من اجل الاستيلاء على اي تراب كما استنكر احتلال منطقة آغدام و المناطق الاذرية الاخرى مطالباً قوات الاحتلال الارمنية الانسحاب فورا و بلا قيد و شرط من منطقة آغدام و المناطق الاخرى.

و في البند التاسع من هذا القرار وردت عبارة "ارمن اقليم مرتفعات قره باغ في اذربيجان" ولا بد من التوقف عند هذه النقطة.

اولاً، تصدق هذه العبارة بصورة واضحة كون قره باغ الجبلية منطقة اذرية بحتة. ثانياً، الاهالي الموجودون فيها، على العكس من زعم الارمن، ليسوا شعب مرتفعات قره باغ بل الطائفة الارمنية القاطنة في منطقة قره باغ في اذربيجان. (الجزء الاخر من الاهالي يتألف من الطائفة الاذرية التي تشرذوا بفعل سياسة التصفية العرقية الممارسة من طرف القوات العسكرية لجمهورية ارمينيا و التي لا تزال مشنتة و لاجئة لغاية الان).

ثالثاً، هذا القرار يتضمن اضافة عبارة "التوترات المتزايدة بينهما" على العكس من نص القرار رقم 822 الصادر من مجلس الامن الدولي حيث وردت عبارة "التعبير عن قلق على تدهور العلاقات بين جمهورية اذربيجان و جمهورية ارمينيا". هذا يعنى ان مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة يصف شيئاً فشيئاً هذا النزاع نزاعاً بين الدول من حيث الطابع.

رابعاً، اذا كان القرار رقم 822 الصادر من مجلس الامن الدولي يعبر عن قلق على "وضع إنساني طارئ و نزوح عدد كبير من البشر في المنطقة و بخاصة في منطقة كلبجر" يتم الان تدقيق في العبارة و يشار الى انه يعرب عن قلقه العميق على "الوضع الانساني الطارئ في المنطقة و نزوح عدد كبير من المدنيين في اذربيجان". بالتالي، تنوه هذه الوثيقة بانه يتعرض السكان المدنيون في اذربيجان لـ "نزوح" بالآخرى لتصفية اثنية. تشير الوثيقة في الغالب الى ان المدنيين الاذريين تعرضوا لـ "النقل" و لكن في حقيقة الامر انهم تعرضوا للتصفية الاثنية.

خامساً، يؤكد القرار المؤرخ 822 الصادر من مجلس الامن على احترام سيادة و وحدة اراضي جميع الدول في هذه المنطقة فيؤكد القرار رقم 853 لمجلس الامن على احترام سيادة اذربيجان ووحدة ترابها في المقام الاول و بعدها الدول الاخرى.

ولكن، اذا اخذنا بعين الاعتبار خوض العمليات العسكرية كلياً في الأراضي الأذرية يمكن التوصل الى قناعة مفادها ان الحديث هنا يدور أساساً حول التزام احترام سيادة أذربيجان ووحدة ترابها وهذا ما يؤكد عليه مجلس الأمن بصورة خاصة. اكد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة من خلال قرار اصداره في 14 اكتوبر عام 1993 سيادة ووحدة تراب اذربيجان والدول الأخرى في المنطقة وحرمة الحدود الدولية وحظر استخدام القوة من اجل احتلال الأرض معبراً عن قلقه البالغ على نزوح المدنيين الكثيرين في اذربيجان داعياً أرمينيا لسحب قواتها المسلحة من الأراضي الأذرية المحتلة. كذلك وردت في مقدمة هذا القرار عبارة "منطقة مرتفعات قره باغ التابعة لأذربيجان والنزاع الدائر حولها" (13).

ان لهذه العبارة أهمية كبيرة بحيث انه يدور الحديث هنا ليس فقط حول النزاع الدائر في منطقة مرتفعات قره باغ بل حول النزاع الدائر في محيط هذه المنطقة ايضاً. اذا اخذنا بعين النظر ان قاراباغ الجبلية ليست له حدود مشتركة مع أرمينيا وأنها محاطة من كل حذب وصوب بالأراضي الأذرية يمكن التوصل الى استنتاج ان الحديث هنا يدور ليس فقط حول مرتفعات قره باغ بل حول النزاع الأرميني الأذري اي بالأحرى اعتداء أرمينيا على أذربيجان و جاءت في القرار اشارة - وإن كانت ضمنياً- الى هذا الواقع.

واعرب مجلس الأمن الدولي من خلال القرار رقم 884 الصادر في 12 نوفمبر عام 1993 عن قلقها من احتلال منطقتي هوراديز وزنكلان الأذريتين من طرف الأرمن مشيراً الى وحدة تراب وسيادة وحرمة حدود اذربيجان والدول الأخرى في المنطقة ومنع الإستيلاء على الأرض باستخدام القوة. كما عبر عن قلقه البالغ على نزوح عدد كبير من المدنيين ونشوء وضع انساني طارئ في منطقتي هوراديز وزنكلان وعلى حدود أذربيجان الجنوبية واستنكر احتلال مدينة هوراديز ومنطقة زنكلان وتعرض الأراضي الأذرية لنيران كثيفة مطالباً قوات الاحتلال الإنسحاب من منطقة زنكلان بصورة نهائية ومن جميع الأراضي الأذرية المحتلة.

وهناك عبارة "مرتفعات قره باغ التابعة لجمهورية أذربيجان والنزاع الدائر فيها" في مقدمة هذا القرار ايضاً. علاوة على ذلك، استُعملت عبارة "أرمن منطقة مرتفعات قره باغ في أذربيجان" في البند الثاني من القرار نفسه.

بالتالي، يمكن التوصل الى الإستنتاجات التالية من خلال تحليل هذه الوثائق القانونية الدولية:

- تؤكد مقررات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بصورة قاطعة كون منطقة مرتفعات قره باغ عائدة لأذربيجان.
- تؤيد قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة سيادة أذربيجان ووحدة ترابها وحدودها المتعارف عليها دولياً. تؤكد هذه القرارات برمتها بصورة خاصة

حظر استخدام القوة لأجل الإستيلاء على تراب دولة أخرى وتستنكر احتلال الأراضي الأذرية واستهداف المدنيين. تطالب قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة قوات الإحتلال الأرمنية بالانسحاب من الأراضي الأذرية المحتلة. الى جانب قرارات مجلس الأمن اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بيانات وقرارات ذات اهمية بالغة فيما يخص نزاع اقليم مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان.

جدير بالإشارة ان عبارة "منطقة مرتفعات قره باغ لجمهورية أذربيجان" وردت في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً حيث انه استعملت عبارة "النزاع في مرتفعات قره باغ لجمهورية أذربيجان والمناطق المجاورة" في البند الرقم 16 من القرار رقم أ/رس/22/52 بشأن "التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في اوروبا" الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة دون تقديم الى اللجنة الرئيسية في تاريخ يناير 16 عام 1998 (15). استعملت نفس العبارة في القرارات التالية: البند رقم 16 للقرار رقم أ/رس/117/54 الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ فبراير 9 عام 2000 (16) والبند رقم 15 للقرار رقم أ/رس/179/55 بتاريخ مارس 2 عام 2001 (17) والبند رقم 21 للقرار رقم أ/رس/216/56 فبراير 14 عام 2002 (18) والبند رقم 26 للقرار رقم أ/رس/298/57 بتاريخ فبراير 6 عام 2003 .

بشأن نزاع مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان وازالة نتائج بالغة ترتبت عليه في المجال الإنساني بفعل هذا النزاع تبني الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة بجلسته الخامسة والثمانين المنعقدة بكامل هيئتها ضمن دورتها الثامنة والأربعين في 20 ديسمبر عام 1993 بشأن "تقديم مساعدات دولية عاجلة للاجئين والنازحين في أذربيجان" (الوثيقة أ/رس/114/48) (20). في سياق هذه الوثيقة تسلم الأمم المتحدة لأول مرة بأن الوضع الإنساني تردى بشكل كبير نتيجة نزاع مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان مما تجاوز عدد اللاجئين والنازحين في أذربيجان أكثر من مليون شخص. تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة القراراً رقم 285/60 بشأن "الوضع في الأراضي المحتلة بأذربيجان" في الجلسة الثامنة وتسعين المنعقدة بكامل هيأتها في الدورة الواحدة والستين في تاريخ سبتمبر 7 عام 2006 . يبحث هذا القرار في وضع يتعلق بالحرائق التي احدثها المحتلون الأرمن في قاراباغ والأراضي المجاورة المحيطة بها (الوثيقة أ/60/ل.60 ريف. 20).

وردت في عنوان ونص هذا القرار الصادر من المجلس العمومي للأمم المتحدة عبارة "أراضي أذربيجان المحتلة". يؤشر عنوان القرار على دقائق كثيرة من المسألة حيث يتم الاعتراف باحتلال الأراضي الأذرية. كما وردت عبارة "منطقة مرتفعات قره باغ لجمهورية أذربيجان" في القرار المعنون "الوضع في الأراضي الأذرية المحتلة" الذي تم تبنيه الجمعية العامة في الاجتماع الثاني وستين له في 14 مارس عام 2008. ينبغي التركيز على هذا القرار الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. حيث أن القرار تؤكد على تأييد سيادة ووحدة تراب جمهورية أذربيجان بحدودها المتعارف عليها دولياً و يطالب القوات الأرمنية بالانسحاب فوراً وبدون شرط من جميع الأراضي الأذرية المحتلة. يشدد القرار على أنه لا يمكن لأي دولة أن تعدّ الوضع المترتب جراء احتلال أراضي جمهورية أذربيجان شرعياً ويجب عليها أن لا تساعد على إبقاء هذا الوضع (22). يؤكد القرار مجدداً تأييده لوحدة تراب أذربيجان في إطار حدودها المتعارف عليها دولياً واحترامها الدائم لسيادتها ويطالب القوات الأرمنية بالانسحاب بلا قيد وشرط من جميع الأراضي المحتلة التابعة لجمهورية أذربيجان. تؤكد الوثيقة إعادة الأهالي المشردين من الأراضي الأذرية المحتلة إلى ديارهم وبيوتهم حق لا يحض لهم ويشار إلى ضرورة خلق كل ظروف مطلوبة بما فيها أعمار شامل للأراضي المتضررة بهدف التصليح لكي يتمكنوا العودة إليها. مع ذلك، يتم الاعتراف بضرورة تأمين ظروف مناسبة من العيش المتساوي والأمن للطائفتين الأذرية والأرمنية في منطقة مرتفعات قره باغ لجمهورية أذربيجان. ويشار إلى أنه سيخلق إمكانية للنظام الديمقراطي الفاعل للحكم الذاتي في إطار حدود جمهورية أذربيجان في هذه المنطقة. تؤكد الوثيقة بصورة خاصة على أنه يتوجب على أية دولة عدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن احتلال الأراضي الأذرية و ولا عليها أن تدعم وتساعد على إبقاء هذا الوضع.

وجدير بالإشارة إلى أن هذا القرار ليس قراراً صورياً. وليس من باب المصادفة أن البند رقم 8 من هذا القرار ينص على مناشدة أمين عام الأمم المتحدة لتقديم تقرير شامل بشأن تنفيذ هذا القرار. إضافة إلى ذلك، ينص البند التاسع من القرار على إدراج مسألة ما يسمى "الوضع في الأراضي الأذرية المحتلة" في قائمة أعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب كل هذه القرارات تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة رغم تدابير وأعمال أرمينيا وأعاونها، قراراً بإدراج مسألة تحت عنوان "النزاعات المجمدة في منظمة الغوام للتطوير الديمقراطي والإقتصادي وتأثيرها في الأمن والسلام الدوليين" طرحت بمبادرة من الدول العضوة في منظمة الغوام

في قائمة عمل الدورة الواحدة والستين (23). ولاحقاً تم ادراج هذه المسألة في ورقة اعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة وهكذا في الدورة الثالثة والرابعة والخامسة والستين.

يمكن التوصل الى نتيجة مما تقدم ذكره ان الوثائق الرسمية لمجلس الأمن والجمعية العامة تؤكد على ما يلي:

يعترف بمرتفعات قره باغ كمنطقة من مناطق أذربيجان. تؤكد وثائق الأمم المتحدة انتماء منطقة قاراباغ الجبلية لأذربيجان.

يعترف بواقع احتلال الأراضي الأزرية من قبل الأرمن.

يعترف بالأهالي المتبقون بعد التشريد السكان الأذريين بعد التصفية الإثنية المنفذة ليس ك"شعب مرتفعات قره باغ" كأرمن منطقة مرتفعات قره باغ لأذربيجان".

تؤكد سيادة جميع دول المنطقة ووحدة أراضيها وحرمة حدودها الدولية ومحاولات الإستيلاء على الأراضي باستخدام القوة.

• تؤكد على سيادة جميع الدول في المنطقة بما فيها وحدة ترابها وحرمة حدودها المتعارف عليها دولياً و استخدامها القوة من اجل الإستيلاء على الأرض.

تتم مطالبة القوات الأرمنية المحتلة بالإنسحاب الفوري والتام وغير المشروط من جميع المناطق الأزرية المحتلة.

يتم التأكيد على حق مشروع للمشردين من الأراضي الأزرية المحتلة على العودة الى ديارهم وعلى ضرورة خلق ظروف مناسبة بما فيها الإعمار الشامل للأراضي المتضررة لكي تكون صالحة للإستقرار فيها.

يتم الإعتراف بضرورة تأمين ظروف مناسبة من العيش المتساوي والأمن

للطائفتين الأزرية والأرمنية في منطقة مرتفعات قره باغ لجمهورية أذربيجان.

تؤكد الوثيقة بصورة خاصة على انه يتوجب على اية دولة عدم الإعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن احتلال الأراضي الأزرية و ولا عليها ان تدعم وتساعد على ابقاء هذا الوضع.

الاتحاد الأوروبي: لقد اصدر المجلس الاوروبي قرارات وتقارير عدة تكتسب اهمية

كبيرة بشأن تسوية نزاع مرتفعات قره باغ بين ارمينيا واذربيجان. تعكس قرارات المجلس الأوروبي موقف هذه المنظمة الدولية المؤثرة من النزاع المذكور. بناء على تقرير (24) المتحدث الخاص سايكلينجر المؤرخ في ابريل عام 1997 اصدر

مجلس الاتحاد الأوروبي القرار رقم 1119 (1997) بتاريخ ابريل 22 عام 1997

بشأن "النزاعات في القوقاز الجنوبي". فيما يخص بشأن النزاعين القائمين في أبخازيا ومرتفعات قره باغ لقد اشار المجلس الى " انهما – رغم تفاوتهما في الطابع

- يجب ان يتضمننا المبادئ المذكور ادناها التي تعتمد تسويتها السياسية على اتفاقية هلسنكي في عام 1975 وشرعة باريس (1990): حرمة الحدود وبخاصة، ضمان امن اهالي كل المنطقة باستخدام قوات السلام متعددة الجنسيات و اعطاء حكم ذاتي واسع لكل من أبخازيا واقليم مرتفعات قره باغ بناءً على مفوضات من الأطراف المعنية ووضع حق اللاجئين والنازحين للعودة الى ديارهم واعادة دمجهم في المجتمع موضع نقاش بالنسبة لجميع الأطراف اخذاً بعين النظر الالتزام بحقوق الإنسان (25).

يشير بيان (الوثيقة رقم 10364) الذي قدمه مقرر المجلس البرلماني للمجلس الأوروبي د. آتكسون في 29 نوفمبر 2004 الى ان جزءاً مهماً من الأراضي الأذرية أحتلت من قبل القوات الأرمنية. ينوه تقرير د. آتكسون بصورة خاصة الى ان " حدود أذربيجان تم الاعتراف بها دولياً في حين الاعتراف بها كدولة مستقلة عام 1991 ". كانت الأراضي الأذرية تضم هي الأخرى منطقة مرتفعات قره باغ (الفصل 5، القسم III).

وعلى اساس هذا التقرير تبني مجلس الإتحاد الأوروبي قراراً رقم 1416 (عام 2005) بشأن نزاع قاراباغ الجبلية التي يختص فيها مؤتمر منسك لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا. تشير الوثيقة الى ان مجلس الإتحاد الأوروبي تعرب عن اسفه على عدم تسوية نزاع قاراباغ الجبلية وكون مئات من الناس مشردين عائشين في ظروف كارثية وكون اهم بقاع الأراضي الأذرية تحت الإحتلال الأرمني وسيطرة القوات الأرمنية الانفصالية على منطقة قاراباغ الجبلية. كما عبرت الجمعية العامة عن قلقها بشأن العمليات العسكرية والعداء الاثني الجماعي الذي سبقه مما يعيد الى الازهان مفهوم التصفية الإثنية الرهيبة ويسبب طرداً اثنياً واسع النطاق ونشوء اراض ذات اثنية واحدة واكدت مجدداً ان تحقيق فصل بقعة من اراضي الدولة او نيل الاستقلال من خلال تصفية عرقية وضم الارض الى دولة ما بحكم الأمر الواقع لا يمكن ان يتم بالنزاع المسلح بل عبر عملية قانونية وسلمية مبنية على احتكام سكان هذا الارض الى الديمقراطية.

اشار قرار المجلس الى كون جزء هام من الأراضي الأذرية تحت القوات الأرمنية وتطرق الى المساس بتعهدات اي دولة عضوة في المجلس بالنسبة لإحتلال الأرض واكدت على حق عودة الناس المشردين من مناطق المتنازع عليها الى ديارهم بصورة آمنة وسليمة.

كما اعادت الجمعية الى الأذهان القرارات رقم 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993) الصادرة من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة وطالبت الأطراف بإلتزامها من خلال الكف عن العمليات العسكرية وسحب القوات العسكرية من الأراضي المحتلة ورجت من مجلس الإتحاد الأوروبي تاسيس

لجنة فرعية تجتمع فيها وفود وطنية لدول مؤتمر منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (27).

يجب ان نشير الى ان قرار مجلس الاتحاد الأوروبي المرقم 1416 يكتسب اهمية كبيرة حيث ان مجلس الاتحاد الأوروبي - اسوةً بمنظمة التعاون الإسلامي - في قراره هذا اشار الى أرمينيا بمثابة دولة اغتصبت اراضي أذربيجان واتهمها فعلياً بالإعتداء على أذربيجان وبالتالي كذب ادعاءات ارمينية مفادها ان اطراف النزاع هي أذربيجان و انفصاليو قاراباغ الجبلية.

على العموم لقد تأكد ورود حقيقة احتلال الأراضي الأذرية من قبل الوحدات العسكرية الأرمينية مرات عديدة في الوثائق الرسمية للمجلس الأوروبي. كتتمة العملية، تضمن التقرير الذي اعده اللورد الراحل راسيل جونستون خصيصاً للجلسة التالية للجنة الفرعية التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي بشأن مشكلة مرتفعات قره باغ المنعقد في ستراسبورغ حقائق كثيرة مثل احتلال اراضي أذربيجان و تعريف النظام القائم بمرتفعات قره باغ "الانفصالية" وتشريد اكثر من مليون أذري من ديارهم . ولكن، جراء مرقف غير بناء اتخذه وفد ارمينيا تم تعليق نشاط اللجنة الفرعية بشأن نزاع قاراباغ الجبلية بعد وفاة اللورد راسيل جونستون بناء على القرار رقم 1416 الصادر من مجلس الاتحاد الأوروبي. رغم ان مجلس الاتحاد الأوروبي تبنى قراراً عام 2011 بشأن اعادة نشاط اللجنة الفرعية الا ان الوفد الارمني امتنع عن المشاركة في اعمالها ولا يزال يقاطع نشاطها. ابدى مجلس الاتحاد الأوروبي عبر جلسته الصيفية عام 2008 تأييده لوحدة تراب أذربيجان. لقد تبنى المجلس في هذه الجلسة القرار رقم 1614 في تاريخ 24 يوليو عام 2008 بناءً على تقرير قدمه المتحدثان أندرياس هر كل ويفجنيا جيفكوف في 6 يونيو عام 2008 بشأن "نشاط المؤسسات الديموقراطية في أذربيجان". ينص البند رقم 25.1 على ما يلي: "من الصعب ان تتمتع أذربيجان بتنمية دموقراطية ثابتة ريثما ان وحدة تراب البلد لم تسترد بحسب المجلس الاتحاد الأوروبي". وينص البند 25.2 من القرار رقم 1614 الصادر من مجلس الاتحاد الأوروبي على ان المجلس الاتحاد يأخذ ببعن النظر القرار الصادر من الجمعية العامة في 14 مارس عام 2008 بشأن "الوضع في الأراضي الأذرية المحتلة" (29).

كما تقدم سالفاً ان المجلس العمومي للأمم المتحدة بقراره الصادر في 14 مارس 2008 عبر عن قلقه المتزايد على كون النزاع العسكري الدائر في منطقة قاراباغ الجبلية و حولها خطراً دائماً على الأمن والسلم الدوليين و تؤكد وحدة اراضي

اذربيجان وتعترف بحدود اذربيجان المتعارف عليها دولياً وتطالب القوات العسكرية الأرمنية بالانسحاب فوراً من الأراضي المحتلة. ينبغي القول إن القرار رقم 1416 الصادر من مجلس الاتحاد الأوروبي تكتسب أهمية بالغة. بعد منظمة المؤتمر الإسلامي اشار المجلس الى أرمينيا كدولة محتلة لأراضي أذربيجان واتهمها بالاعتداء على أذربيجان ومن هنا دحض الإدعاءات الأرمنية القائلة بأن طرفي النزاع هما أذربيجان و الإنفصاليون في مرتفعات قره باغ. وعليه، عبر مجلس الاتحاد الأوروبي عن تأييده للقرار المؤرخ في 14 مارس 2008 بشأن "الوضع في الأراضي الأذرية المحتلة" وأكد سيادة أذربيجان على منطقة مرتفعات قره باغ مطالباً أرمينيا بسحب قواتها العسكرية من الأراضي الأذرية المحتلة فوراً.

منظمة المؤتمر الإسلامي : وتستنكر منظمة المؤتمر الإسلامي (حالياً منظمة التعاون الإسلامي) دوماً الإعتداء المسلح على أذربيجان وتصف أرمينيا في قراراتها دولة كمعتدية وتدعو الأمم المتحدة لتطبيق عقوبات ضد أرمينيا كما تطالب أرمينيا بسحب قواتها العسكرية من جميع الأراضي الأذرية المحتلة فوراً وبدون قيد وشرط.

تعد منظمة المؤتمر الإسلامي احدى اهم المنظمة الإقليمية وأحد المؤسسات الإقليمية المؤثرة بين الدول الإسلامية. تعد منظمة المؤتمر الإسلامي ثاني اكبر منظمة دولية من حيث عدد الدول العضوة بعد الأمم المتحدة . في الوقت الراهن تجتمع في هذه المنظمة الدولية 57 دولة يشكل اجمالي سكانها 1.5 مليار شخص وتتنوع على القارات الأربع اي آسيا وأروبا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية . تظهر المكانة الخاصة التي تحظى بها منظمة التعاون الإسلامي في نظام العلاقات الدولية في الإتفاقية الموقعة بينها وبين منظمة الامم المتحدة بشأن التعاون. تم تبني عدد كثير من القرارات والتقارير بشأن نزاع مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان من قبل منظمة التعاون الإسلامي بالذات و على مستوى وزراء الخارجية في مؤتمرات القمة التي شارك فيها رؤساء الدول الأعضاء.

انعكست الأحكام الخاصة بمرتفعات قره باغ بين اذربيجان وارمينيا على القرارات الصادرة من الهيئة العليا اي مؤتمرات القمة لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. بهذا الخصوص يمكن الإشارة الى وثائق مؤتمر القمة السابع لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقد في مدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية في تاريخ ديسمبر 13-15 عام 1994 ووثائق مؤتمر القمة الثامنة للمنظمة نفسها المنعقد في العاصمة الإيرانية طهران في ديسمبر 9-11 عام 1997 ووثائق مؤتمر القمة التاسعة (32) المنعقد في العاصمة القطرية الدوحة في 12-13 عام 2000 والبند الثالث والثلاثون للبيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العاشر المنعقد في

مدينة بوتراجايا بماليزيا في اكتوبر 2003 (33) و البيان الختامي الصادر عن القمة الإثنثنائية الثالثة المنعقدة في مكة المكرمة في دسمبر عام 2005 (34) و البيان الختامي (البند رقم 61) لمؤتمر القمة الحادي عشر المنعقد في العاصمة السنغالية داكار في مارس 2008 (35).

مع ذلك ، القرار رقم 9/21-ب (أس) الذي تم اصداره في مؤتمر القمة التاسع (دوحة، دولة قطر) بشأن "اعتداء جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان"، والقرار رقم 9/21-ب (إس) بشأن تقديم مساعدات إقتصادية الى جمهورية أذربيجان، والقرار رقم 9/25-س بشأن محو وتدمير الآثار التاريخية والثقافية الإسلامية في الأراضي الأذرية المحتلة نتيجة إعتداء جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان والقرار رقم 10/12-ب (إس) الذي تم تبنيه في مؤتمر القمة العاشر (بوتراجايا بماليزيا) بشأن "اعتداء جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان" والقرار رقم 10/21-ب (إس) بشأن "تقديم مساعدات إقتصادية الى جمهورية أذربيجان" و القرار بشأن "محو وتدمير الآثار التاريخية والثقافية الإسلامية في الأراضي الأذرية المحتلة جراء اعتداء جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان" بين القرارات المتعلقة بالشؤون الإسلامية والثقافية ذات الصلة بالمسألة الثقافية و القرار رقم 11/10-ب (إس) الذي تم تبنيه خلال مؤتمر القمة الحادي عشر (في العاصمة السنغالية داكار) بشأن "اعتداء جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان" والقسم بشأن "تقديم مساعدات إقتصادية الى جمهورية أذربيجان" للقرار رقم 11/2-ب (إس) بشأن "نشاط متعلق بتقديم مساعدات إقتصادية الى جاليات اسلامية و دول عضوة وغير عضوة في منظمة المؤتمر الإسلامي" و القرار رقم 11/2-س (إس) بشأن "حماية الأماكن الإسلامية المقدسة" بين القرارات ذات الصلة بالمسائل الثقافية والاجتماعية.

اضافة الى ذلك، تنعكس البنود المتعلقة بنزاع مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان في مختلف الوثائق المتبينة في جلسات مجلس وزراء الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي بما فيها البلاغات والبيانات والقرارات العديدة الصادرة منها. في مؤتمر القمة الواحدة عشرة على مستوى رؤساء الدول العضوة في منظمة مؤتمر الإسلامي المنعقد في داكار (سينغال) في تاريخ 13 - 14 مارس 2008 تم تبني النظام الثاني والساري حالياً. هذ النظام يتضمن 18 فصلاً و 39 مادة. بفضل مساعي اذربيجان تمت المصادقة على البند الرابع للمادة الأولى من نظام منظمة التعاون الإسلامي حيث يترتب على الدول العضوة تأييد حق الدولة المتعرضة للإحتلال على استعادة وحدة اراضيها. وهذا بدوره يكتسب اهمية هامة لدولتنا في تمتين القاعدة القانونية لتحديد وجهة السياسة الخارجية.

الى جانب مختلف الوثائق التي تم تبنيها في مؤتمرات القمة لرؤساء الدول العضوة في منظمة التعاون الاسلامي بشأن نزاع مرتفعات قره باغ تم تناول هذه القضية من خلال الوثائق المختلفة بما فيها البلاغات و البيانات الختامية و القرارات العديدة في دورات وزراء خارجية منظمة التعاون الاسلامي ايضا. في هذا السياق يمكن الإشارة الى بعضها:

البند رقم 15 للبيان الختامي للدورة الخامسة التارئة للجنة وزراء خارجية منظمة التعاون الاسلامي المنعقد في اسطنبول بتاريخ يونيو 17 18 عام 1992 : البنود رقم 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70 من فصل "النزاع بين ارمينيا و اذربيجان" للبيان الختامي للدورة السابعة الطارئة للجنة وزراء خارجية منظمة التعاون الاسلامي المنعقد بالعاصمة الباكستانية اسلاماباد بتاريخ سبتمبر 7 9 عام 1994 و القرار رقم 7/5 إغ من نفس الدورة: البند رقم 44 للبيان الختامي للدورة الواحدة و العشرين لوزراء خارجية منظمة التعاون الاسلامي المنعقد في مدينة كراتشي (باكستان) بتاريخ 25 29 ابريل عام 1993 و القرار رقم 21/12 ب الصادر من نفس الدورة بشأن "النزاع القائم بين ارمينيا و اذربيجان": و البنود 70 و 71 و 72 و 73 للبيان الختامي للدورة الثانية و العشرين لوزراء خارجية المنظمة التعاون الاسلامي المنعقد بمدينة الدار البيضاء (المملكة المغربية) بتاريخ ديسمبر 10 12 عام 1994 و بالإضافة الى ذلك القرار رقم 22/11 ب "بشأن النزاع القائم بين ارمينيا و اذربيجان" و القرار رقم 22/16 إ "بشأن تقديم معونة اقتصادية لجمهورية اذربيجان" و البنود المرقمة من 80 الى 85 من الفصل الخاص بشأن " المسائل السياسية: اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية اذربيجان" من البيان الختامي للدورة الرابعة و العشرين لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في جاكارتا باندونيزيا في تاريخ بين 9 13 ديسمبر عام 1996 و القرار رقم 24/12 ب بشأن "اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية اذربيجان" و القرار رقم 24/18 إ بشأن "تقديم مساعدات اقتصادية الى جمهورية اذربيجان" و البند الثالث للفصل " عدوان ارمينيا على اذربيجان" للبيان الختامي للدورة 25 لمجلس وزراء خارجية الدول العضوة في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في العاصمة القطرية الدوحة في تاريخ مارس 15 17 عام 1998 و القرار رقم 25/13 ب بشأن " اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية اذربيجان" و القرار رقم 25/18 إ بشأن تقديم مساعدات اقتصادية الى جمهورية اذربيجان: البند رقم 72 للفصل الخاص بشأن "اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية اذربيجان" من البيان الختامي للدورة السابعة و العشرين لوزراء خارجية منظمة التعاون الاسلامي المنعقد في العاصمة الماليزية بتاريخ يونيو 27 30 عام 2000 و القرار رقم 27/17 ب بشأن "اعتداء

الدورة الخامسة و الثلاثون لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة المؤتمر الاسلامي المنعقدة في كامبالا عاصمة اوغاندا في 18 20 يونيو عام 2008: البند الرقم 25 من بيان كامبالا و القرار رقم 35/6 ب بشأن اعتداء جمهورية ازربيجان على جمهورية ارمينيا و الفصل الخاص بتقديم مساعدة اقتصادية لجمهورية ازربيجان من القرار رقم 35/3 ! بشأن تقديم مساعدة اقتصادية للدول العضوة و غير العضوة في منظمة المؤتمر الاسلامي و الجاليات الاسلامية و فصل "محو و تدمير الآثار الثقافية و التاريخ الاسلامية و المقدسات الاسلامية في الاراضي الاذرية المحتلة بفعل اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية ازربيجان" من القرار رقم 35/3 ج بشأن حماية المقدسات الاسلامية و القرار رقم 36/9 ب حول "اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية ازربيجان" الذي تم اصداره في الدورة السادسة و الثلاثين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الاسلامي المنعقدة في العاصمة السورية دمشق في 23 25 مايو عام 2009 و القسم بشأن " تقديم مساعدات اقتصادية الى جمهورية ازربيجان "من القرار رقم 36/9 ب بشأن "نشاط خاص بتقديم مساعدات اقتصادية الى دول عضوة و غير عضوة في منظمة التعاون الاسلامي و الجاليات الاسلامية و القسم بشأن "محو و تدمير الآثار الثقافية و التاريخ الاسلامية و المقدسات الاسلامية في الاراضي الاذرية المحتلة بفعل اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية ازربيجان" من القرار 35/3 س بشأن "حماية الاماكن الاسلامية المقدسة" : مقتررات اعلان دوشنبه (العاصمة الطاجيكية) للدورة السادسة و الثلاثين لمجلس وزراء خارجية الدول العضوة في منظمة التعاون الاسلامي المنعقدة في العاصمة الطاجيكية دوشنبه بتاريخ 18 20 مايو عام 2010 و القرار رقم 37/10 ب بشأن " اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية ازربيجان" و القسم بشأن "تقديم مساعدات اقتصادية الى جمهورية ازربيجان" من القرار رقم 37/6 ! بشأن "نشاط خاص بتقديم مساعدات اقتصادية الى دول عضوة و غير عضوة في منظمة التعاون الاسلامي و الجاليات الاسلامية و القسم بشأن "محو و تدمير الآثار الثقافية و التاريخ الاسلامية و المقدسات الاسلامية في الاراضي الاذرية المحتلة بفعل اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية ازربيجان" من القرار 37/2 س بشأن "حماية الاماكن الاسلامية المقدسة"

يمكن تصنيف القرارات و التقارير الخاصة بنزاع مرتفعات قره باغ بين ارمينيا و ازربيجان التي اصدرتها منظمة المؤتمر الاسلامي بصورة تالية:

1. قرارات بشأن النزاع القائم بين ارمينيا و ازربيجان و اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية ازربيجان.
2. قرارات بشأن تقديم مساعدات اقتصادية لجمهورية ازربيجان.

الدورة الخامسة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في كامبالا عاصمة أوغاندا في 18 - 20 يونيو عام 2008 : البند الرقم 25 من بيان كامبالا والقرار رقم 35/6 ب بشأن اعتداء جمهورية أذربيجان على جمهورية أرمينيا والفصل الخاص بتقديم مساعدة إقتصادية لجمهورية أذربيجان من القرار رقم 35/3 إ بشأن تقديم مساعدة إقتصادية للدول العضوة وغير العضوة في منظمة المؤتمر الإسلامي والجاليات الإسلامية و فصل "محو وتدمير الآثار الثقافية والتاريخ الإسلامية والمقدسات الإسلامية في الأراضي الأذرية المحتلة بفعل اعتداء جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان " من القرار رقم 35/3 ج بشأن حماية المقدسات الإسلامية و القرار رقم 36/9 ب حول "اعتداء جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان" الذي تم اصداره في الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في العاصمة السورية دمشق في 23-25 مايو عام 2009 والقسم بشأن "تقديم مساعدات اقتصادية الى جمهورية أذربيجان " من القرار رقم 36/9 ب بشأن " نشاط خاص بتقديم مساعدات اقتصادية الى دول عضوة وغير عضوة في منظمة التعاون الإسلامي والجاليات الإسلامية والقسم بشأن "محو وتدمير آثار الإسلام الثقافية والتاريخية والأماكن المقدسة في الأراضي الأذرية المحتلة نتيجة اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية أذربيجان " من القرار 35/3-س بشأن "حماية الأماكن الإسلامية المقدسة" : مقررات اعلان دوشنبه (العاصمة التاجيقية) للدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية الدول العضوة في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في العاصمة التاجيقية دوشنبه بتاريخ 18-20 مايو عام 2010 و القرار رقم 37/10-ب بشأن "اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية أذربيجان" و والقسم بشأن "تقديم مساعدات اقتصادية الى جمهورية أذربيجان " من القرار رقم 37/6- إ بشأن " نشاط خاص بتقديم مساعدات اقتصادية الى دول عضوة وغير عضوة في منظمة التعاون الإسلامي والجاليات الإسلامية و القسم بشأن "محو وتدمير آثار الإسلام الثقافية والتاريخية والأماكن المقدسة في الأراضي الأذرية المحتلة نتيجة اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية أذربيجان " من القرار 37/2-س بشأن "حماية الأماكن الإسلامية المقدسة"

- يمكن تصنيف القرارات والتقارير الخاصة بنزاع مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان التي اصدرتها منظمة المؤتمر الإسلامي بصورة تالية:
- 1 . قرارات بشأن النزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان واعتداء جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان
 - 2 . قرارات بشأن تقديم مساعدات غقتصادية لجمهورية أذربيجان.

3. قرارات بشأن محو و تدمير الآثار الثقافية و التاريخ الاسلامية و المقدسات الاسلامية في الاراضي الاذرية المحتلة بفعل اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية اذربيجان

عند التطرق الى محتوى الوثائق بما فيها القرارات و التقارير التي اصدرتها منظمة التعاون الاسلامي بشأن نزاع اقليم مرتفعات قره باغ بين ارمينيا و اذربيجان يمكننا التوصل الى الاستنتاجات التالية:

اولا، تصدق منظمة التعاون الاسلامي واقع احتلال الأراضي الاذرية من قبل ارمينيا. (على سبيل المثال، انظر البند رقم 8 للبيان الختامي لمؤتمر القمة الثامن لمنظمة التعاون الاسلامي المنعقد في الدار البيضاء بالمغرب في 13 15 دسمبر عام 1994 : و البند رقم 61 للبيان الختامي لمؤتمر القمة التاسع لمنظمة التعاون الاسلامي المنعقد في الدوحة، دولة قطر في تاريخ 12 13 نوفمبر عام 2000 و البند رقم 33 للبيان الختامي لمؤتمر القمة العاشر لمنظمة التعاون الاسلامي المنعقد في ماليزيا بتاريخ 16 17 أكتوبر عام 2003 و البند رقم 61 للبيان الختامي لمؤتمر القمة الحادي عشر المنعقد في العاصمة السنغالية دكاكر في تاريخ 13 14 مارس عام 2008 و الخ). ثانيا، تستنكر منظمة التعاون الاسلامي بصورة قاطعة اعتداء ارمينيا على جمهورية اذربيجان و تطالبها بانهاء هذا الاعتداء و تدعوها الى انسحاب فوري و تام و غير مشروط من جميع الاراضي الاذرية المحتلة:

ثالثا، اعترفت منظمة التعاون الاسلامي بارمينيا كدولة معتدية و رفعت الدعوة الى مجلس الامن التابع للامم المتحدة ليعترف مجلس الامن بحقيقة اعتداء ارمينيا على اذربيجان و ليتخذ خطوات مختصة طبقا للبند رقم 7 للنظام الداخلي للامم المتحدة بهدف تضمين قرارات تبناه مجلس الامن من ذي قبل. انتهاك ارمينيا القوانين و المبادئ الدولية المعاصرة يحدث مسؤولية قانونية دولية بالنسبة لهذه الدولة. في هذه الحالة تطبيق على القانون بصورة تامة.

رابعا، اعتبرت منظمة التعاون الاسلامي ارمينيا دولة عدوانية و هذا يعني ان جمهورية ارمينيا تشارك مباشرة في نزاع مرتفعات قره باغ بين اذربيجان و ارمينيا. هذا الواقع انعكس لاحقا في اعلان موسكو الصادر في ديسمبر عام 2008. ان لورود هذا الواقع في الوثائق الدولية و القانونية اهمية كبيرة. تثبت الاعتراف بهذه الحقيقة مجددا هشاشة المفهوم الارمني القائل بان النزاع دائر بين اذربيجان و مرتفعات قره باغ او بين المركز و الحافة.

خامسا، تقدر منظمة المؤتمر الاسلامي الاعمال المنفذة من القوات العسكرية الارمنية في الاراضي الاذرية المحتلة بحق السكان الاذريين بمثابة جرائم مرتكبة

ضد البشرية. هذا الواقع يؤسس بدوره بصورة قانونية لوضع مسالة تقضي بجلب المسؤولين الكبار و موظفو الدولة الكبار للمسؤولية لما تم ارتكابه بحق المدنيين الاذريين في الاراضي الاذرية من جرائم بما فيها ابادة جماعية بحق سكان بلدة خوجاليا.

سادسا، تحدد المنظمة مبادئ رؤيضية للتسوية العادلة و السلمية للنزاع القائم بين ارمينيا و اذربيجان. هذا هو مبادئ حرمة وحدة تراب الدول و حرمة حدودها المتعارف عليها دوليا.

سابعا، تؤكد منظمة مؤتمر الاسلامي على ضرورة إنهاء أي نشاطات اقتصادية غير الشرعية لارمينيا و استغلالها الموارد الطبيعية في الاراضي الاذرية المحتلة و ممارستها من تدمير آثار الثقافة و التاريخ الاذرية بما فيها الآثار الاسلامية.

ثامنا، تبنت المنظمة قرارا حول اتخاذ الدول العضوة خطوات تنسيقية بهدف تحقيق الاهداف المذكور اعلاها. و خاصة لا بد من الاشارة الى ان منظمة التعاون الاسلامي تؤكد في قراراتها على ضرورة تعاطف المنظمات الدولية مع الشعب الاذري. حيث ان البند رقم 61 للبيان الختامي لمنظمة التعاون الاسلامي يشير الى ان المنظمة المذكورة اعربت عن موافقتها على ضرورة تعزيز الدعم لمشروع القرار بشأن "الوضع في الاراضي الاذرية المحتلة" الذي جاء نتيجة مبادرة اذربيجان.

بالتالي، يمكن التوصل الى استنتاج مفاده ان قرارات و تقارير منظمة التعاون الإسلامي تقدم تقديرا قانونيا دوليا عادلا بالنسبة لنزاع مرتفعات قره باغ بين ارمينيا و اذربيجان و تحدد ارهاصات دولية قانونية من اجل تسويته.

منظمة الامن و التعاون في اوروبا. كان الازمة في مرتفعات قره باغ بين ارمينيا و اذربيجان واحدة من المسائل التي تركز هذه المنظمة بشكل دائم عليها. لقد تعهدت بمهمة الوساطة في عملية تسوية النزاع و اتخذت خطوات معينة بهدف احراز تقدم في هذا الاتجاه. في فبراير عام 1992 اوفدت المنظمة لأول مرة مندوبين لها الى اذربيجان بغية تحضير تقرير بشأن الازمة القائمة بين ارمينيا و اذربيجان. و تم عرض هذا التقرير في الجلسة المنظمة للجنة كبار المسؤولين بمدينة براغ التشيكية. كان التقرير يؤكد مجددا ان مرتفعات قره باغ هي ارض اذربيجان. كما اشارت لجنة كبار المسؤولين الى ضرورة التوصل الى تسوية الازمة بطريقة سلمية. و في مارس 24 ناقش مجلس وزراء خارجية منظمة الامن و التعاون الوضع الراهن و اتخذ قرارا بعقد مؤتمر سلام بشأن مرتفعات قره باغ بهدف تأمين تسوية الازمة و بضمان من لجنة كبار المسؤولين. في مارس 24 من نفس السنة تم تاسيس

مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا بهدف تسوية قضية مرتفعات قره باغ عن طريق المفاوضات والطرق السلمية. وكان من المزمع ان تشارك في المؤتمر الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا واطاليا وتركيا والتشيك وسلوفاكيا وروسيا البيضاء والسويد واذربيجان وارمينيا. في مايو عام 1992 اتخذت لجنة كبار المسؤولين التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا قراراً تحدد شروط تنظيم المؤتمر وعقد الجلسات بما فيها صلاحيات المشرفين عليها. كما كان من المزمع ان تشارك مجموعة مينسك التي تأسست لعقد مؤتمر مينسك في عملية تسوية الأزمة وان يُصدر بيان ختامي بشأن هذه الأزمة (36).

كان مجلس وزراء منظمة الأمن والتعاون في اوروبا يعرب عن بالغ قلقه ل دوام اتساع نطاق النزاع المسلح في مرتفعات قره باغ وحولها و تزايد عدد المتضررين والقتلى جراء ذلك. أخذاً بعين الاعتبار ان استمرار النزاع واتساع نطاقه قد يؤثران على الأمن الإقليمي والدولي وضع مجلس وزراء المنظمة بصورة موسعة سبل ووسائل تسوية النزاع ودعا جميع الأطراف التزام التمكن والتأني. ودعا مجلس الوزراء مجدداً وبصورة قاطعة القادة المسؤولين المحليين الى وقف عاجل ونافذ لإطلاق النار الذي يقتضي مشاركتهم الفاعلة في العملية. كما وجه المجلس خطاباً بحيث دعا الى استعادة جوٍّ موثوق فيه وحوار بئاء ولاسيما وقف ممارسات الضغط السياسي والإقتصادي. ونظر المجلس في النشاطات المنفذة في اطار منظمة الأمن والتعاون في اوروبا ولقيت القرارات النادرة من لجنة كبار المسؤولين تحبيذاً تاماً.

بهذا الشأن اعرب مجلس الوزراء عن امتنانه لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا للتدابير المنفذة معبراً عن جاهزيته لتقديم اي مساعدة متاحة عند اللزوم. كان مجلس الوزراء يحبذ المساعي المتكاملة التي بذلتها الإتحاد الأوروبي والدول العضوة فيه و الدول العضوة في رابطة الدول المستقلة ومنظمة والدول العضوة في حلف شمال الأطلسي بحاصة امين عام منظمة الأمم المتحدة. وبهذا الخصوص، رجا مجلس وزراء الخارجية من رئيس منظمة الأمن والتعاون اجراء اتصال كثيف مع الأمم المتحدة وتنظيم تبادل مستدام بالمعلومات معها. بالتالى تم الاتفاق على ان منظمة الأمن والتعاون في اوروبا يجب عليها ان تلعب دوراً رئيسياً في تحريك عملية السلام في هذا النزاع. اضافة الى ذلك، يقتضي الوضع الراهن بشأن مرتفعات قره باغ وحولها بأن تنفذ منظمة الأمن والتعاون الخطوات التالية. كلف مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء لمنظمة الأمن والتعاون اليسد إرجي دينسبير بالسفر الى المنطقة في اقرب وقت ممكن بهدف دعم انشاء اطار لتسوية النزاع الشاملة والسلمية وكذلك تحقيق وحفظ وقف اطلاق النار. وكان مجلس الوزراء على يقين بأن المؤتمر بشأن مرتفعات قره باغ الذي ينشط

تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون سينظم ندوة تنشط من اجل مباحثات رامية لتسوية الأزمة بطريقة سلمية وعلى اساس مبادئ وتعهدات ومعايير منظمة الأمن والتعاون.

رجا الوزراء من رئيس مجلس الوزراء لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا عقد مؤتمر بهذا الشأن في اسرع وقت ممكن. اضافة الى ذلك اتفق الوزراء على ان تشارك ارمينيا واذربيجان وروسيا البيضاء و جمهورية التشيك وسلوفاكيا الفدرالية وفرنسا والمانيا وايطاليا وروسيا الفدرالية والسويد وتركيا والولايات الأمريكية المتحدة في هذا المؤتمر المزمع عقده في مدينة منسك. سوف ترسل دعوة الى مندوبين مختارين واخرين من اقليم مرتفعات قره باغ كطرف معني بعد استشارة رئيس مجلس وزراء المنظمة مع الدول الأعضاء. سيعين رئيس مجلس وزراء منظمة الأمن والتعاون رئيساً للمؤتمر بشأن اقليم مرتفعات قره باغ تحت رعاية المنظمة نفسها. دعا المجلس الدول المشتركة والأعضاء في منظمة الامن والتعاون وجميع الاطراف المعنية بالتأكيد الى اتخاذ كل الخطوات اللازمة مستخدماً وسائل سريعة ومؤثرة بما فيها ممرات آمنة تتمتع برقابة دولية بهدف تأمين تقديم مساعدات انسانية للمحتاجين. وعالج المجلس تعهدات ارمينيا واذربيجان على مساعدة بعثة رئيس المنظمة الى الإقليم و على جميع الأنشطة التي اجمعت عليها مجلس منظمة الأمن والتعاون وناشد الطرفين الى تنفيذ فعال لهذه التعهدات بهدف التوصل الى التسوية السلمية والمستدامة للمسألة.

انعقدت في ديسمبر عام 1994 في بودابيشت قمة المؤتمر التالية لرؤساء الدول العضوة في منظمة الأمن والتعاون في اوروبا. المشاركون في مؤتمر القمة وضعوا نزاع مرتفعات قره باغ بين ارمينيا واذربيجان موضع النقاش واتفقوا على ادراج فصل مختص في الوثائق التي تم تبنيها حول الموضوع. كانت هذه الوثيقة في قسمها الخاص بالمسائل الإقليمية تتضمن موضوعاً تحت عنوان "تعزيز نشاط منظمة الأمن والتعاون في اوروبا بشأن نزاع مرتفعات قره باغ". كان الفصل يقرر عالياً توصل الطرفين المتنازعين الى وقف اطلاق النار. كما كان الفصل يفوض رئيس منظمة الأمن والتعاون بتعيين رؤساء لمؤتمر (مجموعة) منسك. تقول الوثيقة ان الدول المشاركة تعرب عن اسفها لاستمرار النزاع والمآسي الناتجة عنه وترحب باعتماد الطرفين المتنازعين وقف اطلاق النار المتفق عليه في مايو 12 عام 1994 بالتعاون مع مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا وبفضل مساعي الوساطة من روسيا. وتؤكد الدول المشاركة مجدداً الالفاء بقرارات مختصة اصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتحبذ دعمه جهود منظمة الأمن والتعاون في اوروبا الرامية لتسوية النزاع السلمية. نظراً لذلك، دعت هذه الدول اطراف النزاع الى تكتيف المفاوضات حول جوهر المسألة من جملتها

الاتصالات المباشرة بين الطرفين. في هذا الخصوص وُعدت بمضاعفة مساعي ومساعدات منظمة الأمن والتعاون. كما اشادت الدول المشاركة بصورة اكيدة بمساعي الوساطة لمجموعة مينسك وقدرت عالياً المساعدة الحاسمة لروسيا الفدرالية وجهود مسؤولين من الدول الأعضاء في مجموعة مينسك. انهم قرروا تنسيق هذه المساعي في اطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ودمجها. فلذلك بهدف بناء قاعدة موحدة ومتفق عليها وكذلك بهدف تأمين تنسيق كل النشاطات من الوساطة والمفاوضات بصورة تامة تُسند للرئيس الحالي مهمة تعيين رؤساء مشتركين في مجموعة منسك على قاعدة التشاور مع الدول المشاركة وفي اسرع وقت ممكن. إسترشاداً بمبادئ منظمة الأمن والتعاون والمسائل المتفق عليها في جميع المساعي من المفاوضات سيشرف الرؤساء بصورة مشتركة على المباحثات وسيرفعون بصورة مشتركة التقارير الى الأمين العام. كذلك سيقدمون بانتظام معلومة الى المجلس الدائم في ماجريات اعمالهم. كخطوة اولية ضمن هذه المساعي اعتماداً على اتخاذ خطوات عاجلة بالدعم والتعاون مع روسيا الفدرالية و افراد اخرين من مجموعة مينسك والتقدم المحرز من خلال نشاطات الوساطة يتم تكليف رؤساء مجموعة مينسك باجراء مفاوضات في اسرع وقت ممكن بهدف توقيع اتفاقية سياسية بشأن انتهاء النزاع المسلح من شأنه يفسح المجال امام جميع الاطراف للقضاء على تداعيات النزاع و عقد مؤتمر مينسك.

ومن ثم رجا هؤلاء من رؤساء مجموعة مينسك مواصلة العمل المشترك مع طرفي النزاع في اتجاه تنفيذ خطوات معينة بغية تعزيز الثقة وبخاصة في المجال الإنساني. كما اكدوا ضرورة تنبه الدول المشاركة لتخفيف مهنة الأجنيين على اساس فردي وفي اطار المنظمات الدولية المختصة لافنتين لوجوب تنفيذ تدابير بشأن تقديم مساعدات انسانية الى سكان المنطقة.

أشارت الوثيقة الى ضرورة ارسال قوات السلام لتنسوية النزاع. حيث انهم اتفقوا بحسب ما ورد في الوثيقة على ان التوصل الى الموافقة المذكورة طبقاً لأراء اطراف النزاع يمكن ان يجيز ارسال القوات السلام متعددة الجنسية لإعتباره عاملاً لتنفيذ شروط الموافقة وأنهم يعبرون عن جاهزيتهم سياسياً بشأن تزويد منظمة الأمن والتعاون في اوروبا بقوات السلام من جنسيات متعددة بعد ابرام الإتفاقية بخصوص وقف النزاع المسلح إثر تقبل القرار المختص الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . انهم رجوا من الرئيس اعداد خطة بصورة سريعة حول تشكيل هذه القوات المزمع تنظيمها بناءً على الفصل الثالث من وثيقة هلسنكي وطبقاً لنظام الأمم المتحدة. وفي سياق متصل، سيلقى الرئيس الحالي دعماً من رئاسة مجموعة منسك والأمين العام. وبعد الاستشارات المختصة سيؤسس الرئيس مجموعة تخطيط رفيع المستوى في فيينا بهدف تحضير توصيات في مدى وطابع هذه القوات وقيادتها وتعزيزاتها المادية والتقنية توزيعها الوحدات والموارد وضوابطى استخدام القوة و

التنسيق مع الدول المرسله للقوات الى جانب مسائل اخرى. اعتماداً على بيان منظمة الامم المتحدة في جاهزيتها لتقديم مساعدة استشارية من الخبرة والتقنية سيرفع الرئيس خطاباً الى الامم المتحدة. كما سيحاول الحصول على دعم سياسي بعيد الاجل من مجلس الأمن الدولي التابع للامم المتحدة بشأن الموضوعة الممكنة لقوات السلام التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا. بعد هذه الأعمال التحضيرية وبناءً على الشروط المختصة للفصل الثالث لوثيقة هلسينكي (عام 1992) وبعد التوصل الى توافق الاطراف وبعد رجائها من الرئيس عبر رئاسة مجموعة مينسك سيتخذ المجلس الدائم قراراً بتنفيذ عملية السلام تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون (37).

كان مؤتمر القمة التابع لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا يوصي منظمة مؤتمر مينسك بمواصلة الالتزام بوقف اطلاق النار وتكثيف الجهود على اتجاه اتخاذ خطوات مناسبة بهدف ابرام اتفاق السلام بمساعدة مجموعة مينسك. بعد ابرام اتفاقية السلام كان من المرتقب ارسال قوات السلام متعدد الجنسية الى المنطقة المتنازع عليها.

كان بناء مؤسسة الرئاسة المشتركة في مجموعة منسك من اهم نتائج مؤتمر القمة في بودابست. وعرقل القرار الذي تضمن تشكيل قوات السلام من قوات مختلف الدول العسكرية حرص روسيا على الإنفراد بالمسألة.

في ديسمبر عام 1996 في العاصمة البرتغالية لشبونة انعقد مؤتمر القمة التالي لرؤساء الدول العضوة في منظمة الأمن والتعاون في اوروبا. في هذه القمة تم تحديد الأبعاد الرئيسية لتسوية نزاع قاراباغ الجبلية بين أرمينيا وأذربيجان. وهي وردت في بيان رئيس منظمة الأمن والتعاون في اوروبا. يشير البيان الى انه لم يلاحظ اي تقدم منذ سنتين على صعيد حل مسألة نزاع قاراباغ الجبلية و وحدة تراب جمهورية أذربيجان. ان أسف ان مساعي رؤساء مجموعة مينسك في اتجاه تقريب مواقف الأطراف حول مبادئ تسوية المشكلة لم تنجح. لقد قدم رؤساء مجموعة مينسك ثلاثة مبادئ بمثابة توصية لكونها جزءاً عضوياً من تسوية نزاع قاراباغ الجبلية. هذه المبادئ تدعمها كل الدول الأعضاء في مجموعة مينسك.

وحدة تراب جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان الوضع القانوني لمرتفعات قره باغ الذي تم تحديده في الإتفاقية الموقعة بشأن تقرير المصير و منح اعلى مستوى الحكم الذاتي ضمن أذربيجان. ضمان امن مرتفعات قره باغ وجميع سكانها بما فيه التزام التعهدات المشتركة بشأن تأمين مراعات شروط التسوية من جميع الأطراف

انا اعترف ببالح الأسف بأن اي دولة مشتركة لم تستطع قبول ذلك بينما تؤيد الدول المشتركة الأخرى هذه المبادئ. سيُضمّ هذا البيان لوثائق قمة المؤتمر في لشبونة (38).

بالتالي اكدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بكونها مؤسسة دولية امكانية تسوية النزاع في اطار وحدة تراب أذربيجان وبقاء منطقة مرتفعات قره باغ في تركيبة أذربيجان وضمان امن كل سكان قاراباغ الجبلية من الأذريين والأرمن . اثناء القمة لقيت أرمينيا لأول مرة استنكاراً بالغاً من المجتمع الدولي من شأنه ان يوقع أرمينيا في عزلة. بهذا القرار حددت منظمة الأمن والتعاون موقفها من نزاع مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان.

في 19 نوفمبر 1999 عقدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اجتماع قمة في مدينة استانبول. وارتكزت المادتان رقم 20 و 21 كلياً من اعلان صادر من هذا الاجتماع على النزاع بين أرمينيا وأذربيجان. يشير البيان الى ما يلي: "نحن تلقينا تقرير رؤساء مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون حول الوضع الراهن لنزاع قاراباغ الجبلية ونقدر عالياً جهودهم ونحن كذلك نرحب بالحوار المكثف بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان، لأن اللقاءات المستدامة بينهم اتاحت الفرصة لحركية عملية ايجاد حل شامل وناجع للقضية". نحن ندعم بصورة حازمة هذا الحوار وندعو الى مواصلته على امل استأناف المفاوضات في اطار مجموعة مينسك. وكذلك نحن نؤكد ان منظمة الأمن والتعاون ومجموعة مينسك التي تسهر على ايجاد حل للمشكلة مستعدتان للسير قدماً في عملية السلام وتحقيقه في المستقبل بما فيها تأمين الطرفين بما هو ضروري من المساعدات" (39)

في 2-3 ديسمبر عام 2010 انعقد اجتماع القمة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مدينة آستانه القازاخية. في هذا الاجتماع تم تبني بيان تحت عنوان "نحو مجتمع الأمن". اثناء القمة تم تبني بيان مشترك بالمشاركة مع رؤساء وفود الدول المشرفة على مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئيسي جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا.

يشير البيان الى ان رؤساء وفود الدول المشرفة (السيد د. ميدفيديف رئيس روسيا الفديرالية والسيد ف. فيون رئيس مجلس وزراء فرنسا والسيدة هيلاري كلنتون وزيرة خارجية الولايات المتحدة) على مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون والسيد الهام علييف رئيس جمهورية أذربيجان وس. سركيسيان رئيس جمهورية ارمينيا توصلوا في ضوء مؤتمر المنظمة المنعقد في العاصمة القازاخية آستانه الى موافقة مفادها ان الوقت قد حان لاتخاذ تدابير اكثر حسماً يرمي الى تسوية نزاع مرتفعات قاراباغ.

في هذا الخصوص، انتطلق هؤلاء من بياني رؤساء جمهوريات أذربيجان وأرمينيا وروسيا (صدر الأول بتاريخ نوفمبر 2 عام 2008 بمدينة موسكو الثاني بتاريخ اكتوبر 27 عام 2010 بمدينة هشترخان الروسية). واتفقوا على التسوية السلمية عن طريق المفاوضات ستؤمن استقرار وامن الشعوب في المنطقة و هي اوجد امكانية للتوصل للمصالحة بينها.

أكد رئيسا أرمينيا وأذربيجان التعهد بالسعي لتسوية حاسمة لنزاع مرتفعات قره باغ على اساس مبادئ وضوابط القانون الدولي ومرسوم هلسينكي الختامي وكذلك البيانات التي اصدرها الرؤساء د. ميدفيديف ونيكولا ساركوزي وباراك أوباما في أكفيل بتاريخ 10 يوليو عام 2010 وفي مدينة موسكو بتاريخ 26 يونيو عام 2010 (5).

وعبر الدول الثلاث الرئيسة في المجموعة عن دعم اي قرار ضروري يتبناه رننيا أرمينيا وأذربيجان لأجل التوصل الى التسوية السلمية. ودعوا رئيسي جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان لتركيز مساعيهما بصورة قوية الى ايجاد حل لقضايا المتنازع عليها من المبادئ الأساسية وفوضوا زملاؤهم للعمل المشترك مع اطراف النزاع لتنفيذ مساعيهم. كما دعوا اطراف النزاع لتعزيز وقف اطلاق النار واتخاذ كل التدابير اللازمة والرامية لبناء الثقة في جميع المجالات من اجل تقريب اجواء المباحثات. كما يبدو جليا من جوهر الوثائق انها تأخذ في الغالب طابعاً عاماً. جدير بالإشارة الى ان منظمة الأمن والتعاون هي مؤسسة دولية تهتمها تسوية النزاع وتعمل جاهداً بإتجاه احراز نتائج ملموسة في ذلك. وينبغي تقدير نشاط مجموعة مينسك عالياً في هذا الخصوص. على الرغم من ان نشاطها لم تؤد بعد الى اتفاق سلام بين الطرفين الى ان منظمة الأمن والتعاون في اوروبا تلعب دوراً هاماً في بقاء النزاع محط انظار المجتمع الدولي. وجدير بالإشارة الى ان منظمة الأمن والتعاون – على العكس من المنظمات الدولية الخرى - مؤسسة دولية تشغل بموافقة من الطرفين بتسوية النزاع. لهذا السبب يسعى المنظمة الى اتباع موقف حيادي اكثر بالنسبة للنزاع. الى ان عدم التفريق بين المعتدي وضحية الإعتداء لا يؤدي الى تسوية النزاع، بل الى اطالة امده. مع ذلك، في النهاية يمكن التوصل الى هذه القناة ان الوثائق الصادرة من منظمة الأمن والتعاون في اوروبا وفي المقام الأول الوثائق المتبناة في اجتماعات القمة لهذه المنظمة تحمل في طياتها ما يلي:

يعترف ويصدق حقيقة كون قاراباغ الجبلية ارض جمهورية أذربيجان
تؤيد وحدة تراب جمهورية أذربيجان
يؤكد على الوضع الشرعي لقاراباغ الجبلية على اساس تقرير مصير في اطار حكم ذاتي واسع وفي ظل أذربيجان فقط.

يؤكد على ضرورة تأمين امان مرتفعات قره باغ و جميع سكانها ومن جملتها التعهدات المشتركة بشأن تأمين التزام جميع الأطراف بقواعد التسوية.

الاتحاد الأوروبي: انه اتحاد اقتصادي وسياسي يجمع تحت مظلته 27 دولة اوروبية ومن اهم الجمعيات السياسية التي تؤثر بصورة كبيرة في الاوضاع الجيو- سياسية للقوى في العالم المعاصر. نشأ هذا الاتحاد الرامي للاندماج الإقليمي على اساس مبادئ الإتحاد الاوروبي وعلى قاعدة معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1993 .

من الطبيعي ان يقلق الإتحاد الأوروبي على احداث واقعة في هذه المنطقة لسبب قرب القوقاز الجنوبي من حدوده. انطلق الإتحاد الأوروبي بصورة علانية بكونه خاضعاً للقانون الدولي في التعبير عن موقفه من مشكلة تسوية نزاع مرتفعات قره باغ بين اذربيجان وأرمينيا.

ينبغي القول ان الإتحاد الأوروبي اصدر لأول مرة بياناً بشأن نزاع قاراباغ الجبلية في مايو 22 عام 1992 .

اصدر الإتحاد الأوروبي بياناً تالياً له في شأن النزاع في 7 ابريل عام 1993 .

اشار البيان الى ان الإتحاد الأوروبي والدول العضوة تعرب عن قلقها واسفها تجاه تصعيد النزاع وركز على حق ارمينيا واذربيجان على التمتع بنفس المستوى من الحماية بفعل تقبلهما شعباً وحكومة مبادئ والتزامات صادرة من منظمة الامن والتعاون وعبر عن ضرورة اعادة الحقوق الاساسية للسكان الأذريين والأرمن في الحدود المعترف بها دولياً وبصورة تامة. كما دعا الاتحاد الاوروبي الى ابداء تسامح والاسهام البناء في مهمة منظمة الأمن والتعاون والعمل على عقد مؤتمر سلام في اسرع وقت ممكن بشأن نزاع مرتفعات قره باغ ترعيه منظمة الأمن والتعاون .

تبني الاتحاد الأوروبي قراراً تالياً بشأن نزاع مرتفعات قره باغ في يونيو 18 عام 1992 . كان البيان يعرب عن بالغ قلقه على استمرار المعارك و دعا الطرفين الى احترام حقوق الإنسان بناء على التزامات تقبلها عند الانضمام الى منظمة الأمن والتعاون و ايجاد شروط ضرورية لعقد مؤتمر مينسك في اقرب وقت ممكن تحت رعاية المنظمة نفسها التي طرحت افضل خيار لاستئناف السلام في المنطقة. كما عبر عن قلقه من اتساع العمليات العسكرية الى اراضي منطقتي كلجير وفصولي داعية أرمينيا لسحب قواتها فوراً من الأراضي الأذرية واستخدام نفوذها بحزم على الوحدات العسكرية في مرتفعات قره باغ بهدف وقف القتال في هذه الأراضي.

جعلت العمليات الجديدة للقوات الأرمنية المحتلة الإتحاد الأوروبي اصدار بيان جديد في تاريخ 24 يونيو و3 سبتمبر عام 1993 . استنكرت هذه الوثيقة الهجمات العسكرية للأرمن على أذربيجان واعربت عن قلقها على تزايد عدد اللاجئين. اعرب الإتحاد الأوروبي عن تأييده لما تبذله مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا من جهود من اجل احلال السلام في المنطقة ودعا الأطراف لخلق اجواء مناسبة لتنفيذ هذه العملية. وطالبت المنظمة الطرفين بالتزام الاحترام للقرارات الصادرة من الأمم المتحدة مشيرة الى ضرورة انسحاب القوات المسلحة من مناطق كلبجر وأعدام وفضولي وجبرائيل . كما يشير البيان الى عدم تقديم مساعدة للقوات الأرمنية المحلية التي تتهجم من ارمنيا على الأراضي الأذرية.

في نوفمبر 9 عام 1993 تبنى الاتحاد الأوروبي مجدداً بياناً تالياً بشأن قضية اقليم مرتفعات قره باغ. واعربت المنظمة عن قلقها من اتساع نطاق الاشتباكات مشددة على ان تزايد عدد اللاجئين والنازحين سيتسبب في تفاقم الوضع في المنطقة. طبقاً لمبادئ منظمة الأمن والتعاون في اوروبا، أكد الاتحاد الأوروبي عبر هذا التقرير انها تعبر اهمية على سيادة أذربيجان ووحدة ترابها. اضافة الى ذلك، عبر الاتحاد الأوروبي عن قلقه الخاص من مصير عشرات الف مدنيين ناجين من الاشتباكات المسلحة مشيراً الى ان وجود اللاجئين قد يجعل النزاع يأخذ طابعاً دولياً ويهدد الاستقرار والأمن في المنطقة برمتها.

لقد نشرت رئاسة الإتحاد الأوروبي في عام 1994 جملة من البلاغات وعبرت فيه عن تأييده لمبدأ وحدة تراب أذربيجان داعياً الطرفين لتسوية النزاع بطرق سلمية والتزامهما بالقرارات المعنية الصادرة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما يبدو ان الإتحاد الأوروبي اظهر موقفاً حذراً في البيانات والتصريحات التي ابداهما تجاه نزاع قاراباغ الجبلية ولم يفرق بين الدولة المعتدية والدولة المعتدى عليها وزعم بان الهجمات المسلحة نُفذت من قبل ما يسمى ارمن مرتفعات قره باغ. كذلك لم تعبر هذه الوثائق عن موقف محدد ازاء حقيقة احتلال أرمنيا اراضي أذربيجان ولم تنطرق الى اسباب حقيقة لهذا النزاع وأظهرت موقفاً حيادياً اكثر فأكثر حيال هذه المسألة.

مع ذلك، احد اهم حدث يعكس موقف الإتحاد الأوروبي من نزاع مرتفعات قره باغ ما حدث عام 2003 حيث اقترحت الجمعية فكرة اعادة 5 مناطق من المناطق الأذرية المحتلة مقابل فتح خط الإتصال من اجل تسوية النزاع. هذ المقترح صار موضع نقاش لمدة طويلة ولم يفقد اهميته الى الآن. كما يدل هذا المقترح على ان مساعي الإتحاد الأوروبي لتطويع صلاته مع دول المنطقة والمشاركة النشطة في تسوية النزاع ايضاً كانت قد أخذت طابعاً جدياً للكفاية.

في نفس الوقت، يجب التأكيد على ان الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي تجاه التسوية السلمية لقضية قره باغ ورد في قرار اصداره البرلمان الاوروبي في مايو عام 2010 تحت عنوان "استراتيجية الاتحاد الاوروبي حيال القوقاز الجنوبي" (41). حيث يشير القرار الى ان الاتحاد الاوروبي في علاقاته مع دول القوقاز الجنوبي ينطلق من احترام مبادئ السيادة الوطنية ووحدة التراب. كما يركز المادة رقم 2 من نفس القرار على ان الوضع الراهن يمهد لتصعيد النزاعات الموجودة في المنطقة وانه يزيد التوتر واحتمال اندلاع حرب فيها. وكانت المادة رقم 5 تذكر ان الشروط المخلة بوحدة تراب الدول في القوقاز الجنوبي وسيادتها غير مقبولة بتاتاً. بالتالي، لقد دعم البرلمان الأوروبي بصورة قاطعة و من خلال قراراته سيادة ووحدة تراب دول القوقاز الجنوبي بما فيها جمهورية أذربيجان في اطار حدودها المتعارف عليها دولياً مؤكداً على رفضه اية شروط تعرقل هذه المبادئ. وتبحث المواد من 6 الى 11 من القرار بالذات في التسوية السلمية لقضية قاراباغ. تحبذ المادتان 6 و7 من الوثيقة مواصلة رئيسي أذربيجان وأرمينيا عملية المباحثات و توقيع الطرفين على اعلان موسكو و مساعي الوساطة لمجموعة منسك لدى منظمة الأمن والتعاون في اوروبا و اصدار رؤساء الدول الرئيسة في المجموعة بياناً اثناء قمة مجموعة الدول الصناعية الثمانية في يوليو عام 2009 . في المادة رقم 8 اشار الاتحاد الأوروبي عن اسفه لمعاناة مئات آلاف نازحين لكونهم مشردين من ديارهم بسبب حرب قاراباغ وانكار حقوقهم بما فيها حق العودة وحق الملكية وحق الأمن الشخصي داعياً الطرفين لإعتراف قاطع وغير مشروط بهذه الحقوق وممارستها وطالب الجيش الأرمني الانسحاب من جميع الأراضي الأذرية المحتلة بغية التوصل لتسوية المشكلة. في المادة رقم 10 من القرار تمت الإشارة الى اهمية الانسحاب من الأراضي الاذرية المحتلة بما فيها قاراباغ الجبلية والمناطق المحيطة بها واعطاء وضع شرعي زمني لمرتفعات قره باغ لحين تحديد وضعها بشكل تام وخلق اطار انتقالي لتعايش وتعاون الاذريين والأرمن السلميين.

على العموم يسلط القرار الصادر من البرلمان الأوروبي الضوء بصورة تامة على موقف هذه المؤسسة من مسائل الأمن الإقليمي والنزاعات الموجودة في المنطقة بما فيها نزاع قره باغ. لا شك ان شروط القرارات الصادرة من البرلمان الاوروبي تؤثر من ناحية، في موقف المؤسسات الرئيسية الاخرى للاتحاد الأوروبي ومن ناحية اخرى في موقف رؤساء الدول العضوة فيه وتحدد معالم سياسة هذه المنظمة المرموقة بشأن قضية مرتفعات قره باغ.

مما جدير بالإشارة الى رئيس اللجنة الأوروبية جوزي مانويل باروزو تطرق عبر بيانه في المؤتمر الصحفي مع رئيس جمهورية أذربيجان الهام علييف خلال جولته

في باكو يناير عام 2011 وعبر كلمته امام جمهور جامعة باكو الى نزاع اقليم مرتفعات قره باغ بين ارمينيا واذربيجان منبهاً الى ان عدم ايجاد حل لهذه القضية يشكل حجر عثرة بالنسبة للسلام والاستقرار في المنطقة. كما ذكر رئيس اللجنة الأوروبية دعم الاتحاد الأوروبي وحدة تراب اذربيجان بكل تأكيد ويريد تأمين وحدة ترابها.

منظمة الحلف الأطلسي : انعكس موضوع تقدير نزاع مرتفعات قره باغ بين أذربيجان وأرمينيا من ناحية قانونية دولية عادلة مختصة على وثائق هذه المؤسسة العسكرية السياسية اي الحلف الأطلسي.

لقد تبنى الحلف الأطلسي جملة من القرارات والتقريرات حيال هذا النزاع. عبرت الدول الأعضاء في الحلف من خلال البند الثالث والأربعين للإعلان الختامي لإجتماع القمة لرؤساء الدول الأعضاء في الحلف الذي انعقد في العاصمة اللاتفية ريغا في نوفمبر عام 2006 عن موقفها حيال نزاعات نشبت في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. تشير الوثيقة الى تأييد الحلف لوحدة تراب واستقلال وسيادة أذربيجان وأرمينيا وجورجيا ومولدوفا (42). وهذا مادة هامة جداً. يقول دانيال فريد مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة في شؤون دول اوروبا واروسيا ان "الناتو يصدر لأول مرة بياناً بهذا الشأن وهذا اشارة هامة بالنسبة لدول المنطقة". هذ الموقف من الناتو ظهر جلياً مجدداً في مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات العضوة الذي انعقد في بوخارست في ابريل عام 2008

. يشير البند رقم 43 للبيان الختامي لهذا المؤتمر الى ان الناتو تعبر عن قلقه من استمرار النزاعات الإقليمية في القوقاز الجنوبي ومولدوفا. وشعوبنا تدعم وحدة تراب وسيادة واستقلال اذربيجان وارمينيا وحورجيا ومولدوفا. نحن سنواصل دعمنا للخطوات الرامية للتسوية السلمية لهذه النزاعات الإقليمية اعتماداً على هذه المبادئ المذكورة (43). على عكس وثيقة صادرة من مؤتمر ريغ هناك ملحق هام في الوثيقة الصادرة من مؤتمر بوخارست حيث تحدد الوثيقة الأخيرة مبادئ تسوية النزاعات الإقليمية في القوقاز الجنوبي ومولدوفا بما فيها نزاع قره باغ. هذه المبادئ هي مبادئ وحدة تراب اذربيجان وارمينيا وسيادتهما واستقلالهما. فيما يتعلق بنزاع قاراباغ الجبلية فيجب الأخذ بعين الاعتبار ان اذربيجان ليست لديها في الوقت الراهن اية ادعاءات بالنسبة لأراضي أرمينيا ولا تطرح اي دعوى تجاهها

إذن يكمن مضمون البند رقم 43 من بيان بوخارست للمنظمة في دعم وحدة تراب أذربيجان في نزاع مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان وتسوية هذا النزاع في اطار وحدة تراب أذربيجان فقط.

نفس الموقف من الناتو ظهر في البند رقم 35 (44) للإعلان الختامي لملتقى وزراء خارجية الحلف الأطلسي الذي انعقد في مقره العام ببروكسل في تاريخ 3 ديسمبر عام 2008 و في البند رقم 58 من البيان الختامي لإجتماع القمة لرؤساء الدول الأعضاء في الناتو الذي انعقد في كله بمدينة ستراسبورق.

يشير البيان الى ان الناتو يواصل تأييده لوحدة تراب واستقلال وسيادة بلدان القوقاز الجنوبي ومولدوفا ونظراً لهذه المبادئ، سيواصل تأييده للخطوات الرامية لتسوية هذه النزاعات الإقليمية بطرق سلمية (45).

انعقد مؤتمر قمة تالية للناتو في مدينة لشبونة البرتغالية في 19-20 نوفمبر عام 2010 حيث لقيت مسألة وحدة تراب أذربيجان تأييداً في المؤتمر. يؤيد الناتو بحسب البند رقم 35 للبيان الذي تبناه رؤساء الدول الأعضاء فيه في مؤتمر القمة بلشبونة وحدة تراب واستقلال وسيادة أذربيجان وجورجيا وأرمينيا ومولدوفا ونظراً لهذه المبادئ يساند الخطوات الرامية لتسوية النزاعات الإقليمية بطرق سلمية (46).

يشير روبرت سيمونس المندوب الخاص السابق لأمين عام الناتو في شؤون دول القوقاز الجنوبي وآسيا الوسطى ان الناتو معنية بتسوية النزاعات الموجودة في المنطقة وانه تدعم كل المباحثات في هذا المجال. بحسب قوله، لقد تم التأكيد على تسوية النزاعات القائمة في منطقة القوقاز الجنوبي في اطار وحدة تراب الدول في مؤتمر القمة التابع للناتو في لشبونة (47). بالفعل يرمي هذا الموقف من الناتو الى دعم أذربيجان مجدداً. ومن المهم ان القرارات الصادرة من التاتو تدعم بدون قيد وشرط وحدة تراب أذربيجان وما من اشارة فيها الى مبدأ تقرير مصير الشعوب ضمن المبادئ الرامية لتسوية نزاع مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان. يرى الناتو تسوية نزاع اقليم مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان على اساس مبادئ وحدة تراب الدول وسيادتها واستقلالها وتدعم الخطوات الرامية الى تسوية سلمية لهذه النزاعات الإقليمية بناءً على المبادئ المذكورة.

تثبت مرة اخرى الوثائق التي اصدرتها الحلف الأطلسي ان هذه المنظمة العسكرية السياسية الدولية تعترف بوحدة اراضي أذربيجان وتؤيد تسوية نزاع مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان في اطار وحدة اراضي أذربيجان. لقد سبق للأمين العام الأسبق للحلف ياب دي هوب سيخيفير ان يؤكد هذا الموقف من الحلف. لقد اعلن في المؤتمر الصحافي ذات الصلة بنتائج لقائه مع الرئيس الأذري الذي عقده في 29 ابريل عام 2009 ان اعضاء الحلف المؤلفة من 28 دولة تعتبر ان حل نزاع قاراباغ الجبلية يجب إيجاده على اساس التزام مبدأ السيادة ووحدة التراب (48). كما أشار الأمين العام ان الحلف لا تتهاون مع وحدة التراب في تسوية المشكلة على الرغم من عدم مشاركة الحلف المباشرة في النزاع (49).

يمكن التوصل الى هذه النتيجة الى ان القرارات الصادرة عن الحلف الأطلسي تقدر بصورة شرعية دولية عادلة نزاع قاراباغ الجبلية بين أذربيجان وأرمينيا وتحدد المبادئ التي تؤلف أساساً شرعياً قانونياً دولياً لتسوية النزاع. تلك المبادئ عبارة عن وحدة تراب الدول واستقلالها وسيادتها وكذلك وحدة تراب أذربيجان. بالتالي تساند و تعترف المنظمات الدولية المرموقة بوحدة تراب أذربيجان. وهذا بدوره يعني بأن احتلال الأراضي الأذرية من طرف أرمينيا ثبوت وجيه لإعتداء أرمينيا على أذربيجان بحسب القوانين الدولية المعاصرة. على ان اعتداء دولة على أخرى يعد جريمة كبيرة طبق القوانين الدولية و ذلك يؤسس لتحميل أرمينيا مسؤولية باعتبارها دولة معتدية .

3. الوضع الإنساني الطارئ بعد الإحتلال الأرمني للأراضي الأذرية

عقب اعتداء القوات المسلحة الأرمنية على أذربيجان بين الأعوام 1988 - 1993 تم احتلال 20 بالمئة من الأراضي الأذرية بما فيها جمهورية مرتفعات قره باغ السابقة ذات حكم ذاتي و أراضي المناطق السبع المحيطة بها (لاجن وكليجر وأغدام وفصولي وجبرائيل وقبادلي وزنكلان). إضافة الى ذلك، تم احتلال بعض البلدات والقرى الأذرية الحدودية والمجاورة للمناطق السبع المحتلة. عموماً تكبر مساحة المناطق الأذرية التي تم احتلالها بعد الإعتداء المسلح الأرمني بأربع مرات من اقليم مرتفعات قره باغ ذي الحكم الذاتي .

نتيجة للإعتداء الأرمني المسلح على أذربيجان تم انتهاك الاعراف الدولية المتبناة خلال المعاهدات الدولية بشأن حقوق الإنسان مثل "البيان العالمي حول حقوق الإنسان" و "الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية" و "الميثاق الدولي حول الحقوق الإقتصادية والمدنية والإجتماعية" و "المعاهدة الدولية حول القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري" و "المعاهدة بشأن التعذيب و الأعمال الهادفة لإهانة كرامة الإنسان والأعمال الوحشية وغير الإنسانية و العقوبات المختصة فيها" و "المعاهدة في حقوق الأطفال". كما تم انتهاك القوانين الإنسانية الدولية بما فيها معاهدة هيب بشأن اعراف وقواعد خوض حرب برية الصادرة في 18 اكتوبر عام 1907 و "معاهدات جنيف حول حماية المدنيين ابان الحرب" الصادرة في أغسطس عام 1949 و "معاهدة جنيف حول معاملة اسرى الحرب" الصادرة في 12 أغسطس عام 1949 والمحضر الملحق (عام 1977) بمعاهدة جنيف الدولية حول حماية ضحايا النزاعات المسلحة " الصادرة في 12 أغسطس عام 1949 و "بنود القرار رقم 3818 الصادرة من الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة حول حماية النساء والأطفال ابان النزاعات المسلحة".

كان العدوان الارمني على أذربيجان مصحوباً بانتهاكات جماعية وجسيمة لحقوق الإنسان وتندرج الإرتكابات الأرمنية الاجرامية بحق الشعب الأذري في سجل الجرائم المقترفة ضد البشرية. و ابان الحرب الدائرة بين ارمنيا واذربيجان من اجل اقليم مرتفعات قره باغ قُتل 20 الف شخص من قبل القوات الأرمنية المسلحة ، إضافة الى ذلك اسفرت الحرب عن اكثر من 50 الف شخص بين جريح ومعوق وآلاف شخص مفقود. كما حدثت حالات كثيرة مثل اعدامات بلا محاكمة و ابادة جماعية للمدنيين و اختطافهم و استغلالهم في اعمال شاقة . تعرض الاسرى والرهائن للتعذيب والتصرفات غير الإنسانية الأخرى ولم يلق الجرحى والمرضى

اية عناية طبية عند الحاجة. في الوقت الراهن تُحفظ اكثرية اسرى ورهائن الحرب بعيداً عن جمعية الصليب الأحمر الدولية في جمهورية أرمينيا والأراضي المحتلة. تم ارتكاب احد افظع الجرائم بحق الشعب الأذري في مدينة خوجالي. تندرج مجزرة خوجالي على غرار مجازر خاطون وليديسه في الحرب العالمية الثانية كحادث دموي في تاريخ البشرية. في غضون 25 و 26 فبراير عام 1992 احتلت القوات الأرمنية المسلحة بالمشاركة مع المجموعات الارمنية في اقليم مرتفعات قره باغ التابعة لأذربيجان مدينة خوجالي التي تقع بين منطقتي خانكندي وعسكران وارتكبت جريمة ابادة جماعية بحق سكانها. كذلك شاركت في هذه الجريمة فرقة المشاة السوفياتي رقم 366 المتمركزة في خانكندي. وكان بين المشاركين في هذه الاعمال الإجرامية غير الإنسانية الفوج الثاني تحت قيادة اوقانيان سيران موشكوفيج (يحتل حالياً منصب وزير الدفاع في ارمينيا) الرائد في فرقة المشاة التابع للقوات الروسية والفوج الثالث تحت قيادة بيفجني نابوكوخين ورئيس اركان الفوج الأول جيتيجيان فاليري اساييفيج واكثر من خمسين ضابطاً وموظفاً عسكرياً يخدمون في نفس الفرقة.

قبل الهجوم تعرضت المدينة منذ غروب الشمس في فبراير 25 حتى الصباح الباكر لنيران وقذائف كثيفة من المدفعية والدبابات مما اسفر عن حرائق في المدينة . بالتالي عمت الحرائق كل المدينة في الساعة الخامسة صبيحتنذ. في هذه الظروف الصعبة اضطر سكان المدينة المحاصرة من الارمن (2500 شخص) الى مغادرتها على امل اللجوء الى مدينة آغدام القريبة. منيت المحاولة بالفشل اذا تعرض هؤلاء لقتل بلا هوادة من قبل المسلحين الأرمن من خلال كمين مدبر. اثناء احتلال خوجالي قتل في ليلة واحدة 613 شخصاً بما فيهم 63 طفلاً و 106 امرأة و 70 عجوزاً بلا هوادة وبتعذيب مثل قطع الرأس وفقء العين وبقر بطن الحوامل. وخلفت المجزرة 1275 اسيراً و 150 مفقوداً و 487 مَعوفاً. هناك 76 شخصاً من غير البالغين بين هؤلاء. اثناء المجزرة الجماعية ابيدت ثماني عائلات بالكامل وغير ذلك فقد 25 طفلاً كلا الوالدين وفقد 130 طفلاً واحداً من والديه وقتل 56 انساناً بعد تعذيب. ومدينة حوجالي دُمرت وسويت بالأرض. لقي جزء من اهالي المدينة مصرعهم في كمين مدبر مسبقاً في محاولة منهم للنجاة من العنف. خلال اربعة ايام تم نقل 200 جثة من خوجالي الى آغدام حسب معلومة صادرة من مركز "ميموريال" الروسي واتضح ان عشرات من جثث تعرضت للتمثيل والاهانة. وخضعت 181 (130 مرء و 51 امرأة) جثة للتحليلات والفحوصات الطبية و الشرعية في آغدام وتبين اثناء الفحوصات ان 151 شخصاً لقوا مصرعهم بجروح من الرصاص و 20 شخصاً بجروح من

الشظايا و 10 اشخاص ضرباً بالقضبان الثقيلة. هناك حالة سلخ جلد رأس الانسان الحي ايضاً بحسب مركز حماية حقوق الإنسان. وقتها كان مركز "موريال" لحماية حقوق الإنسان يكتب: "كان هاربون يتعرضون لكمين نصبه الأرمن ولأعيرة نارية. تمكن بعضهم الوصول لمدينة آغدام وبعضهم النساء والأطفال في الغالب (من الصعب تحديد عددهم) اخطأوا الطريق في الجبال الوعرة وتجمدوا لسبب الصقيع.... وتم اطلاق الرصاص على بعض الأسرى... خلال اربعة ايام أحضرت 200 جثة الى آغدام. معالم التعذيب كانت ظاهرة على الجثث. اكتشف اطباء قطار الإسعاف في مدينة آغدام اربعة جثث مسلوخة الجمجمة والجثة الاخرى مقطوعة الرأس..." (50).

كما جدير بالشارة الى ان سيرج سركيسيان الرئيس الأرمني في عام 2008 كان من احد مدبر الجرائم الدموية المرتكبة ضد المدنيين في مدينة خوجالي. يتطرق الصحفي الانكليزي طوماس دي فال هذا الشأن اذ يقول: عندما رجوت من القائد العسكري الأرمني سيرج سركيسيان ان يتحدث الي في احتلال مدينة خوجالي رد علي كالتالي: "نحن لا نفضل رفع صوتنا حينما نتحدث في هذا الموضوع". وثم يذكر طوماس دي فال ان سركيسيان تحدث بصورة صارمة ودقيقة في هذه الأحداث: "اظن ان المهم هو مسألة اخرى. قبل احداث خوجالي كان الأذريون يحسبون انهم يقدررون على المزاح بنا وكان يظنون اننا لسنا قادرين على اعمال سلاح ضد المدنيين. نحن استطعنا تقويض هذه الفكرة النمطية" (51). واصل الارمن الجرائم المرتكبة بحق البشرية في الاراضي الأذرية المحتلة الأخرى اي خارج حدود اقليم مرتفعات قره باغ ذي الحكم الذاتي و التابعة لأذربيجان. في المناطق الأذرية مثل لاجن وكليجر وآغدام وفضولي وجبرائيل وزنكلان وقبادلي عانى مئات الف من المدنيين من انتهاكات مخططة وفظيعة وجماعية وتحولوا في فترة قصيرة جداً الى نازحين.

كما اسفر احتلال منطقة مرتفعات قره باغ والمناطق المحيطة بها عن سقوط آلاف شخص بين اسرى ورهائن مفقودين. من المعلوم ان الأسرى والرهائن يندرجون في فئات تحميها القانون الإنساني الدولي. يحظر القانون الإنساني الدولي تنفيذ اساليب التعذيب ضد هؤلاء المنسوبين الى هذه الفئة ويقتضي ضمان امن وامان الرهائن والاسرى. هناك من تعرض للتصرف غير الانساني واشكال العنف والتعذيب النفسي والجسدي والقتل والاختبار والإمتحان بين المدنيين والأسرى من ضحايا الحرب، بحسب اللجنة الحكومية لجمهورية أذربيجان في شؤون الاسرى والمفقودين والرهائن. كان الرهائن واسرى الحرب يُقتلون بالتعذيب او يلقون حتفهم

بسبب الظروف الشاقة اما المحررون منهم يصبحون معوقين على مدى الحياة. يؤلف عدد الاسرى والمفقودين والرهائن 4049 شخصاً طبق المعلومات الصادرة من اللجنة الحكومية لجمهورية اذربيجان في شؤون الاسرى والمفقودين والرهائن في يناير 1 عام 2011 . منهم 3273 ضابطاً و 771 مدنياً واما 5 اشخاص فلم تتضح هويتهم. وينقسم المدنيون الى اطفال غير بالغين (و 17 منهم صبايا صغيرات السن) و 247 امرأة و 347 عجوزاً (147 امرأة). لحد الآن تم تحرير 1399 شخصاً من الاسرى والرهائن. وهؤلاء المحررون عبارة عن 343 امرأة و 1056 مرء. مع ذلك هناك 170 طفلاً (65 صبية صغيرة السن) و 289 عجوزاً (112 امرأة عجوز) بين المحررين. اضافة الى ذلك، اتضح اثناء تحليل الوثائق الواردة الى اللجنة الحكومية ان 553 شخصاً قتلوا او لقوا مصرعهم في الاسر لاسباب متفاوتة. ومنهم 104 امرأة و 448 مرء و 137 شخصاً منهم معروفة اسماءهم فقط و 74 شخصاً منهم مجهولة الاسم.

اضافة الى ما تقدم ذكره، نفذت ارمينيا سياسة تصفية اثنية ضد الأذريين في الاراضي المحتلة وحولتها الى مناطق ذات قومية احادية. كما تم تشريد الأهالي الأذريين المحليين من الأراضي المحتلة ليصبحو نازحين ولاجئين. بعد احتلال اقليم مرتفعات قره باغ ذي الحكم الذاتي التابع لأذربيجان تم طرد السكان الأذريين من ديارهم ولاحقاً تكرر نفس الحدث في المناطق السبع الأذرية المحتلة. بالتالي تحول 71000 شخص قاطن في منطقة لاجن و 74000 شخص في كلبجر و 165600 شخص في آغام و 146000 شخص في فضولي و 66000 شخص في جبرائيل و 37900 شخص في قبادلي و 39500 شخص في زنكلان الى نازحين اضطراراً نتيجة للاحتلال الأرمني. على العموم، خلف العدوان الارمني المسلح وسياسة التصفية الإثنية اكثر من 660000 نازح من المدنيين الأذريين في المناطق المحتلة (اقليم مرتفعات قره باغ والمناطق السبع المجاورة). علاوة على ذلك، التجأ اكثر من 100000 مواطن اذري من المناطق الحدودية وتلك المجاورة لخطوط التماس مع ارمينيا الى بقاع اخرى في اراضي البلاد. من ناحية اخرى، كما ذكرنا سالفاً، تم ترحيل اكثر من 250 الف اذري من اراضي ارمينيا في اواخر عام 1988 اوائل عام 1989 واستقروا هؤلاء في مختلف بقاع اذربيجان بكونهم لاجئين. بالتالي، خلف تهجير الاذريين من ارمينيا الحالية واحتلال 20 بالمئة من اراضي اذربيجان والتصفية الإثنية المنفذة في المناطق المحتلة آلاف قتيل وجريح واسير ومفقود مما سبب مشاكل نفسية خطيرة بين المدنيين و تشرد اكثر من مليون مواطن اذري من ديارهم كلاجئين ونازحين. استوطن كل المواطنين المنسوبيين الى هذه الفئة بصورة مؤقتة في المدن والمناطق الأذرية ال 62 بالأحرى في اكثر من 1600 منطقة سكنية ذات كثافة سكانية عالية.

اضافة الى ذلك، عانى السكان النازحين المناطق المحتلة من انخفاض في النمو الديموغرافي و كثرة حالة وفاة بين اطفال صغيرات السن. لا غرو ان معدل التكاثر انخفض بصورة ملحوظة في جميع المناطق المحتلة بين الاعوام 1989 و 1998 و تدهور مستوى التكاثر الطبيعي بحسب 1000 شخص إلى حد كبير. يؤلف هذا التدهور السكاني ما بين 11.2 و 22.6 شخص في جميع المناطق (مقابل 1000 شخص). تراوح مؤشر التكاثر السكاني الطبيعي في المناطق الجديدة التي يقطنها اهالي مناطق جبرائيل و قبادلي و زنكلان و آغدام بين 16.9 و 22.6 شخص. انخفضت المؤشرات الديموغرافية في كل المناطق المحتلة قياسا الى معدل المؤشرات الملاحظة في البلاد. الأسباب الرئيسية لانخفاض التكاثر الطبيعي للاهالي في المناطق المحتلة تعود الى عوامل كثيرة مثل تفاقم الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و عدم تكيف اهل الجبال و الهضاب مع ظروف السهول الحرة و العدوان الارمني المسلح و المشاكل النفسية الناجمة عن تعامل المعتدين غير الإنساني مع المدنيين و التعذيب و التصفية الانتية و متلازمة التوتر النفسي المزمنة و غيرها.

احدى اكبر المشاكل المؤلمة التي يعانيتها النازحون واللاجئون ما يواجهونه من مصاعب في الحصول على فرص عمل. بحسب معلومات صادرة من اللجنة الحكومية للتعامل مع شؤون اللاجئين و النازحين عانى 301359 ألف شخص ذي الاهلية العملية من بطالة في السنة 1999. بقي 196380 شخص منهم اي 65.2% منهم بلا عمل. سكن 74 ألف نازح في المخيمات التي تتعدم فيه ظروف عيش مناسب و 99 ألف منهم في البلدات المكونة من الدور سريعة التركيب و 17.5 ألف منهم في المنشآت العامة والمدارس و دور الاطفال و المساكن الطلابية و 20.2 ألف شخص في منازل ذويهم و البقية الباقية منهم في المنازل المقتحمة و المنشآت غير مكتمل تشييدها و المزارع و عربات القطار للبضائع و في الاماكن القريبة من الطرق. و بذلك تكون صحة الاطفال المولودين و والديهم في هذه الاماكن التي تفتقر الى تدفئة و كهرباء و ظروف صحية عرضة للخطر.

بالتالي، الى جانب اكثر من مليون شخص صاروا نازحين و لاجئين و 20 ألف شخص لقوا حتفهم و 50 ألف شخص تحولوا الى مقعدين ومعوقين و 5 آلاف اسير و مفقود انخفض معادل الزيادة الديموغرافية للسكان ب 22 26 شخصا (مقابل 1000 شخص) في المناطق الاذرية المحتلة من شأنه أن سلبا على الوضع الديموغرافي العام في البلاد.

تمخض وضع إنساني طارئ في أذربيجان جراء سياسة التصفية الاثنية و العدوان المسلح الذي مارستهما أرمينيا. انعكس هذا الواقع في المقام الأول على قرارات صادرة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

أعرب مجلس الأمن عبر قراره رقم 822 (1993) في ابريل 30 عام 1993 عن قلقه العميق من نزوح عدد كبير من المدنيين و نشوء وضع إنساني طارئ في المنطقة (11).

و ثم في يوليو 29 عام 1993 عبر مجلس الأمن مجددا بالقرار رقم 853 (1993) عن قلقه العميق من نزوح عدد كبير من المدنيين و نشوء وضع إنساني طارئ في المنطقة. كما يبدو، عكس القرار بصورة دقيقة الوضع القائم في المنطقة حيث يتم التشديد على حدوث نزوح عدد كثير من المدنيين في أذربيجان بالضبط (12).

أعرب مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة من خلال القرار رقم 874 (1993) في تاريخ 14 أكتوبر عام 1993 مجددا عن قلقه البالغ من معانات الناس جراء نتيجة للاعتداء و الوضع الإنساني الطارئ و نزوح عدد كبير من الاهالي في أذربيجان (13).

أعرب مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة عبر قراره الرقم 884 (1993) بتاريخ نوفمبر 12 عام 1993 عن قلقه البالغ من نزوح عدد كبير من المدنيين و حدوث حالة إنسانية طارئة في منطقتي هوراديز و زنكلان و الحدود الجنوبية لأذربيجان (14).

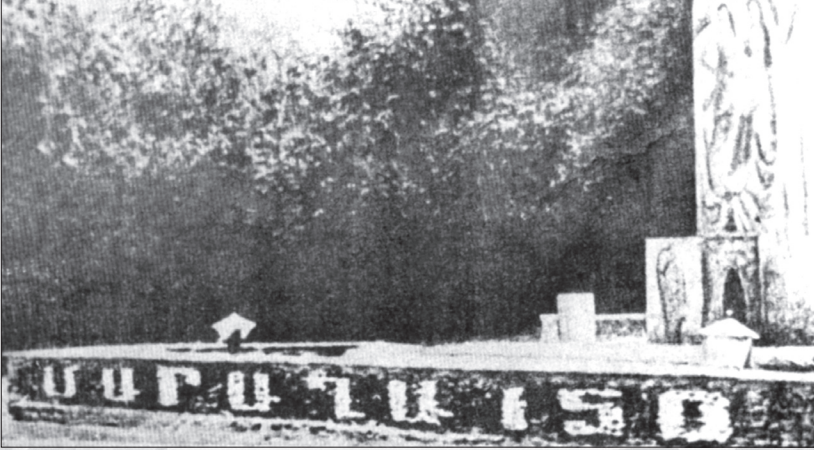
كما أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر القرار رقم 114/48 بتاريخ 20 ديسمبر عام 1993 بشأن "الوضع الإنساني الطارئ للاجئين و النازحين في أذربيجان" عن بالغ قلقها على تدهور دائم للوضع الإنساني في أذربيجان جراء نزوح عدد كبير من الاهالي. و من أهم جوانب هذا القرار هو أن وثيقة دولية تصدق لأول مرة تجاوز عدد اللاجئين و النازحين في أذربيجان مليون شخص نتيجة العدوان الارمني (20).

تشير الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المؤرخ في 14 مارس عام 2008 بشأن "الوضع في الأراضي الاذرية المحتلة" إلى تأثير نزاع مرتفعات قرة باغ في التنمية و الوضع الإنساني في أقطار القوقاز الجنوبي (22).

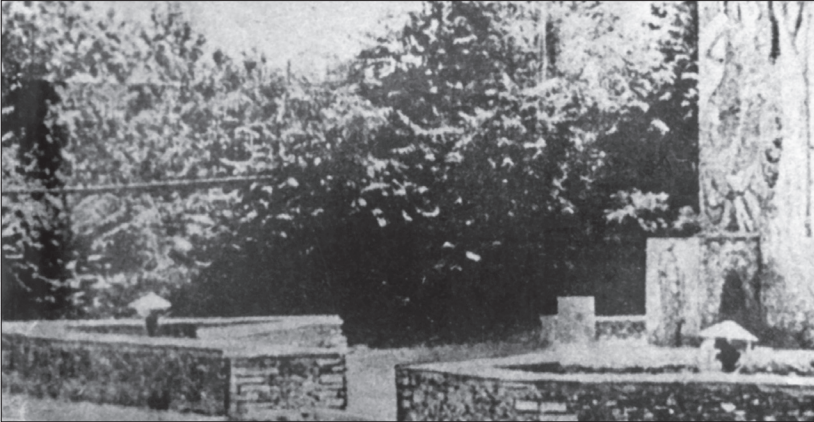
و تبنت منظمة التعاون الإسلامي في دورتها الحادية عشرة المنعقدة في العاصمة السنغالية دكا القرار رقم 11/10 ب (إس) بشأن "اعتداء جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان". و يشير هذا القرار إلى أن "المنظمة تعبر عن بالغ قلقها

من تحول اكثر من مليون شخص الى لاجئين ونازحين نتيجة العدوان الارمني و اعباء هذه المشكلة الإنسانية الكبيرة". وتنص المادة رقم 21 لهذا القرار على ان "منظمة التعاون الاسلامي تعرب عن قلقها من حدة المشاكل الانسانية الناجمة عن وجود اكثر من مليون نازح ولاجئ في البلاد" (53). وبالتالي، انعكس على قرارات المنظمات الدولية المؤثرة حقيقة العدوان الارمني على اذربيجان وما تمخض عنه من حالة انسانية طارئة.

تمثال تذكاري بمناسبة استقدام الأرمن من إيران الى شمال اذربيجان قبل 150 عاماً.
أغدره عام 1978



بقايا نفس التمثال بعدما دمره انفصاليون ارمن. أغدره عام 1988









4. الأضرار اللاحقة بالآثار التاريخية والثقافية الأذرية جراء الإحتلال الأرمني

اثناء الإجتياح الأرمني للأراضي الأذرية قامت الوحدات الأرمينية العسكرية بصورة وحشية بتدمير وسحل وابادة الآثار الثقافية الوطنية للشعب الأذري والحقت بالتراث الثقافي الأذري الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من ثقافة الشعوب العالم أضراراً منقطعة النظير. تتعارض هذه الأعمال مثل تدمير الآثار الثقافية والتاريخية للشعب الأذري وتخريبها المتعمد في الأراضي الأذرية المحتلة من قبل الأرمن مع معاهدة هيف للحفاظ على القيم الثقافية عند نشوب النزاع المسلح (عام 1954) ومعاهدة باريس حول الترويج غير الشرعي للثروات الثقافية (عام 1970) والمعاهدة الأوروبية للحفاظ على التراث الأثري (عام 1992) ومعاهدة منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلم والثقافة للحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي العالمي (عام 1972) بصورة جادة .

ودمرت أو استخدمت التلوث الأثرية مثل كهفي آزيخ وتاغلار تلي هرمبي الشكل مثل قاراكوئك وعذرلكتبه التي تقع في الأراضي المحتلة لأهداف عسكرية. كما تعرضت التلوث الأثرية ذات الشكل الهرمي المتواجدة في أراضي مناطق خوجالي وآغام وأغدره وفصولي وجبرانيل والمقابر والأضرحة والشواهد والمساجد والمعابد الواقعة في أراضي شوشا ولاجن وكلبجر وقبادلي وزنكلان وفصولي المحتلة والآثار التاريخية العائدة لدولة ألبانيا القوقازية والآثار الثقافية الوطنية الأخرى.

دمرت وخربت القوات المسلحة للدولة المعتدية بشكل همجي جوامع أشاغي ويوخاري جوهر آغا وكجرلي ومردينلي والدارين المتحفين باسم الملحن الكبير عزيز حاجبيكوف ومؤسس الفن الغنائي الحرفي الأذري بلبل وقصر خورشيد بانو ناتوان وقصور فروع الدين بك كجرلي وآل طهراب بكوف والعلامة مر موسم نواب وجميع البيوت المبنية بأسلوب شرقي ووطني والمقبرة وضريح الشاعر الأذري الفذ ووزير خان قره باغ ملا بناء واقف في المحمية المعمارية التاريخية بمدينة شوشا وعمارة بناء خان والمسجد الجامع في منطقة آغام وبلاطات همزه سلطان وسلطان أحمد المساجد والأضرحة والمعابد والتماثيل والقبور القديمة والتلوث ذات الشكل الهرمي والمباني الأثرية في منطقة لاجن و نقلت ما امكن نقله من آثار ثقافية الى أرمينيا.

ولا تزال اعمال تدمير الآثار الثقافية للشعب الأذري في الأراضي المحتلة الى غاية الآن حيث يقوم المحتلون بصورة موسعة وغير حرفية بعمل حفر أثري ويدمرون التلول ذات الشكل الهرمي وينقلون للمكتشفات الأثرية الى أرمينيا.

تم ترك 13 اثراً تاريخياً وثقافياً ذي اهمية عالمية (سنة آثار معمارية وسبعة آثار فنية) و292 اثراً ذا اهمية وطنية (119 اثراً معمارياً و173 اثراً فنياً) و330 اثراً ذات اهمية محلية (270 اثراً معمارياً و22 اثراً فنياً و23 روضة وحديقة واعمال نحت و15 قطعة من النماذج الزخرفية) في اراضي قاراباغ الجبلية والمناطق المحيطة بها التي احتلتها أرمينيا. الى جانب ذلك بقيت في الأراضي المحتلة 22 متحفاً يحتوي على 40 معروضاً اثرياً و 927 مكتبة تحمل في طياتها اربعة ملايين وستمئة ألف كتاب و 808 نواد واربعة دور مسرح وصالتان للحفلة الموسيقية و31 مسجداً و9 قصوراً تاريخية و 8 حدائق ثقافة واستراحة و4 معارض للرسم و85 مدرسة موسيقية و 103200 معدة لتجهيز الاثاث و5640 آلة موسيقية و481 عدسة لتسجيل الفلم و 20 عدسة و423 جهاز تسجيل الصوت و5920 طاقماً من الملابس الرجالية والنسائية التراثية و40 جهاز مكبر الصوت و25 منتجاً من الحجم الكبير و40 منتجاً من الحجم الصغير.

انشاء القصف سوي متحف الخبز في آغدام - أوجد متحف من نوعه في الاتحاد السوفياتي السابق - بالأرض. مع ذلك تم نقل 13 قطعة معروضة في متحف كليجر للتاريخ الوطني واكثر من خمسة آلاف قطعة ثمينة ونادرة معروضة في متحف لاجن الوطني الى أرمينيا.

بعد احتلال مدينة شوشا تم تدمير وهدم ثمانية متاحف وواحد وثلاثين مكتبة وثمانين دور ثقافية. كما تعرضت للنهب والسرقة خمسة آلاف معروض في متحف شوشا للتاريخ وفعراً شوشا لمتحف لسجاد الأذري ومتحف الفنون التراثية التطبيقية وألف معروض من متحف قرة باغ للتاريخ واكثر من ثلاثمئة معروض من اغراض عائدة للملحن الأذري المعروف ومؤسس الموسيقى الأذرية عذير بك حاجبيكوف و 400 قطعة اثرية عائدة لمؤسس الفن الغنائي الأذري المغني الكبير بلبل واكثر من 100 قطعة أثرية خاصة بالمتحف التذكاري باسم الموسيقار والرسام الفذ مرموسم نواب واكثر من ألفي معروض من متحف آغدام للتاريخ الوطني واكثر من ثلاثة آلاف معروض من متحف قبادلي للتاريخ الوطني واكثر من ستة آلاف معروض من متحف زكلان للتاريخ الوطني.

كما تعرض المتحف التذكاري للموسيقار الأذري الكبير قربان بريموف في ممدينة آغدام و متاحف التاريخ الوطني في مناطق جبرائيل وفضولي وخوجالي للهدم والدمار. هناك تحف ثمينة و اعمال أثرية و منحوتات وسجاد أذري ذي

شهرة عالمية و منسوجات اخرى واغراض تذكارية لشخصيات أذرية مرموقة واشياء ثمينة أخرى مسروقة من المتاحف التي نهبها المعتدون الأرمن. كما دُمرت مقتنيات متاحف الرسم الفنية المؤلفة من اعمال الرسامين والنحاتين الأذريين في مدن شوشا ولاجن وقبادلي.

كما نقل المعتدون الأرمن تماثيل الالرجلين العظمين للموسيقى الاذرية عذير حاجبيكوف و بلبل وكذلك تمثال الشاعرة خورشيد بانو ناتوان من شوشا الى أرمينيا. هذه التماثيل تعرضت لأعيرة نارية خلافاً لكل الأعراف الأخلاقية وكما اصيبت بواسطة المدرعات الثقيلة. أحضرت هذه التماثيل بصعوبة كبيرة الى باكو وتعرض حالياً في متحف الفنون الجميلة في باكو.

بالتالى، يكون من الواضح ان حجم الأضرار الإنسانية والثقافية والتاريخية التي تكبدتها أذربيجان جراء الإحتلال الأرمني كبير جداً. نهب المعتدون الأرمن الأماكن التي تُولف تراثاً ثقافياً أذربياً نهباً همجياً. مع ان الإحتلال الأرمني للأراضي الأذرية تسببت في نشوء أزمة إنسانية صعبة و تدمير عدد كبير من المنشآت الإجتماعية و الإقتصادية و تضرر ملحوظ للإقتصاد الوطني تعرضت الآثار التاريخية والثقافية والمادية للشعب الأذري لأضرار هائلة. مع الأسف لا يسعنا تقدير ثمن هذه الآثار الثقافية المفقودة ومدى الضرر المعنوي الذي تكبده الشعب الأذري بسبب محو تلك الآثار. كانت تلك الآثار المنهوبة والمدمرة روائع ليس فقط لأذربيجان بل للثقافة العالمية ايضاً.

5. الاضرار اللاحقة بالبيئة والثروات الطبيعية في الأراضي الأذرية المحتلة من قبل الأرمن

أحتلت 1.7 مليون هكتار من مساحة جمهورية أذربيجان بين الأعوام 1988 – 1993 جراء الإعتداء الأرمني المسلح. تشكل هذه الأراضي المحتلة منطقة جبلية في سلسلة جبال القوقاز الأصغر وهي أساساً مغطاة بالغابات وليس من باب المصادفة انها تشكل ربع غابات أذربيجان إضافة الى ذلك تتوافر آثار طبيعية وأنواع نادرة من الحيوانات والنباتات في الأراضي الأذرية المحتلة. تنبت في هذه الأراضي أكثر من 460 نوع من الأشجار والشجيرات. بين هذه الأنواع 70 نوعاً متوطناً لهذه المنطقة فقط ولا ينبت في أية بقعة في العالم.

في نفس الوقت كانت 4 أنواع من الثدييات و8 أنواع من الطيور ونوع واحد من الأسماك و3 أنواع من البرمائيات والزواحف و8 أنواع من الحشرات و27 نوعاً من النباتات التي أدرجت في "الكتاب الأحمر لجمهورية أذربيجان" تُحمى في هذه الأراضي. تعرضت شجرة البقس والطقسوس والبندق التركي والبلوط آراز والجوزة السرايية والثرو الشرقي والرمانة البلدية والعنب الغابية والبهشية والشجرة البقس والصنوبر المدعى "إلدار" والتمرة البلدية والأجاص صفصافي الأوراق وغيرها من الأشجار للمحو وصارت الآن على وشك الإنقراض

جدير بالإشارة هنا الى انه كانت مساحة اراضي المحمية قبل نشوب نزاع مرتفعات قره باغ تبلغ 890 ألف هكتار و بهدف ضمان الحفاظ على التضاريس الطبيعية للقوقاز الأصغر والأنواع النادرة من الحيوانات والنباتات فيها و كانت قد تأسست محميات و اماكن طبيعية تحت الحراسة. ولكن تقع حالياً 42997 هكتاراً من هذه الأراضي المحمية تحت الاحتلال الأرمني. تتعرض انواع الأشجار الثمينة والنادرة وانواع اخرى من الطبيعة الحية لنهب ودمار من طرف ارمينيا في محمية بسيطجاي للطبيعة ومحمية قاراجل ومحمية آرازبويو ومجمية لاجن ومحمية قبادلي وداشالتلي.

يجب القول ان محمية بسيطجاي الطبيعية أسست عام 1974 في جنوب غرب أذربيجان اي في وادي بسيطجاي بمنطقة زنكلان التي لا تزال تحت الاحتلال الى الآن بهدف المحافظة على غابة السرو الشرقي والتي تؤلف مساحته 107 هكتاراً. تمتد غابة الثرو الشرقي على طول النهر 12 كم وأدرجت اشجار الثرو الشرقي الذي يجاوز عمرها 500 سنة في "الكتاب الأحمر لجمهورية أذربيجان". يجب الذكر ان محمية لاجن للحفاظ على الطبيعة تأسست في 1961 في ارض لاجن التي ترزح تحت احتلال الأرمن. هذه المحمية التي تشكل مساحتها 21.4 ألف هكتار

كانت تتوافر فيها أروية (زهاء 400) وظبي (500) وخنزير بري (400) ودروج (800) و حجل (2500). كل هذه الروائع من الطبيعة تم تقويضها بصورة وحشية من قبل أرمنيا.

في الاراضي الازرية المحتلة بقيت 247352 هكتار غابة بما فيها 12197.5 هكتار غابة من الأشجار الثمينة و152 اثراً بيئياً و5 اماكن جيولوجية. مع الأسف، تعرضت اكثرية هذه الآثار ذات الأهمية الكبيرة للنهب والإبادة بلا هوادة من قبل الدولة الأرمنية المعتدية. ابرز دليل على ذلك قطع غابة اشجار البندق التركي اللتي ادرجت في "كتاب الأحمر" باذربيجان والتي تشغل اجمالي مساحتها 968 هكتار وبيعها الى الخارج. توجد في اراضي منطقة كلبجر اكثر من اربعة آلاف نوع من النباتات المختلفة وهناك ما يقارب 200 نوع من هذه النباتات تنتمي الى مجموعة النباتات العلاجية. هذه النباتات ايضاً تُستغل من طرف الشركات الأجنبية خلافاً للقوانين الدولية وتنقل الى بلدان اخرى مما يتسبب في انقراض هذه النباتات في هذه الأراضي وتقويض التنوع الحيوي الموجود في المنطقة.

تمارس أرمنيا المعتدية حالياً بشكل مقصود سياسة ابادة البيئة في الأراضي المحتلة. نتيجة قطع الاشجار واستغلال الغابات تزدهر صناعة الخراطة والنجارة في أرمنيا وبرز دليل على ذلك ان العام 1993 شهد نقل 206.6 هكتار مكعب من انواع الأشجار الثمينة من أذربيجان الى أرمنيا.

كما تضررت مملكة النبات في الأراضي المحتلة تضرراً لم يسبق مثيله. حيث ان التنوع في الطبيعة الحية بالمنطقة في خطر داهم. لأن انواعاً عديدة من النباتات المدرج اسمائها في "الكتاب الأحمر" تُقطع وتباد بصورة عشوائية. كما تدمر المحمية في منطقة لاجن. في غابة تُدعى "خاجيشام" التي تقع في هذه المحمية تمارس الارمن قطع البلوط الأحمر وتحضيره و ثم تصديره للدول الخارجية. بالإضافة الى ذلك تقطع اشجار الجوز والسرور والغابات المكونة من البلوط عريض الورق في محمية بسيطجاي بهدف التصدير الى مختلف الأقطار. كما تواجه محمية قاراجول (اجمالي مساحتها 240 هكتاراً) خطر التدمير الشامل. كانت فيها نباتات تنتمي الى 68 نوع نباتي و27 عائلة. كما تم تدمير كل الغابات (اجمالي مساحتها 13160 هكتار) في منطقة قبادلي المحتلة. و انتج الأرمن لغاية عام 2005 720 ألف متر مكعب من الخشب في الأراضي المحتلة.

الى جانب ذلك كان هناك "كهف خان" المؤلف من احجار جبس ذات العمر التيتوني الذي يساوي طوله 114 متر والذي يقع في جنوب مدينة شوشا على ارتفاع 1365 متراً عن مستوى البحر. بحسب معلومات المصادر المتفرقة ان تلك الآثار تُدمر بوحشية وتُستغل لأهداف مختلفة.

في الوقت الراهن تتعرض الكثير من البحيرات في الاراضي المحتلة من قبل الأرمن لتأثيرات النشاط الإنساني المضر مما يخل بصورة كبيرة بالتوازن البيئي في المنطقة . مع ذلك لا تزال سبع بحيرات صغيرة وكبيرة (بيوك آجل وكيجيك آجل وزلخاجل وقارجل وجانليجل واشيقل قارجل في منطقتي كلجر ولاجن وبحيرة قارجل في منطقة أغره) بكونها مصادر مياه عذبة تحت الاحتلال الأرمني.

ثمة 120 حوض ماء معدني ذي تركيبة متفرقة له خصائص علاجية كبيرة في الأراضي الأذرية المحتلة. اما هذه المياه المعدنية فيجب ان نأتى على ذكر يخاري وآشاغي إستيسو وباغرساق وكشدك في منطقة كلجر وإلقسو ومنكد في منطقة لاجن وتورشسو وسيرلان في منطقة شوشا وغيرها منها. تتميز المياه المعدنية المدعاة "استيسو" الواقعة في منطقة كلجر بمكوناته العلاجية من الغاز والمواد الكيميائية ودرجة حرارتها العالية ومخزونها الكبير. لهذه المياه المعدنية خصائص علاجية لأمراض اعضاء داخلية وخارجية. ليس من باب المصادفة انه بني في ثمانينات القرن الماضي مصحة كبيرة ومصنع لتعليب المياه المعدنية على نبع استيسو ذي الماء المعدني العلاجي. هذا المصنع كان في يوم واحد ينتج 800 الف لتر من المياه المعدنية. وتعالج مياه نبع طورشسو المعدنية الذي يقع بمسافة تبعد عن مدينة شوشا ب17 كم مختلف امراض الأعضاء الداخلية. كان نبع طورشسو يزود مدينة شوشا بالماء عبر الأنابيب. عموماً تشكل مياه المناطق الأذرية المحتلة 39.6 من اجمالي احتياطي المياه المعدنية في أذربيجان. جدير بالإشارة هنا الى ان الاحتلال الأرمني للأراضي الأذرية ادى الى شلل في نظام الري وتأمين المياه في الاراضي الأذرية المجاورة للمناطق المحتلة مما اسفر عن تردى خصوبة التراب و الغطاء النباتي. يعتبر تطوير الزراعة بالري وتأمين المدن والقرى بالماء مسألة مصيرية بالنسبة لأذربيجان التي تعاني في الغالب من الجفاف. من هذه الناحية ، لجبال القوقاز الأصغر التي توفر بشبكته من الانهار العديدة خزانة مائية بالنسبة لأذربيجان والتي لا تزال تحت الاحتلال الأرمني في الوقت الحالي اهمية منقطعة النظير. تجلب كل الأنهار التي تنبع من هذه الجبال وبخاصة المناسب اليمنى لنهر كور مثل طرطر وهكري وخانجاي وكندلنجاي والأنهار الكثيرة الأخرى مياه غزيرة الى السهول. تم بناء سدود وبحيرات صناعية وقنوات ري على بعض الأنهار. وتم بناء سد سرسنك على نهر طرطر عام 1976 ويساوي ارتفاعه 125 متراً ويستوعب 560 مليون مكعب متر من الماء ويقع هذا السد ايضاً داخل الأراضي التي احتلتها ارمينيا. قبل الاحتلال الارمني كانت 79000 هكتار من المزارع في مناطق طرطر وجورانبوي وبردة وأعدام تُروى بواسطة القنوات الرئيسية النابعة من خزان سرسنك للماء. في الوقت

الحالي، حُرمت سبع مناطق اذرية من استخدام مياه هذا الخزان في المزارع بعد الاحتلال. منذ فترة طويلة لم تلق المعدات التقنية في الخزان صيانة مطلوبة الأمر الذي يجعله في حالة كارثية مما يشكل خطراً كبيراً على حياة 400 ألف اذري قاطن في محيطه. تضخ ارمينيا المعتدية الماء من خزان سرسنگ في الشتاء وبالتالي تبقى المزارع تحت الماء وتتهدم الطرق وتطغو الفيضانات ويكون خزان الماء في سرسنگ مسدوداً في موسم الصيف حيث يكون السكان والمزارع في اشد حاجة الى الماء. نتيجة لذلك، تضررت الزراعة في أذربيجان بشكل ملحوظ وظهرت مصاعب في ارواء الحقول وانقرضت الخضراء ونشأ توتر بيني بالغ في المنطقة.

نتيجة الاحتلال تم التدمير التام لـ 1203 كم من البنية التحتية للري ومنظومة توصيل الماء تتألف من خمس خزانات مائية (عبارة عن 674 مليون متر مكعب) و 7296 معدة مائية و 36 محطة ضغط هوائي و 26 منظومة ري. جراء تدمير نظام الري في منطقة قاراباغ الجبلية الذي يعد جزءاً من نظام ري عموم أذربيجان بقيت 120 هكتار حقول في خمسة مناطق اذرية مجاورة للمناطق المحتلة خارج الري واصبحت الزراعة فيها غير صالحة ومنعدمة. لقد فقد أكثر من مليون هكتار حقل عموماً بما فيه 127700 هكتار حقل مروي و 34600 هكتار كرم وحديقة فاكهة اهميتها الزراعية وصارت غير صالحة.

تلوث الأنهار عابر البلدان التي تجري عبر الأراضي الأذرية بشكل مقصود بالمواد السامة في أرمينيا. هناك انهار مثل آراز و آغصطافا وغيرها بين الأنهار الملوثة. كما يجب الإشارة الى ان سبعين بالمئة من موارد اذربيجان من مياه النهر تتشكل على حساب انهار عابرة البلدان. تنص الكثير من المعاهدات الإقليمية لمكافحة تلويث مياه الأنهار على التلويث المقصود للأنهار عابرة الدول تلحق اضراراً كبيرة باقتصاد الدول ويشكل انتهاكاً جدياً للأعراف والقوانين الدولية.

مما تجدر الإشارة الى ان جراء تدمير واحتلال مناطق آشافي اسكيبارا ويخاري أسكيبارا وقوشجو أيريم وبارحدارلي وغيرها من المناطق تعرض خزان الماء الصناعي الذي بُني على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان على نهر آغصطافا ذي اهمية زراعية بالنسبة للمناطق الغربية الأذرية. حيث ان قناة الري الذي تحتوي على 120 مليون متر مكعب وتتبع من نفس خزان الماء والتي طولها 72.3 كم تزود الأماكن السكنية والمزارع الواقعة في منحدرات مناطق قازاخ و آغصطافا وطاوس وشمكير بالماء.

بقيت اكثر المناجم والمعادن الأذرية في الأراضي التي احتلتها أرمينيا. 155 معدناً بما فيها 5 مناجم ذهب و 6 مناجم زئبق ومنجمي نحاس ومنجم واحد للرصاص والزنك و 19 محجراً لأحجار التجليد والتلبيس و 10 محاجر حجر بناء واربعة محاجر لخامات الإسمنت و 13 معدناً لمختلف انواع حجر البناء ومعدناص واحداً لخامات الصودا و 21 معدناً لليمزا والرمد البركاني و 10 معادن للمياه المعدنية التي كانت تكتسب اهمية كبيرة في الإقتصاد الأذري.

تتوافر هذه الخيرات المهمة في معادن قيزيلبلاق ومهمانه ودميرلي وجانياتاق- جليباتاق وأغدره وشوربلاق وشوشا وشيرلان وطورشسو وخوجالي وزرينباخ وأغجاي وخانكندي وإديش وخوجافند وسؤيدلي وأغدوزداغ وطوطخون وأغياتاغ وليفجاي وكلسلي وكشندك وكجلداغ وجللي ويخاري استيسو وأشاغي إستيسو وموزجاي وقوطورلو وجلکز ونازرانلي واحمدلي وهوجاز ولاجن ونوفروزلو ويخاري عكره جاي وقوشجو ومينكدن وحاجيلي وخانلق وقبادلي وفجنهلي وبارتاز واوخوجاي وزنكلان وشريفان وطولوز وقاراجالي وسلطانلي وجاخماغجاي وجيرجين فيصلي ومينباشيلي وأغتهبه وجعفرآباد وشاهفيرديلر وجاخماغايا ودولتيارلي وديلجردى وكرد محمودلو وقوروجاي وشاهبلاق وجلابلي وجوبانداغ وبوي احمدلي وشاهبلاق وأغدام قارقارجاي وخاجنجاي وفي المعادن الأخرى.

ويوجد في هذه المعادن بمخزونها الإنتاجي المكشوف 132.6 طن ذهب و 37.3 الف طن رصاص و 40.4 طن زنك و 189 مليون مكعب متر حجر البناء و مليون وخمسمئة وست وعشرين طن خام الدهن و مليون واحد وتسعمئة وثمان وستين الف مكعب متر ماء عزب في البطون الارض و 18 مليون و 432 الف مكعب متر حجر التكسية و 23 مليون و 243 الف مكعب متر صلصال و 57 مليون و 965 الف طن حجر للبناء و 7805 مكعب متر ماء معدني و 96 مليون و 987 الف طن حجر صغير (حصاة) و 1898.4 طن زئبق و 4 ملايين و 473 الف مكعب متر خام لؤلؤ بركاني و مليونان و 144 الف مكعب متر حجر الخفاف و 129 مليون و 833 الف مكعب متر حجر جيرى لانتاج صوديوم و 147 مليون و 108 الف طن خام اسمنت وغيرها من الموارد المعدنية التي تلعب دوراً هاماً في اقتصاد البلد. وقعت الدولة المحتلة بعض العقود مع عدد من الشركات الاجنبية، وفق معلومات مختلفة وتستغل المعادن الأذرية من الثروات المذكورة خلافاً لجميع القوانين الدولية.

تُمارس سياسة استغلال وتقويض الموارد المعدنية في الأراضي المحتلة من قبل الأرمن. تُنقل الموارد المفيدة المستخرجة في منجمي ذهب و اربعة مناجم للزئبق ومنجمي خروميت ومنجم للرصاص والزنك ومنجم نحاس ومنجم كحل في الأراضي المحتلة الى مصانع أرمينيا. من الأعمال المعادية للقانون التي تمارسها أرمينيا في الأراضي الأذرية المحتلة هي الاتفاقية التي ابرمتها مع الشركة الكندية

() بشأن معالجة وإدارة منجم سويدلي للذهب في كلبجر. وتستخرج أرمينيا سنوياً 13 طن ذهب من هذه المناجم. كما يستغل المحتلون الأرمن منجمي "فجنهلي" و"قيزيل بلاق" اللتين تقعان في زنكلان وكلبجر

يجب علينا التركيز بصورة خاصة على أن الموارد الماء العابرة لأراضي أرمينيا تتعرض لتلوث ملحوظ. حيث أن حياة الأحياء الموجودة في نهري أوخجوجاي وأغصطفاجاي أي منسبي نهر كوره صارت مهددة بالإنقراض بفعل التلوث الخطير من قبل أرمينيا.

إلى جانب سياسة التصفية الإثنية الممارسة في جميع الأراضي المحتلة، ينفذ المعتدون الأرمن سياسة "التربة المحروقة" أيضاً.

تُعرض أراضي مناطق آغدام وفضولي وجبرائيل وطرطر وخوجافند التي تقع في خط التماس بصورة مطردة ومقصودة لحرائق من قبل أرمينيا. لا بد من الإشارة إلى أن أكثرية الاتفاقيات الموقعة بين الدول بصدد نظام حراسة الحدود تنص على أنه عند حدوث حرائق على مقربة من الحدود يتوجب على الطرف الذي حدث الحريق على أرضه اتخاذ كل التدابير والخطوات المتاحة كي لا يتخطى الحريق الحدود لِيُنتشر في أرض دولة أخرى. ولكن يحدث عكس ذلك في حالة أرمينيا فهي تختلق بصورة مدبرة حرائق كثيرة في الأراضي الأذرية المحتلة. يغلب الظن أن كل هذه الحرائق المختلفة على خطوط التماس بين الطرفين يأخذ طابعاً عسكرياً. ومن المحتمل أن الأرمن يحاولون تعرية وتنظيف كل هذه الأراضي لكي يقدروا على التربص في كل تحركات الجيش الأذري. لقد أسفرت مثل هذه الحرائق المدبرة عن أضرار كبيرة في الأراضي الأذرية أيضاً. نتيجة لهذه الحرائق تتعرض التربة للتصحّر وتكون البيئة النادرة من الحيوان والنبات في هذه الأراضي مهددة بالإنقراض.

طالت الحرائق التي أحدثتها الدولة الأرمينية المحتلة بشكل مخطط ليس فقط آلاف هكتارات من الأرض بل انتشرت إلى أراضي أذرية أخرى ملحقّة بالبيئة أضراراً كبيرة ومسفرة عن محو أنواع من النباتات النادرة وجعلت المزارع غير صالحة للزراعة. تم إحراق 17457 هكتاراً من المراعى فقط في قرى نوفروزلو ويوسفجانلى ومرزيلي وباش قرفند وكنجرلي وجليك وقاراداغلي وكنجرلي وجيتيه وجلجلك و جبال أوزوندره ويديخرمان وشاهبلاق في منطقة آغدام من قبل العسكريين الأرمن. أثناء الحريق أمحت طيور الدراج والسمان والأفاعى التي أدرجت اسمائها في "الكتاب الأحمر" و"القائمة الحمراء" لإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (54). إجمالاً أحرقت 96 ألف هكتار مرعى وحقل ومنتجع وكذلك غابة جراء حرائق أفتعلها جنود الجيش الأرميني في الأراضي الأذرية المحتلة مما تسبب في تحلل الغطاء العلوي الحصيد للتراب. بحسب التقديرات الأولية ربا

حجم الأضرار الناجمة عن الحريق بالبيئة على 223 مليون دولار أميركي (176 مليون منط أذري) (55).

زود الطرف الأذري بصورة رسمية أمين عام معاهدة "برن" لحماية الطبيعة والحفاظ على البيئة في أوروبا والمدير التنفيذي لمعاهدة التنوع الحيواني وأمانة المعاهدة الإطارية التابعة للأمم المتحدة حول تغير المناخ وويؤس الاتحاد الدولي لمحافظة الطبيعة والثروات الطبيعية بما ارتكبت أرمينيا في الأراضي الأذرية المحتلة من جرائم ضد الطبيعة والبشرية. كما أبلغت أذربيجان المنظمات الدولية بضرورة تنفيذ الخطوات العاجلة باتجاه وقف الإحتلال والأعمال المقترفة ضد الطبيعة والبيئة.

ضحايا مجزرة خوجالي. فبراير عام 1992









6. الأضرار الاجتماعية والإقتصادية اللاحقة بأذربيجان جراء الاحتلال الأرمني

الى جانب الوضع الإنساني الطارئ الذي نشأ في المنطقة تم تدمير البنية التحتية في الصناعة والزراعة في المنطقة نفسها وتكبد الإقتصاد الوطني كلفاً اضراراً جسيمة جراء العدوان الأرمني المسلح واحتلال الأراضي الأذرية. كانت الصناعات الموجودة في الأراضي المحتلة تشغل مكاناً هاماً في اقتصاد البلاد. كانت هناك صناعات خفيفة مثل انتاج المأكولات ومواد البناء أكثر تطوراً. كانت الزراعة القوية والخامات والموارد الطبيعية المحلية هي ما اثر ايجابياً في تنمية المجالات المذكورة في هذه المنطقة. كان أكثر مجالات الصناعة تطوراً في المناطق المحتلة هي مجالات انتاج الألبان والأجبان والنبذ أساساً و المجالات الصناعية الخفيفة الأخرى جزئياً مما يكتسب أهمية كبيرة في تموين السكان المحليين. وكان اقليم مرتفعات قره باغ يحتل رابع مكان بين الاقاليم الاقتصادية في اذربيجان السوفياتية (أبشرون وكنجه وقازاخ وجمهورية ناخشيفان ذات الحكم الذاتي) من حيث مستوى تنوع مجالات الصناعة وتطور مستواها. وكانت الطاقة الصناعية للمناطق المحتلة متمركزة أساساً في اراضي اقليم مرتفعات قره باغ ذي الحكم الذاتي. تموضعت أكثر مؤسسات الصناعة والتشييد تعداداً (137 مؤسسة) في اراضي هذا الإقليم. كانت 40 بالمئة من اجمالي المنتجات الصناعية و18.7 من الموجودات الثابتة للمناطق المحتلة تنتمي الى هذا الإقليم و5 بالمئة من المنتجات الصناعية و41 بالمئة من الموجودات الثابتة من نصيب منطقتي أعدام وفصولي. وكانت هاتان المنطقتان (51 بالمئة من اجمالي المنتجات الصناعية و41 بالمئة من الموجودات الثابتة) يحتلان المكان الثاني في المجال الصناعة والتشييد. اما بقية المناطق اي لاجن وكلجر وجبرائيل وقبادلي وزنكلان فكانت الصناعة فيها اقل تطوراً بالمقارنة. كانت 2.7 بالمئة من إجمالي المنتجات الصناعية و3.4 بالمئة من الموجودات الثابتة من نصيب المناطق المحتلة.

كانت حصة المنتجات الصناعية المتفرقة للمناطق المحتلة في البلاد قبل نشوبالنزاع على النحو التالي: مواد البناء للجدران -11.0% والحجر الكلسي - 7.8 بالمئة ومواد البناء - 3.0 بالمئة والحذاء - 11.0 بالمئة ولحم - 5.0 بالمئة والمعلبات - 6.9 بالمئة والزبادى - 25.2 بالمئة والمنتجات الكحولية - 35 بالمئة وخام الحرير - 13.5 بالمئة والصوف - 19.3 بالمئة و المياه المعدنية - 15 بالمئة. كانت مؤسسات طورشسو واستيسو لتعليب المياه المعدنية ومصانع الرخام والطوب في اقليم مرتفعات قره باغ وأعدام و مصانع كثيرة لإنتاج النبذ ذات الجودة الممتازة (كانت العلامة التجارية المسماة "أعدام" للنبذ معروفة ايام

الإتحاد السوفياتي) و مؤسسات انتاج الألبان ومعامل النسيج والغزل والحذاء وموسسة قره باغ للحرير كانت تنشط في تلك المناطق. وبقيت في الاراضي المحتلة 50 فرعاً من المؤسسات الموجودة في باكو. على العموم، بقيت في هذه المناطق أكثر من 310 منشآت صناعية وانشائية بما فيها 183 مؤسسة صناعية و 127 مؤسسة إنشائية.

اضافة الى ذلك تكونت خطوط ومنشآت اتصال قوية في المنطقة. نتيجة العدوان الأرمني المسلح تعرضت الطرق المعبدة والترايبية لسير السيارات (اجمالي طولها 25 الف كم) و 160 جسراً (اجمالي طولها 3984 متر) وخطوط كهربائية (طولها 14.5 كم) و 2500 محولا كهربائياً و خطوط مائية (طولها 2.3 الف كم) و خطوط غاز (طولها 2.0 الف كم) وخطوط مجار (اجمالي طولها 240 كم) و 160 خزاناً مائياً وأكثر من 34 معدة توزيع غاز ومحطة اتصال تستوعب 35 الف مشتركاً وغيرها من المنشآت للتدمير. كما بقيت اربعة مطارات وخطوط باكو – أعدام وهوراديز – اردوباد لسكة الحديد وخطوط باكو – خانكندي – ناخجيفان للغاز والخ في الأراضي الاذرية المحتلة.

لا بد من الإشارة الى ان الأراضي الاذرية المحتلة كانت مناطق زراعية كبيرة. كان هذه البقعة المحتلة من القوقاز الأصغر ذات السهول بين الجبال وفي محيطها والهضاب ذات السطوح المستوية والرطبة تفسح المجال الواسع امام تطور قطاع تربية المواشي والزراعة. زراعة القمح وانتاج الأعلاف وزراعة العنب والتبغ والبطاطس والقطن وتربية المواشي وبخاصة الغنم كانت المجالات الرئيسية في الزراعة.

منذ سبعينيات القرن الماضي تم التركيز على تنمية زراعة العنب التي كانت من المجالات الهامة في مرتفعات قره باغ. حيث تأسست تشاركيات كبيرة ومختصة ومزودة بتقنية حديثة من اجل تطوير زراعة العنب وانتاج النبيذ. وكانت زراعة التبغ ايضاً من اكثر المجالات تطويراً. بعد العدوان الأرمني توقفت مؤسسات زراعية كثيرة بما فيها تشاركيات و تعاونيات و وحدات وشركات زراعية عن النشاط في المنطقة. كما تم تدمير 7296 جهازاً مائياً و 36 محطة ضخ و 26 منظومة ري و 18 جهاز منظومة ري و 1200 كم من القنوات بين المزارع في الأراضي المحتلة. كما تم ترك 127.7 الف هكتار من الحقول الخصبة المروية تحت وطأة الاحتلال الأرمني.

. حرم مئات الف اذري نازح جراء سياسة التصفية العرقية في الاراضي المحتلة من قبل الأرمن من منتجات زراعية كانوا ينتجونها في مزارعهم الخاصة. اضافة الى ذلك، تنسم الاراضي السهلية التي قطنها النازحون بصورة مؤقتة بظروف

مناخية مختلفة تماماً ومحاصيل زراعية تُنتج على اساليب زراعية خاصة مما يعرقلهم في انتاج مثل هذه المحاصيل.

لا بد من الذكر ان 14.3 بالمئة من القمح و31.5 بالمئة من العنب و14.5 بالمئة من اللحم و17.1 بالمئة من الألبان و19.3 بالمئة من الصوف و17 بالمئة من القز من اجمالي منتوجات اذربيجان بقيت في الاراضي المحتلة. وكانت منتوجات هذه المناطق الزراعية تنسم بأكثر جودة ونظافة بيئيتين.

الحق العدوان الأرمني اضراراً باهضة بمجال تربية المواشي في هذه المناطق. يجب القول ان هذه المناطق شهدت استثمارات كبيرة في السابق وتخفيضاً في الضرائب بغية القضاء على التخلف الإقتصادي للمناطق الجبلية ايام حكم الاتحاد السوفياتي في اذربيجان مما ادى الى تطور في المزارع الخاصة. ادت كل هذه التدابير الى تطوير عارم لقطاع تربية المواشي في المناطق الجبلية. وعرقل احتلال المناطق الاذرية واحدة تلو الأخرى وبصورة مفاجئة عملية الإخراج المسبق لقطعان المواشي من ساحة الحرب. بالتالي نفقت المواشي التي تم اخراجها على شاكلة قطعان صغيرة من مناطق القتال من جراء سوء التغذية والمجاعة والعطش في الطريق.

بعد الاحتلال الأراضي الاذرية قوضت القوات الأرمنية المسلحة 311 مؤسسة فلاحية بما فيها 145 مؤسسة انتاج نبيذ ومشروبات كحولية تم انشاؤها حديثاً وزُوِدَت بتكنولوجيا الحديثة ومزرعة أغدام المعروفة لتربية الخيول و135 تشاركية و31 مؤسسة ذات طابع خدمي للمزارع. مع ذلك تم محو 1365 سيارة و3425 جرارة حرث وشحن وحصادة قطن وقمح و7296 مضخة ماء و62 ضاغطة ماء ومعدة ري و1200 كم من القنوات لري المزارع و645.5 ألف هكتار حقل صالح للزراعة و185.5 ألف هكتار حقل مزروع . بالإضافة الى ذلك، تم محو 40 ألف هكتار من كرم العنب وأهملت حصاد 79.4 ألف طن قمح و20.5 ألف طن قطن و324.3 ألف طن عنب و23.5 ألف طن بطاطس و غيرها من المحاصيل الزراعية سنوياً في المناطق المحتلة. كما تم نهب اكثر من 313.1 ألف ماشية كبيرة بما فيها 111.3 ألف بقر وجاموس ومليون واحد و98 ألف غنم فيها او تم اقتيادها الى خارج حدود اذربيجان. كما ضاعت 20 ألف طن لحم و75.5 طن لبن و846 طن من اللبنيات المنتجة في سنة واحدة. هذا وقد بقيت 70 بالمئة من المراعي الصيفية لاذربيجان في المناطق المحتلة.

جدير بالإشارة هنا الى ان حكومة أذربيجان قبل النزاع تبنت قراراً بصدد تنمية مردودية المناطق الجبلية بما فيها اقليم مرتفعات قره باغ ذي الحكم الذاتي. وتمهيداً لذلك تمت مباشرة اعمال انشاء واسعة النطاق في اراضي الغقليم والمناطق المحتلة الاخرى حيث تأسست شركات تشييد وبناء قوية وأحضرت الى

المنطقة معدات آلية حديثة ووسائل نقل كثيرة. كما تم انشاء مصانع حديثة لإنتاج مواد البناء بما فيها مصنع الرخام. تعرض كل هذه المعدات والتقنية ووسائل النقل المستجلبة للدمار والنهب جراء الإحتلال الأرمني وتوقفت كل المشاريع الإنشائية المزمعة.

بالإضافة الى ذلك، تضررت المناطق الحدودية والمناطق المحاذية لحدود أرمينيا تضرراً مباشراً جداً جراء الإحتلال. ان اغلبية المناطق المحاذية لأرمينيا دُمّرت بالكامل واضطر سكانها المدنيون لترك ديارهم وتعرضت المؤسسات العامة والإقتصادية والثقافية والمنشآت الصناعية والزراعية فيها للدمار. بشكل عام تضررت جمهورية ناخشيفان ذات الحكم الذاتي ومناطق أغصطافا وأغاجابدي وقازاخ وطاوس وجده بك وطرطر وبيلقان بصورة كبيرة.

على العموم، نتيجة للعدوان الأرمني المسلح تم تدمير وابادة اكثر من 900 منطقة مأهولة (مدن وبلدات وقرى) وحوالي 150 ألف دار ومنزل (اجمالي مساحتها 9.1 مليون متر مربع) و 4366 منشأة ذات استخدام ثقافي واجتماعي و 7000 مبنى عام و 2389 منشأة صناعية وزراعية و 1025 مدرسة و 855 روضة اطفال و 4 مجمعات صحية و 798 مؤسسة صحية و 927 مكتبة و 1510 مؤسسات ثقافية و 598 منشأة اتصال. اضافة الى ذلك، تم تدمير 5198 كم. من طرق سير السيارات و 348 جسراً و 286 كم من سكة الحديد و 116 جسراً لسكة الحديد و 224 خزاناً مائياً و 7568 كم من الخطوط المائية و 2000 كم من خطوط الغاز و 76940 كم من الخطوط الكهربائية.

كما يبدو ان البلاد تكبدت خسائر اجتماعية واقتصادية جسيمة الى جانب نشوء وضع انساني طارئ و اضرار لحقت بالآثار الثقافية والتاريخية الوطنية للشعب الاذري و اضرار لا يمكن تصليحها أنزلت في الثروات الطبيعية والنظام البيئي للمنطقة نتيجة للعدوان الأرمني المسلح.

دور ومنشآت خدمات عامة و بنية تحتية دمرتها وحدات قتالية ارمنية















7. اجمالي قدر الخسائر المادية اللاحقة بأذربيجان نتيجة الإحتلال الأرمني

سقط عشرات آلاف من المواطنين الأذريين بين قتلى وجرحى نتيجة العدوان الأرمني المسلح و احتلال 20 بالمئة من الأراضي الأزرية . كما ان هناك من صار معاقاً ومقعداً جراء الإصابات من الطلقة والشظايا. اضافة الى ذلك ثمة مئات آلاف مواطن اذري تشردوا من ديارهم و سلبت منهم حقوقهم وحرّياتهم وصاروا نازحين وفي النتيجة واجهت البلاد ظروف انسانية طارئة ولا غرو ان هناك آلاف اذري يعدون من المفقودين. ولم تبقى اية عائلة ازرية بعيداً عن مغبات هذا العدوان ويمكن القول ان اي عضو من العائلة الأزرية دفع ثمن حرب قاراباغ الجبلية. يكون تقدير وضع النفسي والمعنوي السائد في البلاد في هذه الظروف الصعبة أمراً مستحيلاً.

علاوة على ذلك تم تدمير آثار ثقافية وطنية للشعب الأذري بصورة وحشية نتيجة العدوان وتكبد التراث الثقافي الأذري الذي يعد جزءاً من ثقافة شعوب العالم اضراراً جسيمة . قد يكون من المحال تقدير ثمن هذه الآثار المنهوبة و تحديد حجم الاضرار المعنوية للشعب الأذري بفعل تدمير الآثار المذكورة.

كما نهب الثروات الطبيعية للمنطقة في الاراضي الأزرية المحتلة و افترعت الحرائق فيها بصورة مطردة و ألحقت بمملكتي النبات والحيوانات والطبيعة الحية والوضع البيئي اضرار غير قابلة للتصليح اثناء العدوان المسلح ومنذ فترة مضت. في الوقت الراهن، يكون من المستحيل تقدير هذه الخسائر التي عمت المنطقة بفعل الممارسات الارمنية الإجرامية تقديراً شاملاً.

تكبدت البلاد خسائر مادية كثيرة الى جانب اضرار معنوية لحق بها الشعب الأذري بفعل العدوان المسلح.

اما هذه الأضرار فهي عبارة عن صنفين: الاضرار المادية اللاحقة ابان الحرب والاضرار اللاحقة بعد انتهاء الحرب.

تشير رسالة وجهها المندوب الدائم للأذربيجان في الأمم المتحدة الى الأمين العام للمنظمة في 25 اكتوبر عام 1996 الى ان اجمالي قدر الخسائر المادية التي تكبدتها بلادنا نتيجة للعدوان الأرمني على اذربيجان يشكل عشرات مليارات دولار اميركي حسب المعلومات الأولية والتي لم يتسن التأكد من تفاصيلها (2). يأتي هذا الرقم في الوثائق الصادرة من منظمة التعاون الاسلامي ك60 مليار دولار اميركي. يشير الفصل الخاص بأذربيجان للقرار رقم 11/2 - إ بشأن "النشاطات في تقديم مساعدات اقتصادية للدول الأعضاء وغير الأعضاء والجاليات المسلمة" الصادر من مؤتمر القمة الحادي عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في مارس 14-18

عام 2008 (الأمة الإسلامية في القرن الواحد والعشرين) الى ان اجمالي حجم الخسائر الاقتصادية اللاحقة بأذربيجان في الأراضي المحتلة يشكل 60 مليار دولار امريكي:.

جدير بالذكر ان اكثر من 30 ملياراً من اصل 60 ملياراً (بسر عام 1994) من الأضرار لحقت بأذربيجان هو خسائر اقتصادية تكبدته بلادنا جراء الاحتلال الأرمني لأراضي اقليم مرتفعات قره باغ . تكفي الإشارة الى ان اذربيجان تكبدت خسائر بقدر 4.257.474.000 مليار دولار امريكي نتيجة لإحتلال مدينة شوشا العائدة لأراضي اقليم قره باغ ذي الحكم الذاتي بالعين (57). يجب التشديد

بصورة خاصة على انه يكون من الصعب تقدير قيمة الآثار التاريخية الـ 248 (ضريح الشاعر الأذري ورجل الدولة ملا بناء واقف ومحمية داشالتلي والاثر الباليونطولوجي كهف خان) المدمرة من قبل المحتلين بعملة صرف ولذلك لم تنعكس قيمة هذه الروائع الثقافية على اجمالي مبلغ الأضرار التي لحقت بمدينة شوشا نتيجة الإحتلال الأرمني (انظر: الملحق 1 - المؤلف).

شكل اجمالي قدر الاضرار اللاحقة بالمناطق السبع المحتلة والمجاورة لمنطقة قاراباغ الجبلية 28.066 مليار دولار اميركي في العام 1994 . بالتالي يمكن تصنيف الأضرار المادية المباشرة على المناطق بسعر دولار اميركي (بسر عام 1994) على النحو التالي: منطقة كلبجر – 1.774.000.000 (مليار واحد و سبعمئة واربع وسبعين مليون دولار اميركي) . منطقة آغام – 6.100.107.000 (سته مليارات ومئة مليون ومئة وسبعة آلاف دولار) (59): منطقة فضولي – 4.742.936.050 (اربعة مليارات وسبعمئة واثنان واربعون مليوناً وتسعمئة ست وثلاثون الفاً وخمسون دولاراً) (60): منطقة قبادلي – 1.485.627.000 (مليار واربعمئة وخمس وثمانون الف): منطقة جبرائيل – 3.450.000.000 (ثلاثة مليارات واربعمئة وخمسون الف دولار اميركي): منطقة زنكلان – 3.414.170.000 (ثلاثة مليارات واربعمئة واربعة عشر الف ومئة وسبعون دولار اميركي) (63): منطقة لاجن – 7.099.526.500 (سبعة مليارات وتسعة وتسعون مليون وخمسمئة وست وعشرون الف وخمسمئة دولار اميركي) (64) (انظر: الملحق 2 - المؤلف).

علاوة على ذلك، خلفت العدوان الأرمني المسلح اضراراً مادية مباشرة كبيرة في المناطق الحدودية والمناطق المحايدة للجبهة ويؤلف قدر هذه الأضرار 1.389.233.284 دولاراً (مليار واحد وثلاثمئة وتسعة وثلاثون مليون ومئتان وثلاثة وثلاثون الف ومئتان واربعة وثمانون) اميركياً بسر عام 1994 . وفقاً لمعلومات صادرة من السلطات التنفيذية في المناطق فإن الاضرار المادية المباشرة

جراء الإحتلال شكلت (بسر عام 1994) على النحو التالي: منطقنا طرطر وأعدره - 799.295.100 \$ (سبعمة وتسعة وتسعون مليون ومئتان وخمسة وتسعون الف دولار اميركي) (65): منطقة قازاخ - 327.529.464 \$ (ثلاثمة وسبعة وعشرون مليوناً وخمسمئة وتسعة وعشرون الفاً واربعمة واربعة وستون دولاراً اميركي) (66). منطقة طاموس - 189.873.420 \$ (مئة وتسعة وثمانون مليوناً وثمانيمئة وثلاثة وسبعون الفاً واربعمة وعشرون دولاراً اميركي) (67): منطقة آغاجيدي - 22.420.050 \$ (اثنان وعشرون مليوناً واربعمة وعشرون الفاً وخمسون دولاراً اميركي) (68): منطقة آغصطا - 1.998.950 \$ (مليون وتسعمئة وثمانية وتسعون الفاً وتسعمئة وخمسون دولاراً اميركي) (69): منطقة بيلقان - 3.812.500 (ثلاثة ملايين وثمانيمئة واثنان عشرة الف وخمسمئة دولار اميركي) (70): منطقة جده بك - 44.303.800 (اربعة واربعون مليوناً وثلاثمة وثلاثة الاف وثمانيمئة دولار اميركي) (71):

عليه، يشكل اجمالي قدر الخسائر اللاحقة بأذربيجان جراء الإعتداء والإحتلال الارمنيين اكثر من 60 مليار دولار (بسر الصرف عام 1994). يعود 28.066 مليار دولار من اصل المبلغ المذكور اعلاه الى المناطق السبع الملاصقة لإقليم مرتفعات قرة باغ ذات الحكم الذاتي التي لا تزال محتلة لحد الآن بينما تعود 1.389.233.284 مليار دولار الى المناطق الحدودية والمحاذية لأرمينيا مما يساوي معاً 29.455 مليار دولار بإستثناء قدر الخسائر اللاحقة بجمهورية ناخجيفان ذات الحكم الذاتي.

جدير بالإشارة الى ان المعلومات الواردة لا تحوي على الأضرار المادية التي تكبدتها جمهورية ناخجيفان ذات الحكم الذاتي ابان حرب قاراباغ الجبلية. من المعلوم ان ناخجيفان بقيت ولا تزال محاصرة من قبل ارمينيا قبل نشوب حرب اقليم مرتفعات قرة باغ الى الآن ونفذ الأرمن هجمات مسلحة على الجمهورية ذات الحكم الذاتي وتمكنوا من احتلال بلدين فيها. الا ان بلدة واحدة لا تزال تحت الإحتلال الأرمني في الوقت الحالي. بالإضافة الى ذلك، عانت ناخجيفان من مصاعب مثل نقص في البضائع المستهلكة يومياً و محروقات الغاز والنفط جراء الحصار واضطرت الحكومة الأذرية المركزية لاستخدام ارصدة احتياطية من اجل ازالة هذه المشاكل في هذه المنطقة. الى جانب الخسائر في الأرواح عانت ناخجيفان الى حد كبير من خسائر مادية جراء العدوان الأرمني. ولكن لم ينعكس القدر الدقيق لهذه الخسائر على البحث الجاري.

جدير بالإشارة الى هنا ان الدولار مر بالتضخم بين الأعوام 1994 و2011 وتغيرت وانخفضت قوتها الشرائية في السوق العالمي. فلذلك يجب تقدير الأضرار

المادية اللاحقة بأذربيجان جراء الإحتلال الأرمني بالدولار اي العملة الإحتياطية والعالمية الصعبة.

إذا كان قدر الخسائر المادية المباشرة جراء الإحتلال الأرمني بسعر الدولار اي العملة الإحتياطية العالمية عام 1994 يشكل 60 مليار دولار فيجب اعادة عد هذا لبقدر نظراً لتغير القوة الشرائية للدولار من العام 1994 حتى العام 2011 .

يقارن مؤشر القوة الشرائية للدولار في السوق العالمي بقيمة الذهب . حينما نستعمل هذا المؤشر يترتب علينا القاء النظر الى اسعار الذهب في الأسواق العالمية منذ العام 1994 .

ظل سعر الذهب ثابتاً منذ الربع الثاني من تسعينيات القرن العشرين حتى اواخر عام 2001 وفي عام 2001 كانت اوقية واحدة من الذهب تقدر 256.50 دولاراً.

ولكن، بدأ سعر الذهب بالارتفاع في الأسواق العالمية منذ العام 2002 بينما شهد الدولار انخفاضاً في السعر على العكس منه . وفي اوائل العام 2011 شكل متوسط سعر اونصة واحدة من الذهب 1500 دولاراً امريكياً. كما يبدو، ارتفع سعر الذهب في الأسواق العالمية بخمس مرات منذ العام 2002 حتى العام 2011 بينما تعرض الدولار للتضخم و انخفضت القوة الشرائية له بخمس مرات ونيف (72).

شكل اجمالي قدر الخسائر اللاحقة بأذربيجان جراء الإحتلال والعدوان المسلح الأرمنيين 60 مليار دولاراً امريكياً عام 1994 الا انه شكل اكثر من 300 مليار دولار بسعر العام 2011.

مع ذلك، يجب الإشارة الى ان قدر الخسائر التي لحقت بأذربيجان نتيجة الإحتلال في ازدياد سنة بعد اخرى. وكان 15 من الناتج المحلي لجمهورية أذربيجان تتشكل عل حساب اقليم مرتفعات قره باغ ذات الحكم الذاتي قبل الإحتلال الأرمني. وكانت المناطق السبع الأخرى تشكل 10 بالمئة على وجه التقريب من الناتج القومي. ولذلك تخسر أذربيجان سنوياً 25 بالمئة من الناتج القومي جراء احتلال اراضيها.

استرشاداً بما تقدم ذكره آنفاً يمكن تقديم تشكّل الناتج القومي لجمهورية أذربيجان في فترة ما قبل الإحتلال على اساس معادلة $A+B$. هنا حرف يعني اجمالي الناتج القومي لأذربيجان وحرف A يعني الناتج القومي المتشكل على حساب المناطق المحتلة ويشير حرف B الى الناتج القومي في الاراضي الاذرية غير المحتلة.

اخذاً بعين الإعتبار ان $A=0.25$ ت بناء على الحسابات البسيطة نتحصل على $B=3/1$. كما يبدو من الحسابات، تخسر أذربيجان سنوياً ثلث الناتج المحلي المتكون في اراضيها غير المحتلة جراء الإحتلال الأرمني. بحسب المعلومات الصادرة عن اللجنة الحكومية للإحصاءات يمكن مقارنة الناتج الداخلي الذي تكون بين الأعوام

1995-2010 من خلال الإستنتاجات المترتبة عليه بالناتج الداخلي المفقود جراء الاحتلال و ها هي نتائج هذه التقديرات على النحو التالي:
جدول: قدر الأرباح التي فقدتها جمهورية أذربيجان بين الأعوام 1995-2010 نتيجة العدوان المسلح والاحتلال الأرمني (وذلك بالدولار الأميركي).

الأعوام		
1995	2415.2	805.1
1996	3180.8	1060.3
1997	3960.7	1320.2
1998	4446.4	1482.1
1999	4583.7	1527.9
2000	5272.8	1757.6
2001	5707.7	1902.6
2002	6235.9	2078.6
2003	7276.0	2425.3
2004	8680.0	2893.5
2005	13238.7	4412.9
2006	20983.0	6994.3
2007	33050.3	11016.8
2008	462.58.2	15419.4
2009	43016.0	14338.7
2010	51799.9	17266.6
		86702.0

الأرقام الواردة في هذا الجدول هي معلومات اللجنة الإحصائية لجمهورية أذربيجان (73). يبدو واضحاً ان أذربيجان خسرت بين الأعوام 1995-2010 ربحاً بمبلغ 86.702.000.000 مليون دولار أميركياً نتيجة الاحتلال الأرمني. مما يجدر بالإشارة الى ان أذربيجان بذلت مجهودات كبيرة من أجل ازالة وضع انساني طارئ بسبب الاحتلال الأرمني للأراضي الأذرية و نفذت مشاريع كبيرة في هذا المجال. لحد الآن تم تشييد 67 بلدة للنازحين واللاجئين في مختلف المناطق والمدن الأذرية وتم اسكان اكثر من 100 الف نازح في المنزل الجديدة. كما تم تشييد وافتتاح 130 مدرسة وحوالي 50 مؤسسة صحية وعشرات مؤسسات ثقافية

ومحطة اتصال في هذه الفترة. مع ذلك تدعم الحكومة الأذرية منذ فترة طويلة مواطنين منسوبيين الى هذه القنة من خلال دفع اجرة المرافق العمومية وتقدم لهم معونات مالية. انفقت الحكومة الأذرية لغاية مايو 13 عام 2011 4.684 مليار دولار اميركي (3.7 مليار مناط بالعملة الوطنية) لاحتياجات اللاجئين والنازحين طبق معلومة صادرة من اللجنة الحكومية لشؤون اللاجئين والنازحين. تخصيص 740 مليون دولار اميركي من طرف المؤسسات الإنسانية الدولية بينما خصصت اذربيجان من ميزانية الحكومة وميزانية صندوق النفط 3.944 مليار دولار (74). كذلك حجم الأضرار اللاحقة بالثروات الطبيعية والبيئة في اذربيجان جراء الاحتلال كبير جداً. تضررت الطبيعة بصورة كارثية ابان العمليات العسكرية وجراء احتلال الأراضي. في الوقت الحالي لا يزال المحيط الطبيعي لأنواع مملكة النبات والحيوان في الأراضي المحتلة في خطر داهم. تشكل اجمالي اضرار اذربيجان لغاية عام 2011 اكثر من 40.15 مليار دولار اميركي (31.72 مليار مناط بحسب سعر العملة الوطنية) جراء نهب الثروات الطبيعية وابادة المناظر الطبيعية والحيوانات والنباتات النادرة و الإخلال بالتوازن البيئي بحسب التقديرات التقريبية الصادرة عن وزارة البيئة والثروات الطبيعية في جمهورية اذربيجان. وفي النهاية، أخذاً بعين الاعتبار ان الأضرار الاجتماعية والإقتصادية الناجمة عن العدوان الأرمني المسلح على اذربيجان اكثر من 300 مليار دولار اميركي وان الأرباح التي خسرتها البلاد بين الأعوام 1995-2010 اكثر من 86.702 مليار دولار وان التكاليف التي تحملتها اذربيجان من اجل اللاجئين والنازحين بعد ظهور وضع انساني طارئ نتيجة سياسة التصفية الإثنية التي مارستها أرمينيا اكثر من 4.684 مليار دولار وأن الأضرار الناجمة عن تدمير ونهب الثروات الطبيعية في الأراضي المحتلة وعن تلويث البيئة فيها اكثر من 40.15 مليار دولار وعندما نحدد اجمالي قدر الخسائر المادية التي تكبدتها اذربيجان يكون من الواضح ان قدرها كبير جداً. ويشكل اجمالي المبلغ 431.536 مليون دولار اميركي بحسب المعلومات الواردة في اوائل 2011 .

وفي نفس الوقت، لا بد من الإشارة الى ان المبلغ المذكور اعلاه لا تعكس بحد ذاته قدر الأضرار اللاحقة بأذربيجان جراء الاحتلال الأرمني. حيث انه لم يؤخذ بعين الاعتبار مدى تضخم الدولار الأميركي في السوق العالمي عند جرد قدر الأرباح التي خسرتها اذربيجان بين الأعوام 1995-2000 . اضافة الى ذلك، فان قد الخسائر اللاحقة بالبيئة والثروات الطبيعية في المناطق المحتلة عُدّ بحسب المعلومات المتوافرة لدى الطرف الاذري ولا شك انها لا تعكس جميع الخسائر الناجمة عن ارتكابات المعتدي الأرمني لسبب اخفائه من المجتمع الدولي. ومن ناحية اخرى، طالما لم تلق النزاع اية تسوية ولم تستعد اذربيجان سيادتها في

الأراضي المحتلة ستتواصل خسائرها أكثر فأكثر. من ناحية ، لا يتضمن القدر المذكور الخسائر اللاحقة بالآثار الثقافية الوطنية لأذربيجان و يمكن القول إن تقديرها امر مستحيل. وفي النهاية، ان المبلغ المذكور هو قدر عام لخسائر أذربيجان وهو لا يعكس كل الخسائر التي لحقت بأذربيجان مجتمعة بما فيها خسائر النازحين واللاجئين وان الأمر يحتاج الى اجراء بحوث خاصة لتقدير كم هذه الخسائر.

بالتالي، يتبين ان اجمالي قدر الأضرار التي تكبدتها اذربيجان جراء الإحتلال الأرمني اكثر مما تفقدك إذا اخذنا بعين الإعتبار كل العوامل والمرشرات. يشير ما تقدم من معطيات الى ان التقديرات المقدمة سالفاً من الخسائر التي لحقت بأذربيجان نتيجة العدوان والإحتلال الارمنيين المسلحين تأخذ طابعاً اولياً. هذه التقديرات لا تعكس بصورة دقيقة كل الخسائر . واذا اخذنا بعين الإعتبار بعض العوامل التي لا يعلمها الطرف الأذري لسبب أو آخر فلا شك ان الخسائر اكثر بكثير من التقديرات الحالية.

8. حق أذربيجان لطلب التعويضات من أرمينيا على الأضرار الناجمة عن احتلال أراضيها

تكبدت أذربيجان خسائر مادية ومعنوية لا تحصى بفعل العدوان والإحتلال الأرمينيين المسلحين. تقدير قدر هذه الأضرار وحل مشكلة التعويض عنها هما احد جوانب تسوية نزاع مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان ككل. الى جانب ذلك هناك اهمية فعلية لمسألة التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي تحملتها أذربيجان جراء الإحتلال الأرميني.

اولاً، لأنه يفسح المجال بالنسبة لتحديد قدر الأضرار المادية والمعنوية اللاحقة بأذربيجان جراء العدوان الأرميني. يحق لجمهورية أذربيجان رفع الدعوى من اجل التعويض لها عن الاضرار اللاحقة بها والحصول على تعويضات مختصة بحسب القانون الدولي الحديث (اما آلية ممارسة هذا الحق فهي مسألة أخرى).

ثانياً، يكون هذا الأمر الى حد كبير بمثابة حجر عثرة بالنسبة لاية ادعاءات رمنية قد تُطرحها أرمينيا. حيث ان الأرمن الذي غادروا أذربيجان يدعون ان قيمة الممتلكات التي خلفوها فيها يشكل 70 ملياراً. اضافة الى ذلك يضيف هؤلاء 30 مليار دولار مقابل ما يدعونه اضراراً معنوية (75). يشير تقرير يقدمه في دسمبر 2011 شبكة "اللاجئين و القانون الدولي" للمجتمع المدني الى ان الأضرار المادية التي تكبدها لاجئون ارمن غادروا أذربيجان تقدر بـ 56 مليار دولار اميركي. كما يشير التقرير الى ان ارمن أذربيجان يؤلفون 7-8 بالمئة من اجمالي سكان البلاد وانهم لم يشاركون في عمليات الخصخصة فيها مطالباً أذربيجان بمنحهم 8 بالمئة من اراضيها ودفع تعويضات لهم بحسب السعر المعمول به في السوق.

في نفس الوقت يطرح التقرير فكرة دفع التعويضات الى الأرمن من ارباح المنظمات الغير المخصصة وخاصة الشركة الوطنية للنفط. كما انعكست على التقرير مزاعم ارمينية مفادها ان الشركات الأجنبية العاملة في انتاج وتصدير النفط والغاز والشركات ذات الإستثمارات المختلطة يجب ان تدفع تعويضات الى اللاجئين الأرمن. ويشير التقرير بصورة خاصة الى ضرورة تقدير الأضرار المعنوية اللاحقة باللاجئين الارمن (!) (76).

ثالثاً، تعزز وتصدق وضع اجندة مشكلة دفع تعويضات لأذربيجان مقابل الأضرار المعنوية والمادية الناجمة عن الإحتلال الأرميني القاعدة الثبوتية للطرف الأذري بالنسبة لتسوية نزاع مرتفعات قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان. وهذا عامل مهم في حرب معلوماتية ودبلوماسية بين أذربيجان وأرمينيا.

تتحمل ارمينيا مسؤولية قانونية دولية لسبب اعتدائها على أذربيجان واحتلال اراضيها. بهذا الصدد تنص المادة رقم 5 للقرار الصادر من الجمعية العامة للأمم

المتحدة في تاريخ ديسمبر 14 عام 1974 بشأن "التعريف بالعدوان" على ان الحرب العدوانية هي بمثابة جريمة ضد السلام الدولي ويحدث العمل العدواني مسؤولية دولية (77).

ويهدف ارتكاب العمل العدواني بكونها احد الجرائم مثل الإبادة الجماعية والتمييز العنصري والتصفية العرقية والفصل العنصري والكارثة الإنسانية الى الخروج على نظام الامم المتحدة والوثائق الدولية العامة وتصفه دول المجتمع الدولي بمثابة جريمة دولية. لهد السبب بالذات نسبت جريمة العدوان الى جانب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة بحق البشرية الى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية طبقاً للمادة رقم 5 لشرعة روما (78). مما جدير بالإشارة الى ان هناك التزامات جماعية بالنسبة لدول العالم مثل التعهد بعدم ارتكاب جرائم ذات طابع دولي. ان مخالفة هذه الإلتزامات تعني مخالفات مصالح دول المجتمع الدولي برمتها. فذلك، هذه الإلتزامات التزامات تتوجب على جميع الأطراف ويحق لدول العالم محاكمة اية دولة خالفت هذه الإلتزامات. بالتالي، تمخض اعتداء أرمينيا المسلحة على أذربيجان وارتكابها جريمة ابادة جماعية في مدينة خوجالي ومارستها سياسة التصفية الإثنية في الأراضي المحتلة عن مسؤولية قانونية دولية لهذه الدولة ليس فقط امام أذربيجان بل امام دول المجتمع الدولي.

كما ذكرنا، ان اذربيجان تضررت مادياً ومعنوياً جراء الإعتداء والإحتلال الأرمني ولذلك تتحمل ارمينيا كدولة معتدية مسؤولية قانونية امام اذربيجان. كما ذكرنا سالفاً، خلف العدوان الارمني على اذربيجان احتلال 20 بالمئة من اراضيها ولجوء ونزوح اكثر من مليون مواطنها من ديارهم مما تسبب في خسائر كبيرة على سكانها وارضيتها واقتصادها وثقافتها وبيئتها وعالم الحيوانات والنباتات فيها. بحسب تقديرات اولية تشكل اجمالي قدر الخسائر اللاحقة بأذربيجان 431.536 مليار دولاراً امريكياً.

من الواضح انه تظهر ضرورة التعويض على اذربيجان مقابل الاضرار المادية والمعنوية التي الحقها ارمينيا بأذربيجان. يتوجب على الدولة المسؤولة عن الأضرار اللاحقة التي نتجت جراء الأعمال المضادة للقانون ان تعوض بصورة تامة على الدولة المتضررة وفق القانون الدولي. تجدر الإشارة الى ان القانون الدولي الحديث يحدد اشكالا معينة للتعويض عن الضرر الأمر الذي يعكس التزامات في التعويض التام من ناحية وقواعد تنفيذ سد التعويضات من ناحية اخرى. وردت هذه المسائل بكل الوضوح في الملحق الخاص بالقرار رقم 83/56 الصادر من الجمعية العامة للامم المتحدة التي اصدرته في ديسمبر 12 عام 2001 بشأن "مسؤولية الدول على الأعمال المضادة للقانون

الدولي". تشير المادة رقم 28 من نفس القرار الى ان الأعمال المضادة للقانون الدولي تجلب المسؤولية الدولية للدولة الأمر الذي يتمخض عنه نتائج قانونية. طبقاً للمادة رقم 31 للقرار الصادر بشأن "مسئولية الدول مقابل الأعمال المضادة للقانون الدولي" فإن الدولة المسؤولة عن الأضرار يجب ان تعوض عنها لسبب اعمالها المضادة للقانون الدولي و هذا يعني ان هذه الأضرار عبارة عن جميع الأضرار الناجمة عن الأعمال المضادة للقانون الدولي بما فيها الأضرار المادية والمعنوية.

يحدد المادة 34 حول "مسؤوليات الدول مقابل اعمال مضادة للقانون الدولي" اشكال دفع تعويضات مقابل الاضرار الناجمة عن اعمال مضادة للقانون الدولي. تنص هذه المادة على التعويض عن الأضرار الناجمة عن الأعمال المضادة للقانون الدولي في شكل تعويض واسترداد مالي وتسديد. كل هذه الأشكال يمكن استخدامها على حدة او بشكل مشترك (79).

تأكد هذا البند مجدداً من خلال القرار رقم 147/60 الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 16 عام 2005 بشأن " التعويض عن الضرر لضحايا المخالفات الجسيمة في القانون الإنساني الدولي والمخالفات الجسيمة للمبادئ الدولية في مجال حقوق الإنسان و المبادئ الرئيسية و الاحكام التوجيهية في حقوق الحماية الحقوقية". يشير البند رقم 18 للفصل التاسع للقرار المذكور اعلاه بشأن "تعويض الأضرار اللاحقة" الى سد (دفع) قيمة الضرر بصورة تامة ونافاذة لضحايا انتهاكات المبادئ الدولية الجسيمة في مجال حقوق الإنسان و الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسانية الدولية يكون عن طريق استرداد مالي وتعويض مالي واعدة تأهيل وسد حاجة و اشكال ضمان عدم تكرار الحادث الواقع بناء على القانون الدولي والتشريعات الوطنية للدول وكذلك أخذاً بعين الاعتبار الحالات الملموسة ذات الصلة بالموضوع وجسامة الإرتكابات وعلى قاعدة مختصة في اي حال من الحالات (80).

من الواضح ان استئناف الوضع الموجود قبل ارتكاب الأعمال المضادة للقانون غير كافئ للتعويض التام. لأن مثل هذه الأعمال لا تقتصر على الحاق اضرار مادية فقط بل على اضرار معنوية اضافية ايضاً. يتوجب على الدولة المسؤولة عن الأضرار الناجمة عن اعمالها المضادة للقانون الدولي ان تدفع التعويضات المختصة وهذه الاضرار تتضمن كل الاضرار المادية والمعنوية الناجمة عن الأعمال المضادة للقانون الدولي وذلك بحسب الملحق الخاص بالقرار رقم 83/56 الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "مسئولية الدول على الأعمال المضادة للقانون الدولي". يمكن ان يقتضي التعويض بشأن ازالة النتائج الناجمة عن ارتكاب الأعمال المضادة للقانون اشكالا من الدفع المالي او شكلاً محددةً او جميع

الأشكال بحسب المادة رقم 34 للقرار بشأن "مسؤولية الدول على الأعمال المضادة للقانون الدولي". وذلك متوقف على طابع التعهد الدولي المنتهك وكذلك نوع وقدر الاضرار اللاحقة. وفي نفس الوقت، اختيار اشكال الدفع مرهون بالإرادة المبررة للطرف المضرر.

يشير البند 35 من الملحق لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول "مسؤولية الدول مقابل الأعمال المضادة للقانون الدولي" الى انه على الدولة التي تتحمل مسؤولية عن اعمال مضادة للقانون الدولي دفع التعويضات. على ان التعويض يحمل في طبيعته استعادة وضع موجود حتى ارتكاب عمل مضاد للقانون. وهذا يعني استعادة وضع مادي سابق وحقوق غير مادية عن طريق التعويض.

ان التعويض عن الاضرار التي لحقت بها اذربيجان جراء اعمال ارمينيا مضادة للقانون بشأن النزاع اقليم مرتفعات قره باغ يعني استرداد جميع الأراضي الاثرية المحتلة وتحرير الاسرى الاذريين في ارمينيا وضمان ممارسة حقوق الانسان لهم و استطاعة النازحين للعودة الى ديارهم و استرجاع ممتلكاتهم وغيرها. اضافة الى ذلك، يتضمن الإسترداد الغاء جميع الوثائق مثل قرار المجلس الأعلى لأرمينيا السوفياتية بشأن ضم اقليم قره باغ لها واعلان اقليم مرتفعات قره باغ ارضاً ارمينياً في محضر الإستقلال للدولة الأرمنية و الوثائق الأخرى. لا بد ان يكون طلب فرض الحظر على نشاطات الشركات الأجنبية التي تعمل في الأراضي الأثرية المحتلة على اساس العقود الموقعة مع الطرف الأرمني المعتدي في جملة من التدابير المنفذة في اطار الإسترداد.

إن التعويض هو شكل الدفع المالي مقابل اضرار ناجمة عن عمل مضاد للقانون الدولي. يتوجب على دولة تتحملت مسؤولية اعمال مضادة للقانون الدولي ان يعرض عن الضرر الناجم عن اعمالها المضادة للقانون بصورة ارجاع الملك بحسب المادة رقم 36 للملحق الخاص بقرار الجمعية العامة بشأن "مسؤولية الدولة

على الأعمال المضادة للقانون". والتعويض يهدف الى سد الأضرار بما فيها الأرباح الضائعة للطرف المتضرر. بالتالي، يمكن ان يطبق التعويض عند عدم تسديد الاضرار بالاسترداد المالي. ان التعويض هو شكل من اشكال الدفع مقابل كل الأضرار التي يمكن تقديرها مالياً بما فيها الارباح الضائعة القابلة للتحديد والتقدير. يجب ان يهدف التعويض الى ضمان دفع تام مقابل الأضرار اللاحقة و هو يعد أكثر اشكال الدفع مقابل الأضرار بحسب التجربة الدولية. تؤثر هذه الشروط على ان قدر التعويضات يجب ان يُدفع ليس بحسب القيمة السارية ابان الحاق الأضرار بل بحسب القيمة السارية اثناء تنفيذ التعويضات.

كما يبدو، يمكن ان يكون التعويض شكلاً مستقلاً من الدفع او ملحفاً لإسترداد مالي. على الرغم من انه في حال انتهاك الحقوق تظهر في المقام الاول مسألة

استرداد مالي الا انه يصعب تنفيذ استرداد مالي في اكثر الأحيان أو ان الاسترداد المالي لا يؤمن التعويض التام. اذا ما زجحت الدولة المتضررة التعويض فيمكن تجنب الاسترداد المالي وقتها. اما وظيفة التعويض فهي عبارة عن تأمين دفع مالي تام. بشكل عام، عندما نقول الأضرار اللاحقة نقصد بها الأضرار لحق بها مواطنون ومنظمات حكومية ومؤسسات تجارية الى جانب الأضرار التي لحقت بها الدولة نفسها. ولذلك يحق للدولة المتضررة ايضاً ان تطلب تعويضات مقابل الأضرار اللاحقة بصحة وسلامة مواطنيها. مما تجدر بنا هنا الإشارة الى انه يتحتم دفع التعويضات مقابل اضرار مادية ومعنوية مثل فقدان اعضاء الأسرة والاقارب ومقابل التعذيب والاهانة والحبس غير الشرعي للمدنيين والتعويق وغيرها الى جانب الأضرار الجسدية والمادية المباشرة.

ينبغي القول ان سؤالاً قد يطرح نفسه حول تأثير الوقت على التعويضات وحجمها وقدرها نتيجة الأعمال المرتكبة المضادة للقانون الدولي. لقد اثبتت التجربة ان حق طلب التعويض لا يضيع حتى وان طال الزمن. ومن ناحية أخرى، يعتبر الاضرار اللاحقة معياراً رئيسياً لتحديد قدر التعويضات. الأهم في الأمر هو التعويض على قيمة الممتلكات والأرباح الضائعة والتكاليف الإضافية. كقاعدة عامة يحدد قدر الممتلكات المغصوبة او المدمرة جراء الأعمال المضادة للقانون الدولي بحسب اسعار السوق المنصفة. ويصعب ايجاد حل بالنسبة للممتلكات ذات الطابع الخاص مثلاً، عقارات ذات طابع ثقافي. وتستخدم في تقدير قيمة المؤسسة القيمة الخاصة للميزانية العمومية اي قاعدة تحديد الفارق بين الأصول والالتزامات المالية. ان لدفع التعويضات عن اضرار لاحقة بالبيئة خصائص مميزة. حيث انه سيترتب بالضرورة دفع تعويضات مقابل تقليل التكاليف المعقولة وقيمة الممتلكات المتضررة اثناء محو وازالة نتائج الأضرار البيئية من قبل الدولة المتضررة ضرورياً. بالغضافة الى ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار ان البند رقم 15 للتعليق المختص بالمادة رقم 36 بشأن "مسؤولية الدول على الاعمال المضادة للقانون الدولي" يخص مسؤولية الدول اذ ينص على ما يلي: لا يجب تقدير الأضرار الحقيقية اللاحقة بما يسمى "القيم بلا اهمية نفعية" مثل التنوع الحيوي وجمال تضاريس الأرض وغيرها من القيم البيئية بأقل تكلفة وأقل اهمية رغم ان تقديرها قد يكون اكثر صعوبة".

تكون وتطور هذه المبادئ الخاصة بهذا المجال في القانون الدولي مرتبط بانشطات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولجنة التعويض التابعة للأمم المتحدة في تسوية مسائل تتعلق بدفع العراق تعويضات للكويت مقابل الخسائر الناجمة عن الغزو. حيث ان البند رقم 16 للقرار الصادر من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بتاريخ ابريل 16 عام 1991 ينص على ان العراق تتحمل كل

المسئولية بحسب القانون الدولي على جميع الاضرار التي لحقت بها الكويت بما فيها اضرار بيئية و تناقص الموارد الطبيعية جراء العدوان والغزو المناهين للقانون. بناءً على هذا القرار، اشارت لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة بصورة ملموسة الى اشكال مختلفة من الضرر تتضمن مفاهيم تتعلق بـ " الأضرار البيئية و تناقص الموارد الطبيعية ". يعكس ما تقدم ذكره سالفاً ميلاً لزيادة المسؤولية على الأضرار اللاحقة بالبيئة مما يحدد اهتمام ادولة العام بالتقليل من الأضرار اللاحقة بالبيئة.

طبقاً للمادة رقم 37 للقرار بشأن "مسئولية الدول على الأعمال المضادة للقانون الدولي" يتوجب على الدولة المسئولة على الأعمال المضادة للقانون الدولي ان تقدم محضر الإيفاء بالمطالبات بقدر الجزء غير المدفوع من الإسترداد والتعويض المالي مقابل الاضرار اللاحقة جراء الأعمال المضادة للقانون. يكون محضر الإيفاء بالمطالبات في شكل الاعتراف بالانتهاكات والمخالفات وشكل التعبير عن الاسف والى التماس الرسمي للعدز واشكال مختصة اخرى. جدير بالذكر ان الإيفاء بالمطالبات يمكن ان يشمل الدفوعات المالية ايضاً في هذه الحال يكون هذا النوع من الدفوعات في شكل التعويض عن الضرر المعنوي.

يمكن ان يكون الإيفاء بالمطالبات بشأن نزاع مرتفعات قرة باغ بين ارمينيا وأذربيجان بشكل اعتراف الطرف الارمني بواقع عدوانها على اذربيجان و اعترافها بواقع احتلال الأراضي الأذرية واعترافها بالإبادة الجماعية المنفذة بحق الأذريين في مجينة خوجالي و التماسها الرسمي للعدز امام الشعب الأذربيجاني. كما يمكن ان تكون معاقبة الأشخاص التي سببت تصرفاتهم الى اعمال مضادة للقانون الدولي شكلاً من اشكال الإيفاء بالمطالبات.

وبخاصة يجب التشديد على انه تظهر مسائل صعبة اثناء تحديد وتقدير المبالغ المزمع دفعها جراء الأعمال المضادة للقانون الدولي وذلك يكمن في تحديد قدر الأضرار والتعويضات وتحديد قواعد تقدير هذه الأضرار. تختلف هذه القواعد عن بعضها البعض نظراً لطابع الإلتزامات المنتهكة وتقدير سلوك وتصرفات الطرفين والعموامل الكثيرة الأخرى. تشير تحليل التجربة المعاصرة الى ان الأضرار اللاحقة بالدولة تنجم في اكثر الأحيان عن الإعتداء و احتلال الأراضي وتعريض ممتلكاتها للاضرار وتلويث البيئة بما فيها تحمل تكاليف ازالة الاضرار اللاحقة بالأنهار عابرة الحدود وغيرها.

علاوة على ذلك هناك تجربة دولية تؤكد حق الدولة المتضررة استلام فوائض من مبلغ التعويضات المزمع دفعها من الدولة المنتهكة مقابل الأضرار الناجمة عن الأعمال المضادة للقانون الدولي. بغية تحقيق تعويض تام للاضرار اللاحقة نتيجة لإنتهاك القانون الدولي تتم اضافة نسبة الى قيمة الاضرار اللاحقة وذلك بحسب

المادة رقم 38 بشأن "مسئولية الدول على الأعمال المنافية للقانون الدولي". كما ورد في الوثيقة، يتم تحديد وتقدير درجة النسبة بحيث يتمكن الطرف المسؤول من سد التعويض على الاضرار بصورة تامة. كما يتم حساب النسب من تاريخ يزمع بدء تنفيذ التزام دفع المبلغ العام مقابل الأضرار الى تاريخ يزمع استكمال تنفيذ الإلتزام المالي. بالتالي، تتمتع الدولة المتضررة بحق استلام النسبة من قيمة التعويض. على سبيل المثال، تم تأسيس لجنة التعويضات لدى الأمم المتحدة عام 1991 وذلك من أجل التوصل الى حل شامل بالنسبة للأضرار اللاحقة بالكويت جراء عدوان العراق المسلح.

ينص قرار هيئة الإدارة للجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة بشأن مسألة النسبة على ما يلي: 1.

2. يتم دفع النسبة بعد تسديد المبلغ العام من التعويضات"

انطلاقاً من 1550871 دعوى رفعها اشخاص مختلفة وشركات وحكومات مختلفة قدرت هيئة ادارة اللجنة المختصة في التعويضات التابعة للأمم المتحدة قدر الخسائر الناتجة عن غزو العراق للكويت بمبلغ 52467108060 دولار اميركي. وبحسب معلومات هيئة ادارة اللجنة المختصة في التعويضات، لقد تم دفع 30.7 مليار دولار من مبلغ التعويضات المزمع تسديدها للكويت.

كما يبدو من الواضح ان اذربيجان له حق في الحصول على التعويضات من أرمينيا مقابل الخسائر المادية والمعنوية الناجمة عن اعمالها المضادة للقانون الدولي وهناك آليات شرعية دولية من أجل تحقيق ذلك. لقد صدقت القرارات الصادرة من المنظمات الدولية حق اذربيجان في طلب التعويضات مقابل الخسائر اللاحقة بها.

على سبيل المثال ، تؤكد الدورة الجادية عشرة المنعقدة في العاصمة السنغالية دكار بتاريخ مارس 13-14 عام 2008 (عنوان الدورة "الأمم الاسلامية في القرن

الواحد والعشرين") عبر البند رقم 4 للقرار رقم 11/2 –س(إس) بشأن "حماية المقدسات الاسلامية" حق اذربيجان في الحصول على التعويضات مقابل الخسائر وحملت ارمينيا مسؤولية تامة لدفع هذه التعويضات. هناك الكثير من الطلبات من

نفس الجوهر في وثائق كثيرة اخرى. مثلاً، تعتبر منظمة التعاون الاسلامي من خلال البند رقم 22 للقرار رقم 11/10 – ب (إس) بشأن "اعتداء جمهورية ارمينيا على جمهورية اذربيجان". ان أذربيجان لها الحق في طلب التعويضات عما تعرضت له من اضرار ومن هنا تحمل أرمينيا مسؤولية دفع التعويضات المختصة مقابل كل هذه الأضرار.

بالتالي، من الواضح ان مسألة دفع تعويضات مقابل الخسائر المادية والمعنوية اللاحقة بأذربيجان من اهم جوانب عملية ازالة نتائج العدوان الأرمني وتسوية نزاع قاراباغ الجبلية بين أرمينيا وأذربيجان ككل.

خاتمة

نتوصل الى استنتاجات تالية معممين كل البحوث والتحليلات المنجزة:

1. لقد اعتدت أرمينيا على أذربيجان محتلة 20 بالمئة من الأراضي الأذرية بما فيها ولاية قاراباغ الجبلية السابقة ذات الحكم الذاتي والمناطق السبع الخرى بهدف تحقيق المزاعم غير المبررة لها. ارتكب أرمينيا جريمة ضد السلم العالمي مع تنفيذ دولة أرمينيا عدواناً مسلحاً على أذربيجان. تعد جريمة الإعتداء جريمة ضد الإنسانية البشرية وتتحمل مسؤولية قانونية دولية لما مارسته من اعمال العدوان المسلح.
2. اثناء العدوان المسلح على اذربيجان تم قتل اكثر من 20 الف انسان و من قبل القوات الأرمنية المسلحة ووقع اكثر من 50 الف شخص جرحى و معاقين و صار آلاف البشر مفقودين وحدثت حالات كثيرة من اعدامات ميدانية بلا محاكمة و اباداة جماعية للمدنيين و اختطاف الناس واستغلالهم في اشغال شاقة. كما تعرض اسرى الحرب والرهائن لمعاملات غير انسانية كثيرة وبقي الجرحى والمرضى بعيداً عن العناية الطبية. بالتالي، انتهكت أرمينيا بصورة سافرة القوانين والأعراف الإنسانية الدولية في الحرب العدوانية التي شنتها على أذربيجان.
3. ارتكبت القوات المسلحة لأرمينيا جريمة اباداة جماعية في مدينة خوجالي في ليلة 25 فبراير عام 1992 . اثناء احتلال خوجالي قتل في ليلة واحدة 613 شخصاً بما فيهم 63 طفلاً و 106 امرأة و 70 عجوزاً بلا هوادة وبتعذيب مثل قطع الرأس و سمل العيون و بقر بطن الحوامل. وخلفت المجزرة 1275 اسيراً و 150 مفقوداً و 487 مُقعداً. هناك 76 شخصاً من غير البالغين بين هولاء. اثناء المجزرة الجماعية ابيدت ثمانى عائلات بالكامل و فقد 25 طفلاً كلا الوالدين و فقد 130 طفلاً واحداً من والديه و قتل 56 انساناً بعد تعذيب. ومدينة خوجالي دُمّرت و سُوّيت بالأرض. تم تدبير مجزرة خوجالي بالتخطيط المسبق مع الجهات الرسمية في ارمينيا وكان الهدف منها هو اباداة سكان مدينة خوجالي الاذريين جزئياً او كلياً. كانت هذه الجرائم المرتكبة بحق الشعب الأذري جريمة اباداة عرقية جماعية تنتمي الى صنف الجرائم المرتكبة بحق البشرية مجتمعة.
4. قبل العدوان الأرمني على أذربيجان تم ترحيل اكثر من 250 الف اذري يعيشون في اراضي أرمينيا من ديارهم وسكنوا في ربوع اذربيجان بكونهم لاجئين. مارست أرمينيا سياسة تصفية عرقية في الأراضي الأذرية المحتلة وتوفقت لجعل هذه الأراضي موطن عرق واحد . مع ذلك تم تهجير اكثر من

760 ألف أذري الأمر الذي جعلهم يصبحون نازحين مشردين. تم اسكان كل هؤلاء النازحون المشردون بصورة مؤقتة في مدن وبلدات أذربيجان الـ 62 .
بالتالي صار تهجير الأذريين من أراضي أرمينيا والعدوان الأرمني على أذربيجان مصحوبين بانتهاكات جسيمة وجماعية لحقوق الإنسان وفي النتيجة عانت أذربيجان ولا تزال من وضع انساني طارئ.

5. تكبدت أذربيجان خسائر مادية كبيرة نتيجة للإعتداء والإحتلال الأرمنيين المسلحين. تم تدمير ومحو أكثر من 900 منطقة سكنية وحوالي 150 ألف دار ومنزل يساوي اجمالي مساحتها 9.1 مليون مربع متر و4366 منشأة ثقافية واجتماعية و7000 مبنى عام و2389 منشأة صناعية وزراعية و1025 مدرسة و855 روضة اطفال و4 مصحات و798 عيادة و927 مكتبة و1510 مؤسسة ثقافية و598 منشأة اتصال والمنشآت الكثيرة الأخرى في الأراضي المحتلة. كما تم تدمير الآثار الثقافية للشعب الأذري جراء هذا الإحتلال وتعرض التراث الثقافي للأضرار منقطعة النظر.

إضافة الى ذلك، عانت البيئة في الأراضي الأذرية المحتلة من اضرار بليغة حيث تم محو عدد من انواع نادرة من النباتات وأتلفت مزارع ونُهبت استُغلَّت ثروات طبيعية بصورة غير قانونية.

تكبدت أذربيجان خسائر فادحة جراء الإحتلال الأرمني. واسفر الإحتلال – بحسب التقديرات الأولية – عن اضرار مادية جسيمة تزيد على 431.592 مليار دولار اميركي لغاية أوائل 2011 وستزداد حجم الخسائر سنة بعد اخرى طالما ان الإحتلال لم يزل.

تحمل عملية إنهاء الإحتلال قي طياتها تعويض الدولة المعتدية للدولة المعتدى عليها عن الأضرار اللاحقة بصورة مناسبة بحسب مبادئ القانون الدولي و تجربة تسوية النزاعات الدولية. ولذلك تبقى مسألة إنهاء احتلال الاراضي الأذرية من خلال تسوية مشكلة تعويض الدولة المعتدية اي أرمينيا عن الخسائر التي تكبدتها أذربيجان نتيجة العدوان مسألة ملحة الى الآن.

6. لقد تأكدت حقيقة احتلال الأراضي الأذرية ونزوح مئات الف مواطن أذري من ديارهم ونشوء الأزمة الإنسانية الطارئة في القرارات رقم 822 (1993) ورقم 853 (1993) ورقم 974 (1993) ورقم 884 (1993) الصادرة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة و القرار رقم 1416 (2005) الصادر من مجلس الإتحاد الأوروبي والقرار الصادر من البرلمان الأوروبي في 20 مايو عام 2010 بشأن "استراتيجية الإتحاد الأوروبي حول القوقاز الجنوبي" وفي الوثائق الكثيرة الأخرى الصادرة من منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمن والتعاون في اوروبا ومنظمات دولية اخرى. وايدت قرارات ووثائق هذه المنظمات الدولية

وحدة تراب اذربيجان في اطار حدودها المعترف بها دولياً وطالبت بانسحاب القوات المسلحة من اقليم مرتفعات قره باغ ومن الأراضي الأذرية الأخرى المحتلة بدون قيد وشرط وضمن حق النازحين في العودة الى ديارهم و تأمين العيش الأمن لهم فيها.

لا بد من التشديد على ان المجتمع الدولي اقتصر على اصدار وثائق مختلفة بشأن الأزمة، ولم يعض قدماً في تنفيذ شروط هذه الوثائق ولم تطبق اية عقوبة ضد ارمينيا المعتدية ولم تمارس اية صغوطات على هذه الدولة وحتى لم تفرق بين ارمينيا المعتدية واذربيجان المعتدى عليها. بالإضافة الى ذلك، تفضل المنظمات الدولية في اكثر الأحيان التماس من استعمال عبارات ملموسة مثل "احتلال ارمينيا للأراضي الأذرية" و"تحول اكثر من مليون اذري الى نازحين ولاجئين جراء سياسة التصفية الإثنية الممارسة من ارمينيا" وغيرها من المشاكل المماثلة.

لا شك ان الموقف المتهاون للمجتمع الدولي من مسائل تحرير الأراضي الأذرية المحتلة و تأمين سيادة اذربيجان في حدودها المعترف بها دولياً و اعادة الحقوق المسلوقة للنازحين واللاجئين وضمن حق العودة لهم الى ديارهم و حق العيش الأمن يثير قلقاً كبيراً في الأوساط الشعبية ويُحدث استياءً وامتغاضاً متزايدين عندها.

لماذا لا ينفذ المجتمع الدولي عقوبات بحق دولة أرمينيا المعتدية؟ لماذا يعضض المجتمع الدولي العين على سياسة الإحتلال الأرمنية و جرائم التصفية الإثنية المرتكبة في الأراضي المحتلة؟ لماذا يدعو المجتمع الدولي رئيسي أذربيجان و أرمينيا بوساطة مجموعة منسك للتوصل الى تنازلات من كلا الطرفين من خلال المفاوضات بدلاً من ان يدعو أرمينيا المعتدية للإلتزام بأحكام مبادئ القانون الدولي والانسحاب من الأراضي المحتلة واستخدام الآليات المثبتة في نظام الأمم المتحدة في هذا الإتجاه؟ لو احتلت أذربيجان اراضي أرمينيا، يا ترى، هل لقيت أذربيجان نفس المعاملة من المجتمع الدولي التي تلقاها أرمينيا منه الى الآن؟ تتردد هذه التساؤلات عن حق على السنة الأوساط الشعبية في أذربيجان بغية البحث عن اجابات موضوعية لها.

ربما تكمن الدواعي الحقيقية لما بدر من المجتمع الدولي من مواقف متساهلة حيال الإعتداء الأرمني المسلح وبقاء الأرمن هذه الأراضي تحت الإحتلال لغاية الآن وإنتهاك حقوق مئات آلاف اذري بصورة جماعية عنيفة في كون أرمينيا المعتدية مسيحية وكون أذربيجان المعتدى عليها مسلمة. هذه الفكرة اخذت تصبح الشغل الشاغل في الأوساط الأذرية ويزداد انصار هذه الفكرة في المجتمع بصورة ملحوظة في الآونة الأخيرة. بالطبع، يؤدي صعود هذه الميول الى تناقص الثقة

في مصداقية المجتمع الدولي وخاصة البلدان الغربية المتقدمة وتزايد الشك في نزاهتهما. فلذلك يتوجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده الفعلية وانهاء ازدواجية المعايير في اتجاه انتهاء الإحتلال واستعادة اللاجئين والنازحين الى ديارهم وتأمين حقوق حياة أمنة لهم في اسرع وقت ممكن.

نتائج العدوان الأرمني المسلح على أذربيجان

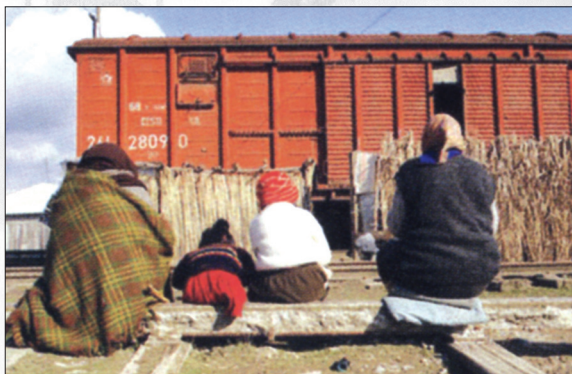
















الملحق رقم 1

معلومات في المنشآت المدمرة والمهدومة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في منطقة شوشا

الترتيب المرقم	منشآت مدمرة ومهدومة	وحدة القياس	اجمالي القدر	اجمالي القيمة (بالدولار الأميركي حسب العام 1994)
1 .	اماكن سكنية محتلة او مدمرة	تعداد		
	مدن	تعداد	1	
	بلدات	تعداد	1	
	قرى	تعداد	37	
2.	دور ومنازل	تعداد	6800	1.020.000.000
3.	منشآت صناعية	تعداد	35	179.000.000
4.	منشآت زراعية (تكنولوجيا ووسائل النقل والخ)	تعداد	183	50.000.000
	مزارع تربية المواشي المميزة	تعداد	1	5.000.000
	مواشي كبيرة القرن	تعداد	9500	13.000.000
	مواشي صغيرة القرن	تعداد	3000	6.000.000
	دواجن	تعداد	26000	234.000
	نحل	خلية	1000	200.000
5.	معدات	تعداد	1050	50.000.000

			وسائل النقل وماكينات والخ	
93.000.000	15	تعداد	منشآت الإتصال ومحطة تليفزيونية	6.
			مؤسسات صحية	7.
18.200.000	1	تعداد	مستشفيات	
2.000.000	1	تعداد	عيادات	
100.000.000	1	تعداد	مصحّة "شوشا"	
5.000.000	1	تعداد	مستنجع "شفاء"	
10.000.000	1	تعداد	مصحّة للأطفال	
3.000.000	1	تعداد	مدرسة لصحة الغابات	
2.000.000	1	تعداد	محطة اسعاف	
1.000.000	1	تعداد	مركز الصحة الوبائي	
1.200.000	1	تعداد	عيادة اسنان	
500.000	5	تعداد	صيدليات	
50.000	1	تعداد	صيدلية بصريات	
350.000	2	تعداد	مستشفى ميداني للقرى	
300.000	6	تعداد	مركز قرية طبي	
440.000	11	تعداد	مركز العناية	

			الأولية والقبالة	
362.000.000	37	عدد	مدارس ومدارس حرفية ومهنية ومعاهد	8.
14.000.000	7	تعداد	روضة اطفال	9.
			مؤسسات ثقافية	10.
6.200.000	31	تعداد	مكتبات	
15.000.000	30	تعداد	نوادي ودور ثقافية	
35.000.000	5000	تعداد	معروضات متحف	
6.000.000	1500	تعداد	معروضات ورشات رسم	
5.000.000	1	تعداد	مسرح	
14.000.000	8	تعداد	مدارس فنون جميلة وموسيقى للأطفال	
15.000.000	3	تعداد	حدائق ثقافية واستراحات	
8.000.000	2	تعداد	دور سينما	
450.000.000	300	كم	طرق معبدة	11.
			خطوط سكة حديد	12.
75.000.000	25	تعداد	جسور (للسيارات وسكة الحديد)	13.
4.000.000	2	تعداد	خزانات مائية	14.
82.500.000	550	كم	خطوط ماء	15.

			رئيسية (قنوات)	
25.500.000	850	كم	خطوط كهربائية	16.
35.300.000	620	كم	خطوط غاز رئيسية	17.
8.000.000	1	تعداد	منظومة تدفئة	18.
25.800.000	35	كم	منظومة مجاري	19.
1.510.000.000			اقدار مادية اخرى	20.
4.257.474.000			اجمالي قدر الأضرار	

التنويه:

الملحق رقم 2

معلومات عن منشآت مدمرة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في الأراضي
الأزرية المحتلة وغير العائدة إدارياً لأراضي ولاية قاراباغ الجبلية السابقة ذات
الحكم الذاتي

معلومات عن المنشآت المدمرة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في منطقة كلبجر

الترتيب المرقم	المنشآت المدمرة	وحدة القياس	اجمالي القدر	القيمة الإجمالية
1.	مناطق سكنية محتلة او مدمرة	تعداد	128	574000
2.	دور ومنازل (في المدن والمناطق السكنية)	تعداد	12000	650000
3.	منشآت صناعية	تعداد	18	9000
4.	اماكن زراعية (تكنولوجيا ووسائل نقل وغيرها)	تعداد	627	47000
	حقول زراعية	هكتار	3952	2000
	اماكن لتربية مواش	هكتار	55	3800
	مواشي كبيرة القرن	تعداد	29179	66600
	مواشي صغيرة القرن	تعداد	113254	14000
	حدائق فواكه وكرم عنب	هكتار	500	1000
	مراع	هكتار	13746	12000
5	منشآت اتصال	تعداد	2	1000
6	مؤسسات صحية	تعداد	76	7500
	مستشفيات	تعداد	7	700

1100	23	تعداد	عيادات	
50	1	تعداد	دور ولادة	
400	44	تعداد	صيادلة	
9700	97	تعداد	مؤسسات تعليمية (مدارس ومدارس مهنية)	7.
400	7	تعداد	مدارس اعدادية (رياض اطفال)	8.
7600	254	تعداد	مؤسسات ثقافية	9.
2800	141	تعداد	مكتبات	
6700	112	تعدد	نوادي	
500	1	تعداد	متاحف	
1000	12000	تعداد	معروضات متحف	
	1	تعداد	مساجد	10.
62500	625	كم	طرق سيارات	11.
		كم	خطوط سكة حديد	12.
3500	21	كم	جسور (للسارات وسكة الحديد)	13.
1000	5	تعداد	خزانات مائية	14.
4000	92	كم	خطوط مائية رئيسية (قنوات)	15.
8200	820	كم	خطوط كهربائية	16.
		كم	خطوط غاز رئيسية	17.
20000	39000	هكتار	غابات	18.
256000			خسائر لاحقة بقطاعات اخرى	19.

معلومات عن المنشآت المدمرة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في منطقة آغدام

الترتيب المرقم	منشآت مدمرة	وحدة القياس	اجمالي القدر	القيمة الإجمالية
1.	مناطق سكنية محتملة أو مدمرة	تعداد	82	1900000
2.	دور ومنازل (في المدن والمناطق السكنية)	تعداد	34680	1560000
3.	منشآت صناعية	تعداد	17	1655
4.	منشآت زراعية (تقنية وزسائل نقل والخ)	تعداد	29	14200
	حقول زراعية	هكتار	19672	1450
	اماكن تربية مواشي	تعداد	5	7500
	مواشي كبيرة القرن	تعداد	14915	9147
	مواشي صغيرة القرن	تعداد	109911	10441
	كرم غنب وحديقة فواكه	هكتار	10722	514
	مرايع (مراع)	هكتار	20384	980
5.	منشآت اتصال	تعداد	57	11500
6.	مؤسسات صحية	تعداد	120	39980
	مستشفيات	تعداد	17	13600
	عيادات	تعداد	24	12000
	دور ولادة	تعداد	1	600
	صيدليات	تعداد	26	780
	مراكز طبية	تعداد	52	13000
7.	مؤسسات تعليمية (مدارس ومدارس مهنية)	تعداد	114	23830

770	59	تعداد	مدارس اعدادية (رياض اطفال)	8.
25000	108	تعداد	مؤسسات ثقافية	9.
13700	57	تعداد	مكتبات	
9600	47	تعداد	نوادي	
1300	4	تعداد	متاحف	
400	16850	تعداد	معروضات متحف	
1360	16	تعداد	مساجد	10.
39900	266	كم	طرق للسيارات	11.
2100	32	كم	خطوط سكة حديد	12.
900	10	تعداد	جسور (للسيارات وسكة الحديد وغيرها)	13.
550	3	تعداد	خزانات مائية	14.
1980	180	تعداد	خطوط مائية رئيسية	15.
1100	62780	كم	خطوط كهربائية	16.
18600	155	كم	خطوط غاز رئيسية	17.
147900	986	هكتار	غابات	18.
2339850			مقومات مادية اخرى	19.
61.100.107.0			اجمالي قدر الخسائر اللاحقة	

اجمالي قدر الخسائر 6.100.107.0 اي ستة مليارات ومئة مليون ومئة وسبع
الف دولار اميركي.

معلومات عن المنشآت المدمرة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في منطقة
فضولي

الترتيب المرقم	منشآت مدمرة	وحدة القياس	اجمالي القدر	اجمالي المبلغ
1.	مناطق سكنية محتلة او مدمرة	تعداد	84	2.575.000.000
2.	دور ومنازل (في المدن والأماكن السكنية الأخرى)	تعداد	26208	1.928.656.552
3.	منشآت صناعية	تعداد	45	45.875.000
4.	وحدات زراعية	تعداد	990	117.810.349
	حقول زراعية	تعداد		
	وحدة تربية مواشي	تعداد	40	
	مواشي كبيرة	تعداد	29689	
	مواشي صغيرة	تعداد	55769	
	حديقة فواكه وكرم عنب	هكتار	16500	
	مراعي (مراع)	هكتار	69447	
5.	منشآت اتصال	تعداد	39	1.948.690
6.	مؤسسات صحية	تعداد	127	7.496.000
	مستشفيات....	تعداد	61	
	عيادات	تعداد	2	
	دور ولادة	تعداد	1	
	صيدليات	تعداد	63	
7.	مؤسسات تعليمية (مدارس ومدارس مهنية)	تعداد	88	1.385.962
8.	مدارس اعدادية	تعداد	76	1.765.000

			لصغار السن (رياض اطفال)	
19.568.000	183	تعداد	مؤسسات ثقافية	9.
	90	تعداد	مكتبات	
	2770	تعداد	نوادي ودور ثقافية ومسارح	
	3	تعداد	متاحف	
	1	تعداد	معروضات متحف	
500.000	10	تعداد	مساجد	10.
2.763.181	235.7	كم	طرق سير سيارات	11.
3.900.000	36	كم	خطوط سكة الحديد	12.
1.815.970	16	تعداد	جسور (للسيارات وسكة الحديد وغيرها)	13.
5.000.000	96	تعداد	خزانات مائية	14.
19.890.000	859	كم	خطوط ماء رئيسية (قنوات)	15.
5.290.680	2114	كم	خطوط كهربائية	16.
2.586.666	210	كم	خطوط غاز رئيسية	17.
1.680.000	68	هكتار	غابات	18.
4.742.932.050			اجمالي مبلغ الخسائر اللاحقة	

اجمالي قدر الخسائر 4.742.932.050 اي اربعة مليارات وسبعمئة واثنان واربعون مليوناً وتسعمئة واثنان وثلاثون الف وخمسين دولار اميركي.

معلومات عن المنشآت المدمرة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في منطقة قبادلي

الترتيب المرقم	منشآت مدمرة	وحدة القياس	القدر الإجمالي	القيمة الإجمالية
1.	مناطق محتلة او مدمرة	تعداد	94	مدينة واحدة و 93 قرية
2.	دور ومنازل	تعداد	6988	489160
3.	منشآت صناعية	تعداد	8	
4.	وحدات زراعية	تعداد	1080	211867
	حقول زراعية	هكتار	13988	60774
	وحدات تربية مواش	تعداد	48	42820
	مواش كبيرة	تعداد	25086	14850
	مواش صغيرة	تعداد	25846	1693
	حديقة فواكه وعنب	هكتار	17130	78970
	مراع	هكتار	850	12760
5.	منشآت اتصال	تعداد	32	6480
6.	مؤسسات صحية	تعداد	86	51443
	مستشفيات	تعداد	4	26445
	عيادات	تعداد	1	22900
	دور ولادة	تعداد	1	1294
	صيدليات	تعداد	4	804
7.	مؤسسات تعليمية (مدارس ومدارس مهنية)	تعداد	63	72960
8.	مؤسسات لصغار السن (رياض أطفال)	تعداد	11	3872

61670	180	تعداد	مؤسسات ثقافية	9.
32940	84	تعداد	مكتبات	
27810	55	تعداد	نواد	
80	1	تعداد	متاحف	
840	2350	تعداد	معروضات متحف	
180	6	تعداد	مساجد	10.
1800	650	كم	طرق للسيارات	11.
			خطوط سكة الحديد	12.
3180	9	تعداد	جسور (للسيارات والقطارات)	13.
1020	2	تعداد	خزانات ماء	14.
450	150	كم	خطوط ماء رئيسية	15.
2660	4830	كم	خطوط كهربائية	16.
670	165	كم	خطوط غاز رئيسية	17.
66826	13365	هكتار	غابات	18.
8460	6	تعداد	ادارات محلية للسلطة التنفيذية واجهزة	19.
22800	95	تعداد	مديريات ومؤسسات اخرى	20.
7200	9	تعداد	شركات التشييد والبناء	21.
2800	4	تعداد	شركات لتعبيد الطرق	22.
76190	12905	هكتار	قطعة ارض	23.

			ملاصقة للدار	
4200	1048200	تعداد	دواجن	.24
267	1210	تعداد	خلية نحل	.25
33660	10000	طن	منتجات زراعية جاهزة	.26
2400	31	تعداد	مقر السلطة التنفيذية بحسب المناطق	.27
5600	112	تعداد	مؤسسات صغيرة	.28
16480	41	تعداد	تشاركيات	.29
1120	14	تعداد	مزارع	.30
890	18	تعداد	طواحين	.31
2100	4	تعداد	محطات ضخ الماء	.32
5800	120	تعداد	محطة توليد كهرباء ومحولات	.33
276870	-	-	اغراض ومراكب للمواطنين	.34
1.485.627.0			القيمة الإجمالية للأضرار	

معلومات عن المنشآت المدمرة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في منطقة
جبرائيل

الترتيب المرقم	منشآت مدمرة	وحدة القياس	اجمالي القدر	مجمّل المبلغ (بالدولار الأمريكي بحسب سعر 1994)
1.	مناطق سكنية محتلة أو مدمرة	تعداد	97	
2.	دور ومنازل (في المدن والمناطق السكنية)	تعداد	14000	700000
3.	منشآت صناعية	تعداد	8	68400
4.	وحدات زراعية (تكنولوجيا ووسائل النقل)	تعداد	44	264900
	حقول زراعية	هكتار	20426	92000
	مزارع تربية مواش	تعداد	180	27000
	مواش كبيرة	تعداد	14078	6300
	مواش صغيرة	تعداد	59164	5900
	حديقة فواكه وعنب	هكتار	6462	51700
	مراع	هكتار	30379	82000
5.	منشآت اتصال	تعداد	65	1100
6.	مؤسسات صحية	تعداد	83	170000
	مستشفيات	تعداد	77	169000
	عيادات	تعداد	1	300
	دور ولادة	تعداد	1	300
	صيدليات	تعداد	4	40
7.	مؤسسات	تعداد	91	133250

			تعليمية	
1750	35	تعداد	مؤسسات لصغار السن (رياض اطفال)	8.
149300	149	تعداد	مؤسسات ثقافية	9.
62300	78	تعداد	مكتبات	
80000	40	تعداد	نواد	
500	2	تعداد	متاحف	
5000	5000	تعداد	معروضات متحف	
1000	5	تعداد	مساجد	10.
199000	320	كم	طرق السيارات	11.
52000	52	كم	خطوط سكة الحديد	12.
4000	56	تعداد	جسور (للسيارات وسكك الحديد وغيرها)	13.
600	28	تعداد	خزانات ماء	14.
19000	60 كم خط الماء و 142 قناة	كم	خطوط ماء رئيسية (قنوات)	15.
18000	281 كم 61870 كوا	كم	خطوط كهربائية	16.
4500	150	كم	خطوط غاز رئيسية	17.
151100	4480	هكتار	غابات	18.
12000	134	تعداد	آثار تاريخية ودينية	19.
560000	-	-	عقارات خاصة	20.

			(دور ومنازل واغراض المعيشة)	
166000	-	-	وسائل النقل والماكينات والآليات والمعدات	.21
2100	2300	تعداد	عائلة النحل	.22
37000	11	تعداد	مؤسسات التشييد والبناء	.23
72000	-	-	البنية التحتية للهندسة	.24
120000	11	تعداد	آبار ارتوازية	.25
543300	886	تعداد	مباني عامة	.26
3.450.300.0			القيمة الإجمالية للاضرار	

معلومات عن المنشآت المدمرة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في منطقة
زنكلان

الترتيب المرقم				
1.	مناطق سكنية محتلة او مدمرة	تعداد	85	1380
2.	دور ومنازل (اغراض ومعدات متروكة في المدن والمناطق السكنية)	تعداد	36000	1260
3.	منشآت صناعية	تعداد	12	32500
4.	اماكن زراعية	تعداد	2820	98700
	حقول زراعية	هكتار	7900	5500
	وحدات تربية مواشي	تعداد	31	12400
	مواش كبيرة	تعداد	52342	21900
	مواشي صغيرة	تعداد	104000	12500
	دواجن	تعداد	14281	130
	نحل	صندوق	1600	1040
	اشجار الفواكه	تعداد	301474	3000
	حدائق الفاكهة وكرم العنب	هكتار	4600	23000
	مرايع (مراع)	هكتار	22874	4200
5.	منشآت اتصال	تعداد	80	8100
6.	مؤسسات صحية	تعداد	66	10100
	مستشفيات	تعداد	6	4400
	عيادات	تعداد	45	4500

700	9	تعداد	دور ولادة	
500	6	تعداد	صيدليات	
32200	81	تعداد	مؤسسان تعليمية (مدارس متوسطة ومدارس مهنية)	.7
6300	42	تعداد	مؤسسات لصغار السن	.8
32000	152	تعداد	مؤسسات ثقافية	.9
11600	65	تعداد	مكتبات	
12000	63	تعداد	نوادي	
3600	24	تعداد	متاحف	
4700		تعداد	معروضات متاحف	
500	3	تعداد	مساجد	.10
31200	390	كم	طرق للسيارات	.11
35000	140	كم	خطوط سكة حديد	.12
1400	13	تعداد	جسور (لطرق السيارات وسكة الحديد وغيرها)	.13
1900	8	كم	خزانات مائية	.14
3700	105	كم	خطوط ماء رئيسية	.15
4400	2900	كم	خطوط كهربائية	.16
3200	45	كم	خطوط غاز رئيسية	.17
285200	14260	هكتار	غابات	.18

15000	2	تعداد	محطات ضخ ماء	19.
1200	11	تعداد	شركات بناء وتشبيد	20.
		تعداد	محطة سكة حديد	21.
17200	191	تعداد	مؤسسات تجارية ومؤسسات خدمات عامة	22.
3200	3000	كم	خطوط تلفونية	23.
3200	2500	كم	خطوط اذاعة	24.
3800	478.3		المنتجات الجاهزة المتروكة في المستودعات	25.
1200	120	علب زجاجية	معلبات	26.
1200	4000	طن	منتجات القمح	27.
12400	2700	طن	منتجات التبغ	28.
400	12400	طن	منتجات القز	29.
3.414.170.0			اجمالي مبلغ الخسائر اللاحقة	

تنويه: تضررت منطقة زنكلان 3.414.170.0 دولاراً اميركياً بعيداً عن قيمة الاضرار المعنوية (من الصعب تحديدها) التي عان منها سكانها.

معلومات عن المنشآت المدمرة من قبل القوات الأردنية المسلحة في منطقة لاجن

الترتيب المرقم	منشآت مدمرة	وحدة القياس	اجمالي القدر	مجموع المبلغ (بالدولار الأمريكي يحسب سعر الدولار في عام 1994)
1.	مناطق سكنية محتلة او مدمرة	تعداد	مدينة واحدة وبلدة واحدة و 125 قرية	3.294.867.14 35..25.395 3.779.264.01
2.	دور ومنازل (في المدن والمناطق السكنية)	تعداد	13745	1.138.814.7
3.	منشآت صناعية	تعداد	228	3.297.867.14
4.	اغراض زراعية (تقنية ووسائل النقل)	تعداد	244	91.816.0
	حقول زراعية	هكتار	480	1.458.0
	وحدات تربية مواش	تعداد	58	14.812.02
	مواشي كبيرة	تعداد	12816	34.901.0
	وحدة تربية نحل	خلية	38.536	5.453.6
	مواش صغيرة	تعداد	79679	15.621.38
	حديقة فاكهة وكرم عنب	هكتار	390	2.170.0
	مراعي (مراع)	هكتار	103600	17.400.0
5.	منشآت اتصال	تعداد	67	55.063.0
6.	مؤسسات صحية	تعداد	142	10.089.25
	مستشفيات	تعداد	54	8.075.0

355.0	1	تعداد	عيادات	
1.585.0	83	تعداد	دور ولادة	
74.25	4	تعداد	صيدليات	
37.655.0	111	تعداد	مرسسات تعليمية (مدارس ومدارس مهنية)	.7
1.350.0	25	تعداد	مؤسسات اعدادية لصغار السن (رياض اطفال)	.8
14.245.0	217	تعداد	مؤسسات ثقافية	.9
3.366.0	119	تعداد	مكتبات	
4.663.0	81	تعداد	نواد	
6.120.0	2	تعداد	متاحف	
196.0	1850	تعداد	معروضات متحف	
2.750.0	2	تعداد	مساجد	.10
857.111.0	2584	كم	طرق للسيارات	.11
---	---	كم	خطوط سكة حديد	.12
22.500.0	45	تعداد	جسور (لطرق السيارات وسكة الحديد وغيرها)	.13
940.5	31	تعداد	خزانات مائية	.14
26.623.0	1290	كم	خطوط ماء رئيسية (قنوات)	.15

21.965.0	1826	كم	خطوط كهربائية	.16
118.558.0	584	كم	خطوط غاز رئيسية	.17
512.100.0	2400	هكتار	غابات	.18
11.447.25	460	تعداد	مؤسسات تجارية وخدمات عامة	.19
876.600.0	120	تعداد	منشآت عامة وانشائية غير مكتملة في المنطقة نفسها	.20
2.031.66			خسائر لحقت بمجالات اخرى	.21
7.099.526.500			اجمالي مبلغ الخسائر اللاحقة (بالدولار الأميركي)	

الملحق رقم 3

معلومات عن منشآت مدمرة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في المناطق المحيطة بالجبهة والمناطق الحدودية مع أرمينيا (قازاخ وأغصطافا وطاوس وطرطر وأغجابيدي وبيلقان باثنتشاء جمهورية، أخجيفان ذات الحكم الذاتي) معلومات عن المنشآت المدمرة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في منطقة قازاخ

الترتيب المرقم	منشآت مدمرة	وحدة القياس	القدر الإجمالي	القيمة الإجمالية (بحسب سعر الدولار الأمريكي عام 1994)
1.	مناطق سكنية محتلة أو مدمرة	قرية	7	-
2.	مساحة الأراضي المحتلة	هكتار	7698	-
3.	منازل خاصة	تعداد	716	182841268
4.	تعداد سكان القرى المحتلة	نسمة	3661	-
5.	معسكرات الرواد الشباب	مبنى	4	2033100
6.	دار ثقافية	مبنى	3	3157812
7.	مدارس	مبنى	7	10159310
8.	روضة اطفال	مبنى	7	5327292
9.	اماكن خدمات عامة	مبنى	3	1164766
10.	نوادي ومكتبات	مبنى	10	3767318
11.	مبنى العيادة والمستشفى	مبنى	8	147668
12.	مقر السلطة التنفيذية في التعاونيات	مبنى	2	243486
13.	منشآت	مبنى	19	1189088

			ومجمعات للمواشي	
601494	9	مبنى	مستودعات	.14
27291432	1640	هكتار	محطة ضخ الماء وشبكة الري الآلي	.15
462862	8	مبنى	محال	.16
457974	2	مبنى	مطاعم	.17
106784	1	مبنى	فندق	.18
71972	1	مبنى	مكتب البريد	.19
56150	1	مبنى	مخبز	.20
121680	1	مبنى	محطة اطفاء الحريق	.21
86760	1	مبنى	مصرف	.22
132076	1	مبنى	مقر الشرطة	.23
16650	1	مبنى	منظومة الحماية من البرد	.24
705000	1	مبنى	دور ولادة	.25
1618016	177	مبنى	اضرار لاحقة بمنازل الأهالي	.26
177750	1	محطة	محطة البث المتلفز	.27
347242	14.5	كم	خطوط لماء عزب	.28
27862	1	مبنى	ورشة اشغال الخشب	.29
61650	1	هكتار	كاراج	.30
168262	5	مبنى	ورشة لترميم السيارات	.31
20312	2	مبنى	طاحونة	.32
35217800	17	كم	خطوط سكة	.33

			حديد (مع الجسور)	
3155640	4	مبنى	مبنى سكني لعمال سكة الحديد (المؤلف من 16 منزلاً)	.34
16250	1	تعداد	أبار ارتوازية	.35
5000	1	تعداد	نقطة مراقبة	.36
37500	2.25	هكتار	مطار للمروحيات	.37
4359840	5	تعداد	جسور	.38
24074	1	مبنى	محطة الوقود للتعاونيات	.39
124966	2	مبنى	ورشة صناعة الحذاء (مع المعدات)	.40
9950168	-	-	ماكينات ومعدات وقطع غيار	.41
6529250	149.69	كم	خطوط غاز رئيسية	.42
320157	62.3	كم	خطوط كهربائية بمحطة المحولات	.43
491098	52.1	كم	خطوط اتصال ومحطات اتصال 200	.44
8663840	63	كم	طرق لسير السيارات	.45
4506800	3000	هكتار	غابات طبيعية	.46
230000	406	هكتار	كرم غنب	.47

1486875	1583	هكتار	حقول زراعية	.48
1826250	2922	هكتار	مرعى وحقول اخرى	.49
5052000	8420	تعداد	مواشي كبيرة	.50
1120500	12450	تعداد	مواشي صغيرة	.51
48420	6456	تعداد	دواجن	.52
	15	تعداد	اثار تاريخية وثقافية	.53
327.529.464			القيمة الإجمالية للأضرار اللاحقة	

معلومات عن المنشآت المدمرة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في منطقة
أغصطافا

		وحدة القياس		
1.	-	تعداد	مناطق سكنية محتلة او مدمرة	-
2.	-	هكتار	مساحة الأراضي المحتلة	-
3.	2220	متر مكعب	دور ومنازل	610500
4.	-	تعداد	منشآت صناعية	-
5.	-	تعداد	مزارع	-
	18.0	هكتار	حقول زراعية	135000
	-	-	مزارع تربية المواشي	-
	42	تعداد	مواشي كبيرة	34125
	190	تعداد	مواشي صغيرة	28500
	-	هكتار	كرم عنب وحديقة فواكه	-
	155	هكتار	مرعى	2325
6.	-	تعداد	منشآت اتصال	-
7.	-	تعداد	مؤسسات صحية	-
	300	متر مربع	مستشفيات	82500
	-	تعداد	عيادات	-
	-	تعداد	دور ولادة	-
	-	تعداد	صيدليات	-
8.	200	متر مربع	مؤسسات تعليمية (مدارس متوسطة ومدارس مهنية)	55000
9.	380	متر مربع	مؤسسات اعدادية (رياض اطفال)	104500

63250	230	متر مربع	مؤسسات ثقافية	10.
-	-	تعداد	مكتبات	
77000	280	متر مربع	نوادي	
-	-	-	متاحف	
-	-	-	معروضات متاحف	
-	-	-	مساجد	11.
218750	3.5	كم	طرق السيارات	12.
-	-	كم	خطوط سكة الحديد	13.
-	-	تعداد	جسور (للسيارات وسكة الحديد ةغيرها)	14.
-	-	تعداد	خزانات ماء	15.
62500	1.0	كم	خطوط ماء رئيسية	16.
-	-	كم	خطوط كهربائية	17.
-	-	كم	خطوط غاز رئيسية	18.
525000	60	كم	غابات	19.
1.988.950			القيمة الإجمالية للاضرار	

معلومات عن المنشآت المدمرة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في منطقة جده بك

الترتيب المرقم	منشآت مدمرة ومهدومة	وحدة القياس	القدر الإجمالي	القيمة الإجمالية
1.	مناطق سكنية محتلة او مدمرة	قرية	2	
2.	مساحة الأراضي المحتلة		200	152000
3.	دور ومنازل	تعداد	74	15000000
4.	منشآت صناعية			
5.	منشآت زراعية (التقنية ووسائل النقل)			
	حقول زراعية	هكتار	80	86000
	مزارع تربية المواشي			
	مواشي كبيرة	تعداد	1775	396000
	مواشي صغيرة	تعداد	4856	269000
	حديقة فواكه وعنب			
	مراع	هكتار	1000	100000
6.	منشآت اتصال		80 عماداً و 800 متر كابل	86000
7.	مؤسسات صحية	متر مربع	110	
	مستشفيات			

			عيادات	
			دور ولادة	
			صيدليات	
150000	1	تعداد	مؤسسات تعليمية (مدارس متوسطة ومدارس مهنية)	.8
			مؤسسات لصغار السن (رياض اطفال)	.9
			مؤسسات ثقافية	.10
			مكتبات	
25000	2	تعداد	نواد	
			متاحف	
			معروضات متحف	
			مساجد	.11
80000	5	كم	طرق لسيير السيارات	.12
			خطوط سكة الحديد	.13
30000	3	تعداد	جسور (لسيارات وسكة الحديد وغيرها)	.14
120000	1	تعداد	خزانات ماء	.15
			خطوط ماء رئيسية	.16

		120 عماداً و 4000 متر كابل ومحولتان	خطوط كهربائية	17.
			خطوط غاز رئيسية	18.
			غابات	19.
35.000.000 مناط او \$44.303.800				القيمة الإجمالية للاضرار بالعملة الوطنية وبالدولار الأميركي

التنويه: \$1 = 0.79 مناط (العملة الأثرية)

معلومات عن المنشآت المدمرة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في منطقة
طرطر

الترتيب الرقمي	منشآت مدمرة ومهدومة	وحدة القياس	القدر الإجمالي	القيمة الإجمالية
1.	مناطق سكنية محتلة أو مدمرة	تعداد	26	630000
2.	مساحة الأراضي المحتلة	هكتار	63987	6389
3.	دور ومنازل	تعداد	6680	46722
4.	منشآت صناعية	تعداد	19	1235
5.	منشآت زراعية (تقنية ووسائل النقل وغيرها)	تعداد	6500	375
	حقول زراعية	هكتار	14327	1432.7
	مزارع تربية المواشي	تعداد	78	81000
	مواشي كبيرة	تعداد	83000	16850
	مواشي صغيرة	تعداد	105000	1550
	حديقة فواكه وكرم عنب	هكتارا	5312	1062.4
	مراع	هكتار	9675	1935
6.	منشآت اتصال	تعداد	26	39
7.	مؤسسات صحية	تعداد	32	112
	مستشفيات	تعداد	1	14
	عيادات	تعداد	1	7
	نقاط معاينة في القرى	تعداد	22	44
	دور ولادة	تعداد	2	10
8.	صيدليات	تعداد	6	3
	مؤسسات تعليمية (مدارس متوسطة ومدارس مهنية)	تعداد	28	84

18	12	تعداد	مؤسسات اعدادية (رياض اطفال)	9.
104	52	تعداد	مؤسسات ثقافية	10.
78	26	تعداد	مكتبات	
120	24	تعداد	نوادي	
3	1	تعداد	متاحف	
	1437	تعداد	معروضات متاحف	
-	-	تعداد	مساجد	11.
2950	285	كم	خطوط لسير لسيارات	12.
-	-	كم	خطوط سكة الحديد	13.
8	15	تعداد	جسور (لسيارات وسكة الحديد وغيرها) 14.	14.
6	2	تعداد	خزانات ماء	15.
310	52	كم	خطوط ماء رئيسية	16.
1630	1600	كم	خطوط كهربائية	17.
-	-	كم		18.
5204	2521	هكتار		19.
799.295.1			القيمة الإجمالية للأضرار	

التنويه: لم يشمل الجدول 548 متر مربع كم من أراضي منطقة أغدره التي تم ضمها الى طرطر.

معلومات عن المنشآت المدمرة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في منطقة
أغجابعدى

الترتيب المرقم	منشآت مدمرة و	اجمالي القدر	وحدة القياس	اجمالي المبلغ
1.	مناقص سكنية محتملة او مدمرة	تعداد	1	-
2.	مساحة الاراضي المحتلة	هكتار	750	2250000
3.	دور ومنازل	تعداد	45	3071250
4.	منشآت صناعية	-	-	-
5.	معدات زراعية (تقنية ووسائل النقل وغيرها)	تعداد	24	292800
	حقول زراعية	هكتار	2130	15336000
	مزارع لتربية مواش			
	مواش كبيرة	تعداد	80	79200
	مواش صغيرة	تعداد	2500	750000
	فواكه وكروم العنب	هكتار	88	743600
	مراتع	هكتار	870	2610000
6.	منشآت اتصال	تعداد	1	492000
7.	مؤسسات صحية	-	-	-
	مستشفيات	-	1	398000
	عيادات	-	-	-
	دور ولادة	-	-	-
	صيدليات	-	-	-
8.	مؤسسات تعليمية	تعداد	1	826000
9.	مؤسسات	-	-	-

			اعدادية	
-	-	-	مؤسسات ثقافية	10.
384000	1	تعداد	مكتبات	
69000	1	تعداد	نوادي	
-	-	-	متاحف	
-	-	-	معروضات متحف	
-	-	-	مساجد	11.
670000		كم	خطوط لسير السيارات	12.
-		-	خطوط سكة الحديد	13.
144000		تعداد	جسور (لسيارات وسكة الحديد وغيرها)	14.
-		-	خزانات مائية	15.
-	35		خطوط ماء رئيسية (قنوات)	16.
8400	-	-	خطوط كهربائية	17.
-	-	-	خطوط غاز رئيسية	18.
-	-	-	غابات	19.
189200	22	تعداد	محولات	20.
64500	215	تعداد	اعمدة كهربائية	21.
2242500	65	تعداد	آبار ارتوازية فرعية	22.
1200000	8		منشآت خدمات عامة	23.
\$22.420.050			القيمة الإجمالية للاضرار	

معلومات عن المنشآت المدمرة من قبل القوات الأرمنية المسلحة في منطقة بيلقان

الترتيب الرقمي	منشآت مدمرة او مهدومة	وحدة القياس	اجمالي القدر	مجموع المبلغ
1.	مناطق سكنية مدمرة او مهدومة			
2.	مساحة الأراضي المحتلة			
3.	دور ومنازل	تعداد	8	142.500
4.	منشآت صناعية	تعداد	1	3.400.000
5.	اغراض زراعية			
	حقول زراعية			
	وحدات تربية مواش			
	مواشي كبيرة			
	مواشي صغيرة			
	حدائق مأكهة وكرم عنب			
	مراتع			
6.	منشآت اتصال			
7.	مؤسسات صحية	تعداد	1	270.000
	مستشفيات			
	عيادات			
	دور ولادة			
	صيدليات			
8.	مؤسسات تعليمي (مدارس ومدارس مهنية)			
9.	مؤسسات			

			تعليمية لصغار السن (رياض أطفال)	
			مؤسسات ثقافية	10.
			مكتبات	
			نواد	
			متاحف	
			معروضات متحف	
			مساجد	11.
			طرق للسيارات	12.
			خطوط سكة الحديد	13.
			جسور (لطرق السيارات وسكة الحديد وغيرها)	14.
			خزانات مائية	15.
			خطوط ماء رئيسية (قنوات)	16.
			خطوط كهربائية	17.
			خطوط غاز رئيسية	18.
			غابات	19.
3.812.500			اجمالي مبلغ الخسائر اللاحقة	

مصادر

1. Shavrov, N. I. New threat to Russian cause in the South Caucasus: Forthcoming Sale of Mugan to foreigners. Baku: Elm, 1990.
2. Human Rights Questions. Letter dated 25 October, 1996 from the permanent Representative of Azerbaijan to the United Nations addressed to the General
[//http://www.un.org/documents/ga/docs/51/c3/ac359-9.htm](http://www.un.org/documents/ga/docs/51/c3/ac359-9.htm)
3. Convention on the prevention and punishment of the crime of Genocide. Adopted by General Assembly Resolution 260 A (3) of the General Assembly on December 9, 1948 and entered into force on 12 January 1961. [//http://www.un.org](http://www.un.org)
4. Joint statement on the Nagorno-Karabakh Conflict. By U.S. President Obama, Russian President Medvedev, and French President Sarkozy at the L'Aquila summit of the Eight, July 10, 2009 [//http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Joint-statement-on-the-Nagorno-Karabakh-Conflict](http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Joint-statement-on-the-Nagorno-Karabakh-Conflict)
5. Joint statement on the Nagorno-Karabakh Conflict by Dmitry Medvedev, President of Russian Federation, Barack Obama, President Of The United States Of America, and Nicolas Sarkozy, President Of The French Republic, Muskoka, 26 June 2010 [//http://www.whitehouse.gov/the-press-office/g8-summit-joint-statement-nagorno-karabakh-conflict-dmitry-medvedev-president-russi](http://www.whitehouse.gov/the-press-office/g8-summit-joint-statement-nagorno-karabakh-conflict-dmitry-medvedev-president-russi)
6. Joint statement on the Nagorno-Karabakh Conflict, by the Presidents of the OSCE Minsk Group Co-Chair countries at the G-8 Summit. Deauville, France, 26 May 2011 [//http://www.osce.org/mg/78196](http://www.osce.org/mg/78196)
7. National composition of population of the USSR. According to the All-Union census of 1989. Moscow: Finances and Statistics, p.120

8. Declaration of Principles of International Law Concerning Friendly Relations and Co-Operation among states in Accordance with the Charter of the United Nations, 1970//<http://www.un.org>
9. Final Act of the Conference on Security and Cooperation in Europe, Helsinki, 1975 // <http://www.osce.org>
10. Azerbaijan: Seven years of Conflict in Nagorno-Karabakh. New York: Human Rights Watch/Helsinki,2004, p.67-73
11. Armenia-Azerbaijan. Resolution 822 (1993) Adopted by the Security Council at its 3205-th meeting, on 30 April 1993
//<http://www.un.org>
12. Armenia-Azerbaijan. Resolution 853 (1993) Adopted by the Security Council at its 3259-th meeting, On 29 July 1993
//<http://www.un.org>.
13. Armenia-Azerbaijan. Resolution 874 (1993) Adopted by the Security Council at its 3292-th meeting, On 14 October
//<http://www.un.org>.
14. Armenia-Azerbaijan. Resolution 884 (1993) Adopted by the Security Council at its 3313-th meeting, On 12 November
//<http://www.un.org>.
15. Cooperation between the United Nations and the Organization for Security and Cooperation in Europe. Resolution adopted by the General Assembly on 16 January 1998 (without reference to a main Committee (A/52/L.38 and Add.1 and A/52/L.39) A/RES/52/22//<http://www.un.org>)
16. Cooperation between the united Nations and the organization for security and Cooperation in Europe. Resolution adopted by the General Assembly on 9 February 2000 (without reference to a Main Committee (A/54/L.64 and Add.1 and A/55/L.65) A/RES/54/117// <http://www.un.org>
17. Cooperation between The united nations and the Organization for Security and Cooperation in Europe> Resolution adopted by the General Assembly on 2 March 2001 (without reference to a Main Committee (A/55/L.69 and Addd.1, and A/55/L.70) A/RES/55/179 //<http://www.un.org>

18. Cooperation between The United Nations and the Organization for Security and Cooperation in Europe. Resolution adopted by the General Assembly on 14 February 2002 (without reference to a Main Committee (A/56/L.66 and Add.1 and A/56/L.67) A/RES/56/216 //http://www.un.org
19. The united nations and the Organization for Security and Cooperation in Europe> Resolution adoptedby the General Assembly on 6 February 2003 (without reference to a Main Committee (A/57/L.72 and Add.1 and A/57/L.73) A/RES/57/298 //http://www.un.org
20. Emergency international assistance to refugees and displaced persons in Azerbaijan. Resolution adopted by the General Assembly on 20 December 1993, A/RES/48/114 //http://www.un.org
21. The situation in the occupied territories of Azerbaijan. Resolution adopted by the General Assembly on 7 September 2006 (without reference to a main Committee (A/60/L.60/Rev.2), A/RES/60/285 //http://www.un.org
22. The situation in the occupied territories of Azerbaijan.resolution adopted by The General assembly on 14 march 2008 (without reference to a Main Committee (A/62/L.42))A/RES/62/243 //http://www.un.org
23. Protracted conflicts in the GUAM area (Georgia, Ukraine, Azerbaijan Moldova)and their implications for international peace, security and development //http://www.un.org/Russian/ga/61/issues/ps.shtml
24. Report on conflicts in Transcaucasia. (Rapporteur: Mr.Jean seitlinger) //http://assembly.coe.int//main.asp?link=http://assembly.coe.int/documents/Working-Docs/doc97/edoc7793.htm
25. On the conflicts in Transcaucasia. Resolution 119 (1997) //http://assembly.coe.int/main.asp?Link=/documents/adoptedtext/ta97/eres1119.htm.

26. The conflict over the nagorno-karabakh region dealt by the OSCE Minsk Conference. Doc. 29 November 2004. Report Political affairs Committee. Rapporteur: Mr. david Atkinson
[//http://assembly.coe.int/documents/workingDocs/doc04/EDOC10364.htm](http://assembly.coe.int/documents/workingDocs/doc04/EDOC10364.htm).
27. The conflict over the nagorno-karabakh region dealt by the OSCE Minsk Conference. Resolution 1416 (2005)
[//http://assembly.coe.int/Main.asp?Link=/Documents/AdoptedText/ta05/ERES1416.htm](http://assembly.coe.int/Main.asp?Link=/Documents/AdoptedText/ta05/ERES1416.htm).
28. Report Committee on the Honouring of Obligations and Commitments by Member States of the Council of Europe (Monitoring Committee). The functioning of democratic institutions in Azerbaijan
[//http://assembly.coe.int/Main.asp?link=/Documents/WorkingDocs/Doc08/EDOC11627.htm](http://assembly.coe.int/Main.asp?link=/Documents/WorkingDocs/Doc08/EDOC11627.htm).
29. The functioning of democratic institutions in Azerbaijan. Resolution 1614 (2008)
[//http://assembly.coe.int/Mainf.asp?link=/documents/Adopted-text/ta08/ERES1614.htm](http://assembly.coe.int/Mainf.asp?link=/documents/Adopted-text/ta08/ERES1614.htm)
30. Final Communiqué of the seventh Islamic Summit Conference (Session of Fraternity and Revival). Casablanca, Kingdom of Morocco, 13-15 December, 1994 // <http://www.oic-oci.org/english/conf/is/7/7th-is-summit.htm#top>
31. Final Communiqué of the eighth Islamic Summit Conference (Session of Dignity, Dialogue, Participation). Tehran, Islamic Republic of Iran, 9-11 December, 1997 // <http://www.oic-oci.org/english/conf/is/8/8th-is-summits.htm#FINAL>
COMMUNIQUE
32. Final Communiqué of the ninth Islamic summit Conference. Doha, State of Qatar, 12-13 November, 2000 // http://www.oic-oci.org/English/conf/is/9/9th-is-sum-final_communique.htm
33. Final Communiqué of the tenth Islamic Summit Conference (Session of Knowledge and Morality for the Progress of

- Ummah). Putrajaya, Malaysia, 16-17 October, 2003
[//http://www.oic.oci.org/English/conf/is/10/10is-fc-en.htm](http://www.oic.oci.org/English/conf/is/10/10is-fc-en.htm)
34. Final Communiqué of the third Extraordinary Session of the Islamic Summit Conference “Meeting the Challenges of the 21st Century<, Solidarity in Action”. Makkah Al Mukarramah, 7-8 December, 2005 [//http://www.oic.oci.org./ex-summit/English/fc-exsumm-en.htm](http://www.oic.oci.org./ex-summit/English/fc-exsumm-en.htm)
35. Final Communiqué of the eleventh Islamic Summit Conference (Session of Muslim Ummah in the 21st Century). Dakar, republic of Senegal, 13-14 March 2008 [//http://www.oic-oci.org/is11/English/FC-11-%20SUMMIT-en.pdf](http://www.oic-oci.org/is11/English/FC-11-%20SUMMIT-en.pdf)
36. First Additional meeting of the CSCE Council. Helsinki, 24 March 1992. Summary of Conclusions
[//http://www.osce.org/mc/29121](http://www.osce.org/mc/29121)
37. Budapest Document 1994, CSCE Budapest Summit
[//http://www.osce.org/mc/39554](http://www.osce.org/mc/39554)
38. Lisbon Document 1996, OSCE Lisbon Summit [//http://www.osce.org/mc/39539](http://www.osce.org/mc/39539)
39. Istanbul Document 1999, OSCE Istanbul Summit
[//http://www.osce.org/mc/39539](http://www.osce.org/mc/39539)
40. Joint statement by the heads of delegation of the OSCE Minsk Group Co-Chair Countries and the presidents of Azerbaijan and Armenia. OSCE Astana Summit, 1 December, 2010
[//http://summit2010.osce.org/en/press_release/node/427](http://summit2010.osce.org/en/press_release/node/427)
41. The need for an EU strategy for the South Caucasus. European Parliament resolution of 20 May 2010 on the need for an EU strategy for the South Caucasus (2009/2216(INI)), P7_TA(2010)0193
[//http://www.europarl.europa.eu/side/getDoc.do?type=TA&language=EN&reference=P7-TA-2010-0193](http://www.europarl.europa.eu/side/getDoc.do?type=TA&language=EN&reference=P7-TA-2010-0193)
42. Riga Summit Declaration issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Riga on 29 November 2006
[//http://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_37920.htm](http://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_37920.htm)

43. Bucharest Summit Declaration Issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Bucharest on 3 April 2008
[//http://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_8443.htm](http://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_8443.htm)
44. Final communiqué Meeting of the North Atlantic Council at the level of Foreign Ministers held at NATO Headquarters, Brussels
[//http://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_46247.htm](http://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_46247.htm)
45. Strasbourg / Kehl Summit Declaration issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Strasbourg /Kehl on April 2009
[//http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_52837.htm](http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_52837.htm)
46. Lisbon Summit Declaration //
http://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_68828.htm?mode=pressrelease
47. Robert Simmons: “The doors of NATO are open for new members, including Azerbaijan”
[//http://news.day.az/politics/240260.html](http://news.day.az/politics/240260.html)
48. NATO Secretary General: “a resolution of the Nagorno-Karabakh conflict must be within the territorial integrity of Azerbaijan.” //<http://www.navigator.az/news/3/11586.html>.
49. Thank you NATO for Karabakh
[//http://www.rosbalt.ru/2009/04/29/637331.html](http://www.rosbalt.ru/2009/04/29/637331.html).
50. Repor of the Human Rights Centre Memorial on massive human rights violations associated with the occupation of the village of Khojali on the night of 25 to 26 February 1992 by armed forces //<http://karabakh-war.com/Khojali-massacre/memorial-Khojali/>
51. Thomas de Waal Black garden: Armenia and Azerbaijan through peace and war/translation from English – M.:Text,2005, p235.
52. The State Commission of the Republic of Azerbaijan on Prisoners of War, Houstages and Missing People. Prisoners of War, Hostages and Missing Persons

//<http://www.human.gov.az/?sehife=etrafli&sid=MTYzMjAzMTEyNDM2NDcyMw==&dil=en>

53. Resolution No. 10/11-p (IS) on the Agression of the Republic of Armenia against the republic of Azerbaijan. The 11th session of the Islamic Summit Conference (Session of the Islamic Ummah in 21st Century), Dakar, Republic of Senegal, 13-14 march 2008
//<http://www.oic-oci.org/is11/English/res/11-SUM-POL-RES-FINAL.pdf>
54. 18 years pass since occupation of Agdam //
<http://www.eco.gov.az/en/news.php?id=6445>
55. A Letter numbered 2MM/760-0204 of 12 April 2011 addressed to MP Elkhana Suleymanov of Milli Majlis from the Ecology and Natural Resources Ministry of The Azerbaijani Republic.
56. Resolution No.2/11-E(IS) on the Activities Related to Economic Assistance To Member states and Non-OIC Countries and Muslim Communities, 11th Islamic Summit Conference, Dakar, Republic of Senegal, 13-14 March 2008 //<http://www.oic-oci.org/is11/English/res/11SUM-ECO-RES-Final.pdf>
57. Attachment to the letter numbered 7/161 of 11 May 2011 addressed to MP Elkan Suleymanov of the Milli Majlis by the head of the executive authorities of the Shusha District of the Azerbaijani Republic.
58. Attachment to the letter numbered VM-1/78.3 of 2 March 2011 addressed to MP Elkhana Suleymanov of Milli Majlis by the head of the executive authorities of the Kalbajar District of the Azerbaijani Republic.
59. Attachment to the letter numbered 02/171 of 1 March 2011 addressed to MP Elkhana Suleymanov of the Milli Majlis by the head of the executive authorities of the Agdam District of Azerbaijani Republic.
60. Attachment to the letter numbered o1/90 of 23 february 2011 addressed to MP Elkhana Suleymanov of the Milli Majliss by the

- head of the executive authorities of the Fuzuly District of the Azerbaijani republic.
61. Attachment to the letter numbered 90 of 25 february 2011 addressed to MP Elkhan Suleymanov of the Milli Majlis by the deputy head of the executive authoritied of the Gubadli district of the Azerbaijani Republic
 62. Attachment to the letter numbered 127 of 1 march 2011 addressed to MP Elkhan Suleymanov of the Milli Majlis by the head of the executive authorities of the Jabrail District of the Azerbaijani Republic
 63. Attachment to the letter numbered 136 of 7 March 2011 addressed to MP Elkhan Suleymanov of the Milli Majlis by the head of the executive authorities of the Zangilan District of the Azerbaijani Republic
 64. Attachment to the letter numbered 5/99 of 1 March 2011 addressed to MP Elkhan Suleymanov of the Milli Majlis by the head of the executive authorities of the Lachin District of the Azerbaijani Republic
 65. Attachment to the letter numbered 490 of 4 may 2011 addressed to MP Elkhan suleymanov of the Milli majlis by the head of the executive authorities of the Tartar district of the Azerbaijan Republic.
 66. Attachment to the letter numbered 6/125 of 4 April 2011 addressed to Mp Elkhan Suleymanov of the Milli Majlis by the head of the executive authorities of theGazakh district of Azerbaijani Republic.
 67. A letter numbered 5/153 of 31 March 2011 addressed to MP Elkhan Suleymanov of the Milli Majlis by the head of the executive authorities of the Tovuz District of the Azerbaijani Republic.
 68. Attachment to the letter numbered 4/111 of 29 April 2011 addressed to MP Elkhan Suleymanov of the Milli Majlis by the deputy head of the executive authority of the Agjabadi District of the Azerbaijani Republic.

69. Attachment to the letter numbered 16/d-MM of 12 April 2011 addressed to MP ElkhanSuleymanov of the Milli Majlis by the head of the executive authorities of the Agstafa District of the Azerbaijani Republic.
70. Attachment to the letter numbered 1/118 of 7 April 2011 addressed to MP Elkhan Suleymanov of the Milli Majlis by the head of the executive authorities of the Beylagan District of the Azerbaijani republic.
71. Attachment to the letter numbered 92 of 4 April 2011 addressed to MP Elkhan Suleymanov of the Milli Majlid by the head of the executive authorities of the Gadabay District of the Azerbaijani Republic.
72. Inflation of the Us dollars against gold //www.dollar-usd.ru
73. Azerbaijan in figures // <http://www.azstat.org/publications/azfigures/2011/az/010.shtml>
74. Deputy prime minister and chairman of the State Committee for Refugees and IDP Mr Ali Hasanov gave a news conference. 13 May 2011 // <http://www.refugees-idps-committee.gov.az/az/news/84.html>
75. A question of Armenian refugees to Aliyev: “when can we return our homes?”
// <http://www.regnum.ru/news/polit/1307304.html>
76. Report of the Network of Civil society Refugees and international Law, dedicated to the International Day of human Rights 13. 12. 2011
// <http://www.Iragir.am/russrc/sociery22187.html>
77. Definition of Aggression. General Assembly Resolution 3314 (XXIX) 14 December 1974 // <http://www.un.org>
78. Rome Statute of the international Criminal Court
// <http://www.icc-cpi.int>
79. Responsibility of states for internationally wrongful acts. Annex to resolution A/RES/56/83 adopted by the General Assembly (on the report of the Sixth Committee (A/56/589 and Corr.1), 12 December 2001 // <http://daccess-dds->

ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/ N01/477/PDF/N0147797.pdf?
OpenElement

80. Basic Principles and Guidelines on the Right to a remedy and
Reparation For Victims of Gross Violations of the international
Human Rights Law and Serious Violations of International
Humanitarian Law. Annex to the Resolution A/RES/60/147
adopted by the General Assembly (on the report of the Third
Committee (A/60/509/Add.1)), 16 December 2005

//<http://daccess-dds-ny.un.org/>

doc/UNDOC/GEN/N05/496/42/PDF/N0549642.pdf?OpenElement

81. Governing Council of United Nations Compensation
Commission //

<http://www.un.org/russian/document/scaction/2005/part6.pdf>

82. The United Nations Compensation Commission pays 590 m
dollars to victims of the Iraqi intervention into Kuwait

//<http://www.unic.ru/bill/?ndate=2010-10-29>

محتويات الكتاب

3.....	مقدمة
1.....	1. الجذور التاريخية وجيوسياسية لنزاع مرتفعات قاراباغ بين ارمينيا
5.....	واذربيجان.....
2.....	2. اعتراف المنظمات الدولية باحتلال أرمنيا الأراضي الأذرية ...14
3.....	3. الوضع الإنساني الطارئ بعد الإحتلال الأرمني للأراضي
41.....	الأذرية.....
4.....	4. الأضرار اللاحقة بالآثار التاريخية والثقافية الأذرية جراء الإحتلال
52.....	الأرمني.....
5.....	5. اضرار لاحقة بالبيئة والثروات الطبيعية في الأراضي الأذرية
55.....	المحتلة من قبل الأرمن.....
6.....	6. الأضرار الإجتماعية والإقتصادية اللاحقة بأذربيجان جراء
66.....	الإحتلال الأرمني.....
7.....	7. اجمالي قدر الخسائر المادية اللاحقة بأذربيجان نتيجة الإحتلال
77.....	الأرمني.....
8.....	8. حق أذربيجان لطلب التعويضات من أرمنيا على الأضرار....84
91.....	خاتمة.....
1.....	الملحق رقم 1 . معلومات في المنشآت المدمرة والمهدومة من قبل
103.....	القوات الأرمنية المسلحة في منطقة شوشا.....
2.....	الملحق رقم 2 . معلومات عن منشآت مدمرة من قبل القوات الأرمنية
.....	المسلحة في الاراضي الأذرية المحتلة وغير العائدة ادارياً لاراضي
107.....	ولاية قاراباغ الجبلية السابقة ذات الحكم الذاتي.....
3.....	الملحق رقم 3 . معلومات عن منشآت مدمرة من قبل القوات الأرمنية
.....	المسلحة في المناطق المحيطة بالجهة والمناطق الحدودية مع ارمينيا
125.....	(بإثثناء جمهورية ،اخجيفان ذات الحكم الذاتي).....

Elxan Süleymanov, Vurğun Süleymanov
ERMƏNİSTANIN AZƏRBAYCANA QARŞI
SİLAHLI TƏCAVÜZÜ VƏ İŞĞALIN AĞIR NƏTİCƏLƏRİ

Azərbaycan Tərcümə Mərkəzi

Bakı–2013

طبع في مطبعة مؤسسة "دار التعليم للطباعة والنشر"
عنوان: باكو، ص- ب 1052 ، شارع فتح على خان خويسكي، 121
الهاتف: +99412 567 81 28/29
الفاكس +99412 567 82 68
البريد الإلكتروني: info@tahsilnp.com